تقـــريـــر

التحديات المستقبلية للعالم العربيّ

تداعيات الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية

كيث كرين (Keith Crane)،
ستيفن سايمون (Steven Simon)،
جيفري مارتيني (Jeffrey Martini)

PROJECT AIR FORCE RAND

لقد تم رعاية هذه الدراسة المُقدَّمة في هذا التقرير من قبل القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة، بموجب العقد FA7014-06-C-0001. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من معهد الاستراتيجية والتخطيط، مديرية الخطط (Strategic Planning Division, Directorate of Plans)، مقرّ قيادة القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة (U.S. Air Force [USAF]).

رقم الضبط الخاص بمكتبة الكونغرس: 2011927725

الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب: 978-0-8330-5100-4

مؤسسة RAND منظمةٌ غير ربحية، تساعد على تطوير السياسات العامة وتحسين عملية اتخاذ القرار من خلال أبحاثها ودراساتها. لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

RAND® علامة تجارية مسجّلة.

© حقوق الطبع والنشر لعام 2011 محفوظة لصالح مؤسسة RAND

يُصَرَّح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصيّ فقط، شريطة أن تظل مكتملةً دون إجراء أيّ تعديلٍ عليها. لا يُسمَح بالنسخ لأغراضٍ تجارية. يُحظَر النشر غير المصَرَّح به لوثائق مؤسسة RAND عبر أي موقع إلكترونيٍّ غير تابعٍ للمؤسسة. إنّ وثائق مؤسسة RAND محميةٌ بموجب قانون المُلكية الفكرية الأدبية والفنية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطباعة والتصاريح ذات الصلة، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكترونيّ (http://www.rand.org/publications/permissions.html).

تمّ نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND عام 2011.
1776 Main Street, P.O. Box 2138, Santa Monica, CA 90407-2138
1200 South Hayes Street, Arlington, VA 22202-5050
4570 Fifth Avenue, Suite 600, Pittsburgh, PA 15213-2665
RAND URL: http://www.rand.org/
لطلب وثائق مؤسسة RAND أو للحصول على مزيدٍ من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا:
خدمات التوزيع: هاتف: 7002-451 (310)؛
فاكس: 6915-451 (310)؛ بريد إلكتروني: order@rand.org

تمهيد

يشرح هذا التقرير تقييماً للاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية المتوقّعة في العالم العربيّ حتى عام 2020. صُمِّمَ هذا التقرير من أجل تزويد المحللين في القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة (U.S. Air Force [USAF]) ووزارة الدفاع بمنصّة معلوماتٍ أكثر استنارةً تكون أرضيةً للتخطيط الدفاعيّ والسياسات الأمريكية. حاولنا التركيز على الاتجاهات التي من المرجح أن تستمر، وتقييم الكيفية التي يُتَوَقَّع أن تؤثّر فيها هذه الاتجاهات على المصالح الأمريكية، بغضّ النظر عن الطريقة التي ستُحسم فيها الحرب في العراق أو الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد رعى هذا البحث مدير الخطط العملياتية والأمور المشتَرَكة (AF/A5X)، في مقرّ قيادة القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة، وتمّ تنفيذ العمل الأساسيّ ضمن برنامج الاستراتيجية والعقيدة التابع لمشروع RAND للقوى الجوية (RAND Project AIR FORCE) ، بوصفه جزءاً من دراسةٍ منَفَّذةٍ خلال العام الماليّ 2004، عنوانها: "وضعية القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير" (USAF Posture in the Greater Middle East). لقد تمّت مراجعتها وتحديثها بشكلٍ موسّعٍ لتناسب عام 2009.

المنشورات المتعلقة بهذا الأمر، الصادرة عن مشروع RAND للقوى الجوية التابعة للولايات المتحدة تشمل ما يلي:

- "باكستان: هل تستطيع الولايات المتحدة أن توفّر الأمان لدولةٍ غير آمنة؟" *(Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State?)*، س. كريستين فير (C. Christine Fair)، كيث كرين (Keith Crane)، كريستوفر س. شيفّيس (Christopher S. Chivvis)، سمير بوري (Samir Puri)، ومايكل سبيرتاس (Michael Spirtas) [MG-910-AF, 2010]
- "التأثير العراقيّ: الشرق الأوسط بعد حرب العراق" *(The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War)*، فريديريك وِهري (Frederic Wehrey)، داليا داسّا كاي (Dalia Dassa Kaye)، جيسيكا واتكنز (Jessica Watkins)، جيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، وروبرت أ. غَفّي (Robert A. Guffey) [MG-892-AF, 2010]
- "شراكةٌ مرتبكة: العلاقات الأمريكية-التركية في عهدٍ من التغيير الجيو-سياسيّ العالميّ" *(Troubled Part-nership: U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change)*، ف. ستيفن لارابي (F. Stephen Larrabee) [MG-899-AF, 2009]
- "الإسلام الراديكاليّ في شرق أفريقيا" *(Radical Islam in East Africa)*، إينجل راباسا (Angel Rabasa) [MG-782-AF, 2009]
- "العلاقات الأمنية المستقبلية بين الولايات المتحدة وكلٍّ من العراق وأفغانستان: الأدوار التي تلعبها القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة" *(Future U.S. Security Relationships with Iraq and Afghanistan: U.S. Air Force Roles)*، ديفيد إي. ثيلر (David E. Thaler)، ثيودور و. كارازيك (Theodore W. Karasik)، داليا داسّا كاي (Dalia Dassa Kaye)، جنيفر د. ب. موروني (Jennifer D. P. Mo-

roney)، فريديريك وِهري (Frederic Wehrey)، عُبَيد يونُسي (Obaid Younossi)، فرحانة علي (Farhana Ali)، وروبرت غَفّي (Robert Guffey) [MG-681-AF, 2008].

مشروع RAND للقوى الجوية (RAND Project AIR FORCE)

إنّ مشروع RAND للقوى الجوية (PAF) هو قسمٌ تابعٌ لمؤسسة RAND، وهو مركز بحوثٍ وتطويرٍ يعمل بتمويلٍ فدرالي، وينفّذ الدراسات والتحليلات لمصلحة القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة. يزوّد هذا المشروع القوى الجوية بتحليلاتٍ مستقلّةٍ للسياسات البديلة التي تؤثّر على تطوير وتوظيف ودعم قوات الفضاء الجوّيّ وجهوزيّتها للقتال. يتمّ تنفيذ الأبحاث ضمن أربعة برامج: تحديث وتوظيف القوة (Force Modernization and Employment)؛ القوة العاملة والكادر والتدريب (Manpower, Personnel, and Training)؛ إدارة الموارد (Resource Management)؛ والاستراتيجية والعقيدة (Strategy and Doctrine).

للمزيد من المعلومات عن مشروع RAND للقوى الجوية، يمكنكم زيارة موقعنا الإلكترونيّ:
http://www.rand.org/paf

المحتويات

تمهيد iii
الأشكال والجداول vii
الملخّص ix
شكرٌ وعرفان xv
الاختصارات xvii

الفصل الأول
مقدمة 1
الخلفية 1
الهدف والإطار 2
تنظيم هذه الوثيقة 2

الفصل الثاني
النموّ السكّانيّ في العالم العربيّ: ضغط البشر 3
الاتجاهات الديموغرافية في العالم العربيّ 4
الاتجاهات في الحجم السكّانيّ 4
الاتجاهات في معدلات الخصوبة في العالم العربيّ 5
الاتجاهات في معدلات الهجرة في العالم العربيّ 8
الاتجاهات في مسائل السكان، والخصوبة، والهجرة في إسرائيل والضفة الغربية وغزة 9
ما هي تداعيات هذه الاتجاهات الديموغرافية؟ 11
ما مدى الصحة في توقعات الاتجاهات الديموغرافية؟ 14
الاتجاهات الديموغرافية داخل المجموعات السكانية في العالم العربيّ 15
تدفّق الشباب إلى أسواق العمل 15
النموّ المستمر في عملية التحضُّر 18
التغيّيرات في الخلطة الدينية والعِرقية 20
المستقبل 24

الفصل الثالث
الأغنياء بالطاقة: فرصةٌ ثانية 25
مقدمة 25
إنتاج النفط واحتياطيّات البلدان الغنية بالطاقة 26
الحاضر والماضي 26
المستقبل 30
الأداء الاقتصاديّ للبلدان الغنية بالطاقة 33
لماذا كان أداء الاقتصادات الغنية بالطاقة رديئاً إلى هذه الدرجة بين عامَي 1980 و2000؟ 36
ما هو المشهد المرتَقَب للنموّ الاقتصاديّ في البلدان الغنية بالطاقة؟ 45

أسواق العمل في البلدان الغنية بالطاقة 49
موروثات الماضي 49
مشاكل الحاضر 50

الفصل الرابع
الفقراء بالطاقة: فرص النموّ الاقتصاديّ 53
الأداء الاقتصاديّ للبلدان الفقيرة بالطاقة 54
الناتج الاقتصاديّ للبلدان الفقيرة بالطاقة 54
النموّ الاقتصاديّ في البلدان الفقيرة بالطاقة 55
دور التجارة الدولية والتدفّقات الماليّة 57
لماذا كان أداء الاقتصادات الفقيرة بالطاقة ما كان عليه بين عامَي 1980 و2000؟ 59
ما هو المشهد المرتَقب للنموّ الاقتصاديّ في البلدان الفقيرة بالطاقة؟ 70
أسواق العمل في البلدان الفقيرة بالطاقة 72
التوظيف في البلدان الفقيرة بالطاقة 72
البطالة 75
الضغوط باتجاه التغيير والسياسات البديلة 77

الفصل الخامس
الخلاصة والتداعيات بالنسبة لصانعي السياسات الأمريكيين..... 79
الاتجاهات الديموغرافية: الخلاصة والتداعيات 79
الخلاصة المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية 79
التداعيات التي قد تحملها الاتجاهات الديموغرافية للسياسات الأمريكية 80
الاتجاهات الاقتصادية: الخلاصة والتداعيات 81
الخلاصة المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية 81
التداعيات التي قد تحملها الاتجاهات الاقتصادية للسياسات الأمريكية 84

المراجع 85

الأشكال والجداول

الأشكال

2.1 سكان العالم العربيّ 4
2.2 معدلات الخصوبة في العالم العربيّ 5
2.3 المعدلات السنوية للتغيير السكّانيّ في العالم العربيّ 6
2.4 التركيبة العِرقية لسكان إسرائيل، والضفة الغربية، وغزة..... 11
2.5 حجم المجموعة السكانية المكوّنة من الشبّان الذين يدخلون القوة العاملة 16
2.6 معدلات المشاركة في القوة العاملة، والمجموع، والمعدلات بحسب الجنس..... 17
2.7 المجموعات السكانية الحضرية والريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 18
3.1 الإنتاج العالميّ للنفط، 2008 26
3.2 توزيع الاحتياطيات العالمية من النفط..... 27
3.3 الإنتاج النفطيّ للمنتجين العرب الرئيسيين 29
3.4 أسعار النفط المبدئية والحقيقية في الخليج الفارسيّ 30
3.5 الناتج النفطيّ المتوقع من دولٍ عربيةٍ مختارة 31
3.6 قيمة إنتاج النفط في الدول العربية 33
3.7 متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ (GDP) في البلدان المصدّرة للنفط، دولار 2005 34
3.8 متوسط التغييرات السنوية في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الغنية بالطاقة 35
3.9 دور الطاقة في اقتصادات الأغنياء بالطاقة..... 37
3.10 متوسط المعدلات السنوية للتضخم في البلدان الغنية بالطاقة 40
3.11 دليل الفساد لعام 2008 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) 44
3.12 التغيير في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الغنية بالطاقة بين عامَي 2010 و2020 باحتساب متوسط معدلات النموّ لعام 1990، ومن 2000 إلى 2008 46
3.13 معدلات البطالة لدى الأغنياء بالطاقة 51
4.1 قِيَم إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الفقيرة بالطاقة لعام 2007 54
4.2 متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الفقيرة بالطاقة 55
4.3 متوسط التغييرات السنوية في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الفقيرة بالطاقة 56
4.4 صادرات البضائع، والخدمات، والتحويلات بحسب الحصة التي تمثّلها من إجماليّ الناتج المحليّ لعام 2007.... 57
4.5 التحويلات النقدية الرسمية لبلدانٍ عربيةٍ مختارة، 2005 59
4.6 متوسط معدلات التضخّم لدى الفقراء بالطاقة 61
4.7 حصّة الإنفاق الحكوميّ من إجماليّ الناتج المحليّ 62
4.8 تصنيف مراتب الفساد 65
4.9 احتساب التغيير في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ لدى الأغنياء بالطاقة بين عامَي 2010 و2020 باستخدام متوسط معدلات النموّ خلال التسعينات، وفترة 2000–2008 71

4.10 دور الزراعة في العالم العربيّ 74
4.11 معدلات البطالة لدى الفقراء بالطاقة 76

الجدول

2.1 الواردات الزراعية في العالم العربيّ، 2007 14

الملخّص

إنّ هدف هذا التقرير التقنيّ هو مساعدة محللي القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة (U.S. Air Force [USAF]) ووزارة الدفاع على تقييم التحديات الديموغرافية والاقتصادية المتوقعة في العالم العربيّ حتى عام 2020، وهي منطقةٌ تحظى باهتمامٍ أساسيٍّ بالنسبة لسياسات الولايات المتحدة الأمنية والخارجية. يوفّر التقرير منصّة معلوماتٍ أكثر استنارةً تُبنى عليها خطط وسياسات الولايات المتحدة المتعلقة بالدفاع. يشير التقرير إلى الصراعات في المنطقة ولكنه يركّز على الاتجاهات ذات المدى الأبعد، التي تشمل المنطقة بأسرها، والتي يُتَوَقّع أن تؤثّر على المصالح الأمريكية، بغضّ النظر عما تنتهي إليه الأحداث في العراق، أو بين إسرائيل وفلسطين.

ضغط البشر

من حيث السكان، ما زال العالم العربيّ يشغل المرتبة الثانية العالمية في سرعة النموّ بعد منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. لكن، بالرغم من أنّ العوامل الثقافية ساهمت في إيجاد معدلات خصوبةٍ أعلى من مثيلاتها في البلدان ذات المعايير المعيشية المشابهة، فقد انحدرت معدلات النموّ السكانيّ بشكلٍ حادٍّ في كل مكان، ما عدا الضفة الغربية وغزّة. من المتوقع أن تستمر معدلات النموّ السكانيّ بالتراجع مع تعرّض المنطقة لنفس الضغوط التي تدفع بالخصوبة إلى الانخفاض، والتي أسفرت عن نموٍّ سكانيٍّ أبطأ في شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.

بسبب الزيادات السكانية الكبيرة في الثمانينات والتسعينات، فإنّ أعداد الشباب الداخلين إلى سوق العمل في هذه البلدان كان يتصاعد بسرعة، وسيستمر بالصعود خلال العقدَين القادمَين، مما يخلق صعوباتٍ تُضاف إلى تلك التي يواجهها الشباب حالياً في العثور على وظائف.

بسبب التغييرات في معدلات الولادة والهجرة، فإنّ التنوّع الدينيّ في العالم العربيّ إلى تراجع. إنّ انحسار المجموعات الدينية غير المسلمة يقلل من عدد المواطنين مما يقلل من المحاججة والمطالبة بدولةٍ علمانية. إنّ التأثيرات العلمانية المتمثّلة بمشاركةٍ أكبر للإناث في التعليم والقوة العاملة، ومن خلال الأفلام والتلفزيون، أصبح لها تأثيرٌ أشدّ على هذه المجتمعات من تأثير التنوّع الدينيّ.

الأداء الاقتصاديّ للأغنياء بالطاقة

خلال المستقبل المنظور، سيستمر العالم في الاعتماد على النفط الذي تضخّه المنطقة العربية، لاسيما الخليج الفارسيّ. ستبقى هذه المنطقة مسؤولةً عن ثلث الإنتاج العالميّ في عام 2020. حتى لو أصبحت معدلات النضوب أعلى مما تمّ توقّعه في السابق، ولو تضاعفت تكاليف الإنتاج في الخليج الفارسيّ مرتَين أو ثلاثاً عن مستواها الحاليّ البالغ بضعة دولاراتٍ للبرميل، فستبقى دول الخليج المنتج بأقل كلفةٍ في العالم. هي تقبض على أكثر من

نصف الاحتياطيّ العالميّ.

بالرغم من ثرواتهم النفطية، مرّت البلدان "الغنية بالطاقة" في المنطقة بأوقاتٍ عسيرةٍ بعد انقضاء فترة الرخاء النفطيّ التي شهدتها السبعينات. في معظم بلدان الخليج، ما زال متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، مُحتَسَباً بالقيمة الثابتة للدولار، أدنى من قِيَم الذروة التي بلَغَها سابقاً. السبب الرئيسيّ للأداء الاقتصاديّ المتردّي في هذه البلدان الأكبر حجماً كان التراجع في عامل الإنتاج. هذه التراجعات عائدةٌ لقراراتٍ سيئةٍ في الاستثمار وسياسات الاقتصاد الجزئيّ، لاسيما دعم الأسعار والعوائق البيروقراطية التي تحول دون ولوج الشركات الجديدة إلى الأسواق.

الناتج الاقتصاديّ للأغنياء بالطاقة، لاسيما الدول الخليجية الأصغر حجماً، سيظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإنتاج النفط وأسعاره. لكنّ صادرات النفط والغاز ستكون ركيزةً أكثر من كونها محرّكاً للنموّ. ليس من المتوقع أن تتجاوز الزيادات في إنتاج النفط معدلات النموّ السكانيّ – حتى نهاية عام 2020 – ما عدا في العراق وقطر. بالرغم من أنّ الطاقة ستظل توفّر للحكومات مصدراً جاهزاً من الإيرادات، فإنّ مفتاح زيادة المداخيل الفردية سيكون زيادة عامل الإنتاج.

من أجل زيادة عامل الإنتاج[1]، تحتاج هذه البلدان إلى تقييد التشوهات في الأسعار، عن طريق الحدّ من الدعم السعريّ المقَدَّم للمنتجين، وبقدر الإمكانية السياسية، للمستهلكين. يجب تصغير العوائق أمام التجارة والاستثمار الأجنبيّ، خاصةً في الجزائر وليبيا. إنّ التوسّع والتكامل المستمر في مجلس التعاون الخليجيّ (GCC) سيكون له تأثيرٌ كبيرٌ على زيادة المنافسة وتحسين عامل الإنتاج في هذه البلدان. لقد أدّت خصخصة الأصول غير المرتبطة بقطاع الطاقة إلى تطوير الفعالية، كما قادت إلى نموٍ أسرع في إيرادات وناتج المشاريع التي كانت تملكها الحكومة في البلدان العربية التي أقدمت على هذه الخطوة. إنّ مقاربةً أكثر جرأةً لمسألة الخصخصة من شأنها إنتاج منافع إضافيةٍ من جهة تسريع النموّ في عامل الإنتاج.

ما مدى احتمال أن تتبنّى حكومات البلدان الغنية بالطاقة سياساتٍ تشجّع على استخدامٍ أكثر فعاليةً للموارد؟ بحسب توقّعنا الاستباقيّ، فإنّ بلدان مجلس التعاون الخليجيّ ستمضي قُدُماً في الدفع باتجاه تحرير السوق، والتكامل الإقليميّ، والخصخصة. إذا بقيت أسعار النفط أكثر ارتفاعاً بشكلٍ ملموسٍ من مستوياتها المتوسطة في التسعينات، يُفتَرَض أن يستمر مواطنو البلدان الأصغر حجماً في الاستفادة من مستويات دخلٍ أعلى ونموٍّ متواصل. الجزائر والعراق وليبيا، وبدرجةٍ أقل، المملكة العربية السعودية، أفقر، والحجم السكانيّ فيها كبير، وكما يمكن ملاحظته من الأحداث الأخيرة في ليبيا، هي أضعف حالاً في مواجهة الاضطراب السياسيّ.

لا يوجد بين الأغنياء بالطاقة مَن تمكّن من التعاطي بنجاحٍ مع مسألة التوظيف الحكوميّ. على هذه الحكومات أن تبتكر حوافز لتشجيع الداخلين الجدد إلى القوة العاملة في السعي للحصول على وظائف خارج الحكومة. حصلت تحوّلاتٌ متواضعةٌ في التوقعات بالنسبة لبعض هذه البلدان، عندما أصبح إشغال الوظائف في المجالات المالية الخاصة وحقل صناعة الخدمات أكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية، ولكنّ الحكومة تبقى ربّ العمل المفضّل. على ضوء المصاعب السياسية، فإننا لا نتوقع أن تقوم هذه الدول بوقف توظيف المواطنين في بيروقراطيات الدولة المتخمة بالموظفين أو الشركات التي تسيطر عليها الدولة.

فرص النموّ لدى الفقراء بالطاقة

إنّ التحسينات المُجراة على السياسات الاقتصادية، والتي تتراوح من توحيد معدلات التبادل، إلى اختصار التعرفات وغيرها من العوائق أمام التجارة، إلى الخصخصة، كلها ساهمت في نموٍّ أسرع في كل مكانٍ عمّا كان عليه الحال

[1] مقدار الناتج الإضافيّ الذي تتمكن المُدخَلات في رأس المال والعمل من خلقه.

في الثمانينات، باستثناء أحد البلدان "الفقيرة بالطاقة" خلال العقدَين الأخيرين. في معظم الأحيان، ساعدت أسعار النفط المرتفعة البلدان الفقيرة بالطاقة، إذ ارتفع الطلب على العمالة الأجنبية في الخليج، مما أدى إلى زيادة كميات التحويل النقديّ، وفي حالة مصر وسوريا، إلى رفع قيمة صادراتهما المتواضعة من النفط والغاز الطبيعيّ.

على غرار معظم الأغنياء بالطاقة، عانى الفقراء بها من الركود العالميّ، ولكن اقتصاداتهم يُتَوَقَّع لها أن تستمر بالنموّ على الأغلب. الصادرات والتحويلات النقدية والمداخيل التي تنتجها السياحة آخذةٌ بالهبوط، ولكنّ الأسعار المتدنّية للسلع، لاسيما أسعار الغذاء والمنتجات النفطية، خففت الضغط عن الفقراء. بقليلٍ من الحظّ، قد تشهد هذه البلدان قريباً عودةً إلى معدلات النموّ التي كانت موجودةً في الماضي القريب. إذا انتعش النموّ فعاود الارتفاع إلى المعدلات التي لم تَنقضِ منذ زمنٍ طويل، سينعَم الفقراء بالطاقة بزياداتٍ ملحوظةٍ في المداخيل الفردية تستمر خلال عام 2020، مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة 3.0 في المئة سنوياً في حالة مصر، و4.5 في المئة في حالة الأردن، حيث يترافق النموّ المتماسك في إجماليّ الناتج المحليّ مع معدلاتٍ أبطأ في النموّ السكانيّ.

كم يبلغ احتمال أن تُستَأنَفَ معدلات النموّ الاقتصاديّ هذه؟ لقد قامت مصر والأردن والمغرب وتونس بتحركاتٍ هامةٍ نحو تحرير أسواقها، لاسيما التجارة، خلال العقد المنصرم. ساعدت اتفاقيات التجارة الحُرّة التي أُبرِمَت مع الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة في الحثّ على هذا التطوّر. أُنجِزَ بعض التقدم في تحرير تسعير المنتجات النفطية المكررة والغذاء، وهما من أصناف السلع الخاضعة للمراقبة، وتسديد وُجهة الدعم للغذاء وغيره من المنتجات بشكلٍ أفضل. لقد تمّت خصخصة عددٍ من الشركات التي كانت تملكها الدولة. كما حاول الفقراء بالطاقة جعل المناخ التجاريّ لديهم مضيافاً أكثر لرواد الأعمال الخاصة.

في سبيل تحقيق تقدمٍ أبعد في مجال التقليل من العوائق التي تحول دون دخول الأعمال التجارية الجديدة ورعاية عملية خلق وظائف في القطاع الخاص، على الحكومات أن تُجرِيَ تحسيناً ملحوظاً على فعاليتها البيروقراطية وأنظمة الرعاية الاجتماعية لديها. إنّ تحسين الفعالية البيروقراطية لا يترتّب عليه فحسب جعل الإجراءات أكثر انسياباً، وإنما يشتمل أيضاً على خفض عديد الموظفين وقَرن المكافآت بالأداء. بسبب المعارضة البيروقراطية المستحكِمة، فإنّ تطبيق هذه التغييرات سيكون صعباً. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من بعض الإصلاحات، تحافظ هذه الحكومات على أنظمةٍ مكلفةٍ من الإعانات، ذات أداءٍ مُختَلٍّ في أغلب الأحيان. من المتوقع أن يكون إجراء المزيد من التغييرات في هذه الأنظمة صعباً من الناحية السياسية.

في ظل ظروفٍ تشهد عودةً إلى معدلات نموّ الماضي القريب، فإنّ بوادر النموّ في التوظيف والأجور إيجابية. هبطت معدلات البطالة بشكلٍ حادٍّ في الجزائر والمغرب، وبلدانٍ عربيةٍ قليلةٍ أخرى خلال السنوات الأخيرة. أدّت خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة إلى زيادة إنتاجية العمالة، كما أدّت إلى أمرٍ آخر غير متوقعٍ هو زيادة التوظيف، عن طريق خفض تكاليف الخدمات التجارية وجعل سوق العمل أكثر مرونة. لكنّ الحكومات في المنطقة ما زالت تفرض قيوداً على طرد الموظفين واستخدامهم، وعلى الحدّ الأدنى للأجور، وقد أوهن هذا الأمر من عملية التوظيف في الأعمال التجارية، ومن الاستثمار الذي يقوم به رواد الأعمال. إنّ اتّخاذ إجراءاتٍ إضافيةٍ لتطوير مرونة سوق العمل، وإحداث نقلةٍ في التقبّل الاجتماعيّ لمشاركة النساء في القوة العاملة، من المرجح أن يزيد نسبة التوظيف ويسرّع في النموّ. في كل مكانٍ ما عدا اليمن، يُفتَرَض أن تكون معدلات النموّ سريعةً بشكلٍ يتيح ارتفاع الأجور الحقيقية مع ارتفاع التوظيف.

لن يكون الإصلاح المؤسساتيّ العامل الوحيد المُحدِّد للنموّ الاقتصاديّ. بالنسبة لأكثر الفقراء بالطاقة، يبقى الأمن – الداخليّ والخارجيّ – عاملاً محدِّداً رئيسياً في عملية النموّ. كما ظهر من الأحداث الأخيرة في المنطقة، تؤدي الصراعات إلى معاناة البلدان في اقتصاداتها، سواءً كان الصراع محلياً أو قادماً من دولٍ مجاورة. تتكبّد البلدان خسائر اقتصاديةٍ جسيمةً بسبب الاضطراب والصراع، لاسيما جرّاء تضاؤل إيرادات السياحة. إذا بقيَ الأمن مشكلةً

كبرى، فإنّ النموّ الاقتصاديّ سوف يعاني. على سبيل المثال، عانت كلٌّ من مصر وتونس من تضاؤل إيرادات السياحة بسبب الاضطراب الحاصل فيهما.

التبعات في السياسات

على ضوء هذه الاتجاهات والتحديات، نقدم التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- بالرغم من أنّ معدلات النموّ السكانيّ والخصوبة في حالة تراجع، إلا إنّ الحجم السكانيّ في العالم العربيّ ما زال ينمو بشكلٍ أسرع من أجزاء العالم الأخرى. إنّ الأعداد السكانية المتزايدة تنهك الموارد المائية، والخدمات العامة، والبنية التحتية. مع هذا، فمعدلات الخصوبة ليست متجانسة: فهي أعلى بكثيرٍ في بعض الدول العربية دون غيرها. إن معدلات نموٍّ سكانيٍّ أبطأ من شأنها تخفيف الضغط على الموارد المائية وعلى الحكومات، ودفعها نحو توفير المزيد من الخدمات العامة، لاسيما في البلدان ذات معدلات النموّ السكانيّ السريع. مع الوقت، ستتمكّن الحكومات بوجود معدلات نموٍّ سكانيٍّ أبطأ، من نقل التركيز إلى تحسين النوعية بدلاً من الكمية. بوسع البرامج الأمريكية للمساعدة أن تخفف من هذه الضغوط عن طريق الاستمرار في دعم مبادرات التنظيم الأُسَريّ على امتداد المنطقة، لاسيما في البلدان ذات المعدلات المرتفعة من الخصوبة. إنّ التمويل الإضافيّ الذي قد تقدمه الولايات المتحدة لتدريب كادرٍ محليٍّ على الخدمة الميدانية، ولجعل وسائل منع الحمل متوفّرةً بشكلٍ أوسع، سيكون قيّماً بالفعل، وتقديم دعمٍ أكبر لتعليم الإناث بشكلٍ غير مباشر لا يقلّ قيمةً عن ذاك.
- السياسات المتبعة تجاه العرب المهاجرين المقيمين، أو الذين يحاولون الإقامة في الولايات المتحدة وأوروبا، سوف تصبح عاملاً ذا أهميةٍ متزايدةٍ يؤثّر على السياسات التي تنتهجها الحكومات المُضيفة باتجاه العالمَين العربيّ والإسلاميّ. في الحدّ الأدنى، ينبغي أن يُقِرّ صانعو السياسات أنّ المجموعات العربية والمسلمة في الخارج أصبحت جزءاً حرجاً من المعادلة الإقليمية، وأنها ستوفّر نافذةً متصاعدة الأهمية نحو المستقبل السياسيّ في المنطقة نفسها. هم يشكّلون نقطة التحام قيّمةٍ: من مكافحة الإرهاب إلى الإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ. إنّ الموقع البارز الذي تحظى به المجتمعات الإسلامية والشبكات السياسية في أوروبا، وعلاقتها الوثيقة بالتطورات في شمال أفريقيا وغيرها، يعني أيضاً أنّ هناك معقوليةً قويةً للتنسيق عبر الأطلسيّ في هذا الجانب والعديد من الجوانب الأخرى التي تتعلق بالاستراتيجية الإقليمية.
- إجراءات منح تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة قد يكون لها مفعولٌ كبيرٌ على النفوذ الأمريكيّ في المنطقة، سواءً كانت تأشيرة سياحةٍ أو دراسةٍ أو أعمال. العرب الذين درسوا وعاشوا وعملوا في الولايات المتحدة بأعدادٍ كبيرةٍ كانوا مصدراً مهماً للنفوذ الأمريكيّ في المنطقة. إنّ التراجع الحادّ في أعداد الطلاب العرب الذين يتلقون دراستهم في الولايات المتحدة بعد عمليات 11 أيلول ضارٌّ بالمصالح الأمريكية، وهو ناتجٌ عن قوانين منح التأشيرات التي أصبحت أكثر تشدداً. يجب أن تُراجِع حكومة الولايات المتحدة بعنايةٍ الإجراءات السارية حالياً لضمان أمرَين: أن تكون كافيةً لمنع دخول الأفراد الساعين إلى إلحاق الأذى بالولايات المتحدة، وفي نفس الوقت، أن يتمكن العرب الراغبون في المجيء إلى الولايات المتحدة للدراسة أو الزيارة أو القيام بالأعمال من القدوم، وأن يُعامَلوا باحترامٍ عندما يقومون بذلك.
- يجب أن تستمر الوكالات الأمريكية للتنمية بدعم مبادراتٍ التنظيم الأُسَريّ على امتداد المنطقة. يمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق تدريب كادرٍ محليٍّ للقيام بالعمل الميدانيّ، وجعل وسائل منع الحمل متوفّرةً بشكلٍ أوسع، وبصورةٍ غير مباشرة، دعم تعليم الإناث. نظراً لحساسية موضوع التنظيم الأُسَريّ لدى بعض الفئات الدينية المحافظة في المنطقة، يجب أن تتحمّل الولايات المتحدة مشَقّة البناء على المبادرات المحلية، وبقدر الإمكان،

الحرص على أن تبقى المنظمات المحلية هي "الوجه" الذي يمثّل هذه البرامج، ووسيلة التواصل الرئيسية مع هذه الفئات.

- باستثناء النقاشات التي تجري مع حكومات البلدان الرئيسية المصدّرة للنفط بشأن دورٍ أوسع للشركات الأجنبية، ومنها الأمريكية، في صناعة الطاقة لدى هذه البلدان، نظنّ أنّ الحكومة الأمريكية يجب أن تُحيل النقاشات حول الناتج النفطيّ والأسواق، إلى المستويات الأدنى. وجهة نظرنا هي أنّ مناقشة مسائل الناتج النفطيّ والأسواق على مستوى عالٍ يشوّش الرسائل الأمريكية الأخرى المتعلقة بالسياسات الاقتصادية. كما أنّ هذه النقاشات قد تعطي الحكومات الغنية بالطاقة مفهوماً مبالغاً فيه عن أهمية النفط الأرخص ثمناً بالنسبة لسلامة وصحة الاقتصاد الأمريكيّ على المدى الطويل. إنّ التركيز على منع حصول زياداتٍ في أسعار النفط يسير بعكس التزام حكومة الولايات المتحدة بتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة، مما يوهِن إمكانية تحقيق هدفٍ رئيسيٍّ آخر من أهداف السياسات: تقليل استهلاك الولايات المتحدة للوقود الحفريّ.
- من خلال دورها كعضوٍ في مجلسَيّ إدارة البنك الدوليّ (World Bank) وصندوق النّقد الدوليّ (International Monetary Fund)، ينبغي أن تشجّع الولايات المتحدة بقوةٍ البرامج والقروض التي تدعم تحرير السوق في المنطقة. يجب أن تعمل الولايات المتحدة عن قربٍ مع هذه المنظمات، وأن تسُوق مساعدتها الاقتصادية لتحفيز هذه البلدان على تسديد وُجهة الإعانات الداعمة لبعض السلع، والحدّ من التكاليف والعقبات التي تواجه القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تفاوض الولايات المتحدة البلدان الصديقة في المنطقة لعقد اتفاقياتٍ للتجارة الحرّة معها.

شكرٌ وعرفان

نودّ أن نشكر ثلاثة مُراجعين أفادونا الكثير: داليا داسّا كاي (Dalia Dassa Kaye) وكريشنا كومار (Krishna Kumar) من مؤسسة RAND، وغريغوري غوس (Gregory Gause) من جامعة فرمونت. نودّ أيضاً أن نشكر أندرو هُووِن (Andrew Hoehn)، ولينّ ديفيس (Lynn Davis)، وجنيفر موروني (Jennifer Moroney)، وديفيد أوكمانِك (David Ochmanek)، وبولا ثورنهِلّ (Paula Thornhill)، لدعم هذا المشروع خلال فترةٍ طويلة من الزمن قطّعها الكرّ والفرّ. بول ستاينبرغ (Paul Steinberg) وجنيفر ميلر (Jennifer Miller) كان لهما دورٌ فعّالٌ في إتمام عملية النشر النهائيّ.

الاختصارات

AF/A5X	Director for Operational Plans and Joint Matters مدير الخطط العملياتية والأمور المشتركة
CIA	Central Intelligence Agency وكالة الاستخبارات المركزية
DoD	U.S. Department of Defense وزارة الدفاع الأمريكية
EIA	Energy Information Administration الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة
EU	European Union الاتحاد الأوروبيّ
FIS	Front Islamique du Salut, or Islamic Salvation Front الجبهة الإسلامية للإنقاذ
G-20	Group of Twenty مجموعة العشرين
GCC	Gulf Cooperation Council مجلس التعاون الخليجيّ
GDP	gross domestic product إجماليّ الناتج المحليّ
GIA	Groupe Islamique Armé, or Armed Islamic Group الجماعة الإسلامية المسلحة
GICM	Groupe Islamique Combattant Marocain, or Moroccan Islamic Combatant Group الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة
ILO	International Labour Organization منظمة العمل الدولية
MBD	million barrels per day مليون برميل في اليوم
OECD	Organisation for Economic Co-Operation and Development منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)
PAF	Project AIR FORCE مشروع القوى الجوية
PPP	purchasing power parity التكافؤ في القوة الشرائية
UAE	United Arab Emirates الإمارات العربية المتحدة
USAF	U.S. Air Force القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة
WTO	World Trade Organization منظمة التجارة العالمية

مقدمة

الخلفية

خلال هذا العقد من السنين، حلّ العالم العربيّ محلّ أوروبا وشرق آسيا ليصبح هو محطّ الاهتمام الأساسيّ في مجال الأمن والسياسات الخارجية للولايات المتحدة. نعني بالعالم العربيّ البلدان التي يتحدث سكانها بالعربية، والممتدة من المغرب إلى عُمَان. ما زالت الولايات المتحدة منخرطةً بشدةٍ في العراق، كما أنها تلعب دور الطرف الثالث الرئيسيّ في صراعَين آخرَين دائرَين في المنطقة: الخلاف الإسرائيليّ–الفلسطينيّ والاضطراب الحاصل في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، لطالما كانت المنطقة منبعاً للمجموعات الإرهابية التي اقترفت هجماتٍ حول العالم، بما فيه الولايات المتحدة. بالرغم من الهجمات الصارخة على الولايات المتحدة وأوروبا، فإنّ هذه المجموعات الإرهابية ركّزت معظم نشاطاتها على العالم العربيّ: لقد تعرضت المنطقة لعددٍ من الهجمات الإرهابية يفوق أيّ منطقةٍ أخرى في العالم.[1]

بالرغم من وجود عددٍ من الاتجاهات التي تؤثّر في المنطقة، فإنّ الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية من بينها سوف يكون لها تأثيرٌ دراميّ. من الناحية الديموغرافية، يَقِلّ عدد المناطق في العالم، التي تتعرّض لما يعانيه العالم العربيّ من ضغطٍ بسبب الأعداد المتنامية من البشر. النموّ السكانيّ يُثقِل على الموارد المائية والإسكان وأنظمة النقل وأسواق العمل. المنافسة على الوظائف، لاسيما الحكومية، وعلى الإسكان، بالإضافة إلى النوعية المتردية للخدمات العامة، وعدم توفّرها بشكلٍ كافٍ، كلُّها أسبابٌ رئيسيةٌ للاستياء العميق من الوضع القائم، والذي يميّز العديد من هذه المجتمعات. إنّ التوتر الذي تُحدِثه هذه الضغوط الديموغرافية، وقدرة الحكومات الإقليمية على تخفيفها، سيكون لها دورٌ أساسيٌ في تحديد المسار المستقبليّ في المنطقة.

بالنسبة لاقتصادات هذه البلدان، يمكن تصنيف أمم العالم العربيّ إلى فئتَين: "الأغنياء بالطاقة" و"الفقراء بالطاقة". من الثمانية عشَر بلداً التي نغطيها في هذا التقرير، ثلاثة عشَر من بينها مرتبطةٌ بالطاقة ارتباطاً لا يزول، لاسيما دول الخليج الفارسيّ. من هؤلاء، نصنّف تسعةً على أنها الغنية بالطاقة، وهي: الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. نعني بالغنى بالطاقة أنّ صادرات هذه البلدان من الطاقة تساوي أو تزيد عن نصف مجموع صادرات البضائع والخدمات، والتي تبلغ فيها مساهمة الطاقة في إجماليّ الناتج المحليّ الثلث أو أكثر، والتي تتمتع بدخلٍ فرديٍّ يبلغ 3,200 دولار أمريكيّ على الأقل، محتَسَباً على معدلات تكافؤ القوة الشرائية لعام 2005. الفئة الثانية من البلدان في هذا التقرير، أي الفقراء بالطاقة، تشمل: مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، والأراضي الفلسطينية، واليمن. في كل هذه البلدان أو الكيانات، القطاعات الاقتصادية والصادرات ذات الدور المِفصليّ في تشكيل اقتصاداتها هي تلك التي لا علاقة لها بالطاقة. هذه البلدان أفقر بكثيرٍ من مثيلاتها الغنية بالطاقة في المنطقة. الاتجاهات في هاتَين الفئتَين لها تداعياتٌ شديدة الاختلاف بالنسبة للمنطقة والمصالح الأمريكية فيها.

---

[1] المركز الوطنيّ لمكافحة الإرهاب (National Counterterrorism Center)، "تقرير عام 2007 حول الإرهاب" *(Report on Terrorism 2007)*، واشنطن، دي.سي.، 30 نيسان، 2008، ص. 21–22.

الهدف والإطار

إنّ هدف هذا التقرير هو مساعدة محللي القوى الجوية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الدفاع على تقييم الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية المتوقعة في العالم العربيّ حتى نهاية عام 2020 لكي تتوفّر للتخطيط الدفاعيّ والسياسات الأمريكية منصة معلوماتٍ أكثر استنارةً يتمكنان من البناء عليها. لأغراض هذا التقرير، يشتمل ما نسميه العالم العربيّ على: الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعُمَان، والأراضي الفلسطينية، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. ونستثني جزر القمر ودجيبوتي والصومال، مع أنها من الدول الأعضاء في الجامعة العربية، والسبب في هذا الاستثناء هو أنها ليست متاخمةً للعالم العربيّ، كما أنّ العربية ليست اللغة الأولى المحكيّة في هذه البلدان. نستثني أيضاً السودان وموريتانيا لأنّ أقساماً كبيرةً من سكانهما يصلح أن يُضَمّوا إلى سكان جنوب الصحراء الأفريقية. إسرائيل وإيران ليستا دولتَين عربيتَين، كما هو معروفٌ بالطبع.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتعاطى التقرير مباشرةً مع عراق ما بعد الحرب، أو الصراع الإسرائيليّ–الفلسطينيّ، أو لبنان، أو الثورات القائمة. لقد تمّ تحليل المسائل المذكورة بشكلٍ موسّعٍ في مواضع أخرى، ولذا شَعَرنا أنه لا يمكننا تقديم إضافةٍ قيّمةٍ على ما قد سبق وقيل في التحليلات السابقة. بدلاً من ذلك، حاولنا التركيز على الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية التي يُرَجَّح أن تدوم على امتداد المنطقة، ونقيّم كيف يمكن أن تؤثّر هذه الاتجاهات على المصالح الأمريكية، بغضّ النظر عن الكيفية التي ستُحسَم بها الحرب في العراق أو الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

تنظيم هذه الوثيقة

يتألف التقرير من ثلاثة فصولٍ تستكشف الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية في المنطقة، ثمّ نختم بفصلٍ يتمّ فيه استخلاص بعض التبعات في السياسات بالاستناد إلى التحليلات. على غرار بقية العالم، دخلت البلدان العربية في فترةٍ من النموّ السكانيّ الأبطأ. لكنّ نتائج المعدلات الماضية من النموّ السريع في البلدان الفقيرة والقاحلة تطرح تحدياتٍ كبرى. نقوم في الفصل القادم بتقييم نتائج معدلات النموّ السابقة والحاضرة، وما نتوقّعه من معدلاتٍ مستقبلية، على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعيّ في هذه البلدان، ويشمل ذلك تداعيات التفاوت في معدلات النموّ بين البلدان الأكثر غنى والأكثر فقراً في المنطقة. نقيّم أيضاً التداعيات الناشئة عن مختلف معدلات الولادة بالنسبة للأقليات العرقية والدينية في المنطقة، وكيف ستؤثّر هذه التغييرات على المشهد السياسيّ والاجتماعيّ في المستقبل.

الفصلان الثالث والرابع يشتملان على تخمينٍ للنموّ الاقتصاديّ في مجموعتَين من البلدان: الغنية بالطاقة والفقيرة بالطاقة. يتّبع الفصلان المذكوران هيكليتَين متشابهتَين، على أنّ الفصل الثالث يُستَهلّ بالتأمل في دور النفط والغاز في اقتصادات الأغنياء بالطاقة، وفيه تقديرٌ للتداعيات التي قد تسببها الاتجاهات المستقبلية على ناتج وصادرات النفط والغاز. بعد ذلك، يبحث كلا الفصلين في الاتجاهات الاقتصادية والمجالات المستقبلية، كما يعرّفان بالعوامل والسياسات التي كان لها التأثير الأكبر على هذا النموّ. يتضمّن الفصلان أقساماً فيها تنظيرٌ يتناول الاتجاهات المستقبلية المحتملة في النموّ الاقتصاديّ، تبعاً لسيناريوهاتٍ تفترض تارةً وجود أفضل السياسات الاقتصادية، وأخرى وجود أسوئها. يختتم الفصلان بتقييمٍ للتغييرات في أسواق العمل وتداعيات هذه التغييرات على اقتصادات ومجتمعات المنطقة.

يناقش الفصل الأخير تداعيات هذه الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية على مستقبل العالم العربيّ، مع التركيز على التبعات بالنسبة لصانعي السياسات الأمريكيين المختصّين بشؤون الأمن القوميّ.

النموّ السكانيّ في العالم العربيّ: ضغط البشر

يَقِلّ عدد المناطق في العالم، التي تتعرّض لما يعانيه العالم العربيّ من ضغطٍ بسبب الأعداد المتزايدة من البشر. النموّ السكانيّ يُثقِل على الموارد المائية والإسكان وأنظمة النقل وأسواق العمل. المنافسة على الوظائف، لاسيما الحكومية، وعلى الإسكان، بالإضافة إلى النوعية المتردية للخدمات العامة وعدم توفّرها بشكلٍ كافٍ، كلُّها أسبابٌ رئيسيةٌ للاستياء العميق من الوضع القائم، والذي يميّز العديد من هذه المجتمعات. إنّ التوتر الذي تُحدِثه هذه الضغوط الديموغرافية، وقدرة الحكومات الإقليمية على تخفيفها – سيكون لها دورٌ أساسيٌ في تحديد المسار المستقبليّ في المنطقة.

في هذا الفصل، نركّز على الضغوط الديموغرافية وتأثيرها ونستشرف الاتجاهات الديموغرافية حتى عام 2020، وهو الإطار الزمنيّ لهذا التقرير. نتفحّص بالتحديد، اتجاهات النموّ السكانيّ، والتحولات السكانية، والتحولات في نسبة الأقليات والمجموعات العرقية ضمن الحجم الإجماليّ للسكان، بالإضافة إلى التحولات في الحدود على الموارد عبر المنطقة. بعض النتائج الرئيسية التي تمّ التوصل إليها عن طريق التقييم هي التالية:

- ما زال العالم العربيّ ثانيَ أسرع المناطق نمواً في العالم. لكن، بالرغم من أنّ الثقافة والدين ساهما في إيجاد معدلات خصوبةٍ عاليةٍ نسبياً، فإنّ المنطقة تعيش الآن نفس الاتجاهات المنحدرة نزولاً في الخصوبة والنموّ السكانيّ، التي اتّسَمَت بها آسيا وأمريكا اللاتينية.
- هبطت معدلات النموّ السكانيّ بشكلٍ حادٍّ في كل مكانٍ ما عدا الضفّة الغربية وغزّة. مع حلول عام 2020، يُتَوَقَّع أن تتدنّى معدلات النموّ السكانيّ في المنطقة من 1.7 في المئة عام 2007، إلى 1.4 في المئة عام 2020؛ في عام 2000، كان معدل النموّ السكانيّ في المنطقة يبلغ 2.3 في المئة سنوياً. على الأعمّ الأغلب، تتّصف بلدان المنطقة بمعدلات خصوبةٍ أعلى، وبالتالي، معدلات نموٍّ سكانيٍّ أسرع، من تلك البلدان التي تشابهها في معايير المعيشة في أماكن أخرى من العالم.
- بسبب الزيادات الكبيرة في أعداد السكان خلال الثمانينات والتسعينات، شهد عدد الشباب الداخلين إلى سوق العمل في هذه البلدان تصاعداً سريعاً. سوف يستمر مخزون العمالة بالتوسّع خلال العقد القادم، مما سيضيف مصاعب إلى تلك التي يواجهها الشباب حالياً في العثور على وظائف تناسب توقعاتهم.
- العالم العربيّ يكتسي الصورة الإسلاميّة بشكلٍ مطّرد. إنّ تضاؤل المجتمعات الدينية غير المسلمة في الدول العربية يجعل الحجّة الداعمة للمطالبة بدولةٍ علمانيةٍ أمراً يصعب الدفع به نحو الأمام. مع ذلك، إنّ التأثيرات العلمانية على هيئة مزيدٍ من مشاركة الإناث في التعليم والقوة العاملة، وعن طريق الأفلام والتلفزيون، الغربيّ والعربيّ على حدٍّ سواء، تساهم بإحداث تغييراتٍ في دور النساء في المجتمع، وما يُعَدّ مسلكاً مقبولاً إجتماعياً، بالإضافة إلى تأويلاتٍ مختلفةٍ للإسلام.

نناقش هذه النتائج بمزيدٍ من التوسّع في ما تبقّى من هذا الفصل.

الاتجاهات الديموغرافية في العالم العربيّ

في هذا القسم، ندرس الاتجاهات التي تتّخذها معدلات النموّ السكانيّ، والخصوبة، والهجرة في العالم العربيّ – وداخل إسرائيل والضفة الغربية وغزة – ثم ننظر إلى بعض تداعيات هذه الاتجاهات بالنسبة للمنطقة. نختم بمناقشة مدى ما تبدو عليه هذه الاتجاهات من صحّة.

الاتجاهات في الحجم السكانيّ

عندما ننظر إلى الحجم السكانيّ الحاليّ في العالم العربيّ، نجد أنّ الأرقام الفعلية ليست كاسحة: في عام 2009، كان الشرق الأدنى يؤوي 128 مليون نسمة، بينما بلغ عدد سكان شمال أفريقيا 169 مليون نسمة، بمجموعٍ يبلغ 297 مليون نسمة (كما يظهر في الشكل رقم 2.1). هذا الرقم أقلّ بقليلٍ من 307 مليون نسمة، وهم سكان الولايات المتحدة، وأقلّ بكثيرٍ من 401 مليون نسمة، تعداد سكان أوروبا الغربية.

لكن، كما يظهر في الشكل التوضيحي، لقد نما عدد السكان في العالم العربيّ بسرعةٍ كبيرةٍ خلال العقود المنصرمة. عام 1950، لم يكن في المنطقة أكثر من 67 مليون نسمة؛ بحلول العام 2009، تضاعف هذا العدد أربع مراتٍ ونصفٍ تقريباً، مما يجعل هذه المنطقة الثانية في العالم من حيث سرعة النموّ، متأخرةً فقط على منطقة جنوب الصحراء الأفريقية[1]. من حيث الاستشراف، يُتَوَقَّع أن يبلغ تعداد السكان عام 2020 أكثر من خمسة أضعافٍ ونصف الضعف للتعداد في عام 1950. أيضاً، بسبب البنية السكانية غير المتناسقة من جهة أعداد الشباب في المنطقة، ستمر فترةٌ طويلةٌ قبل أن يتمكن التراجع في معدلات الخصوبة من لجم النموّ السكانيّ.

الشكل رقم 2.1
سكان العالم العربيّ

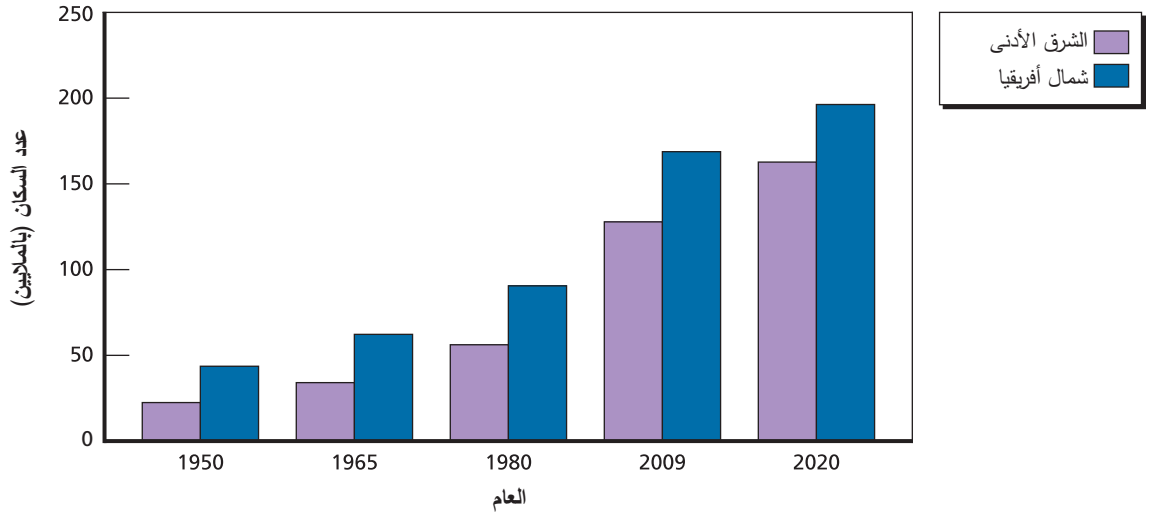

المصدر: المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكاني (U.S. Census Bureau)، قاعدة البيانات الدولية، واشنطن، دي.سي.، تمّ الاطّلاع عليها في 8 شباط، 2008.

RAND *TR912-2.1*

[1] كل الأعداد المتعلقة بالسكان والواردة في هذا التقرير، مأخوذةٌ من قاعدة البيانات الدولية التابعة للمكتب الأمريكيّ للإحصاء السكاني (U.S. Census Bureau's *International Data Base*)، إلا إذا تمّ تحديد مصدرٍ آخر. قاعدة البيانات هذه، التي يمكن الاطّلاع عليها عبر الإنترنت، توفّر أكثر مصادر البيانات والتوقعات الديموغرافية تناسقاً وإحاطة من بين مثيلاتها.

الاتجاهات في معدلات الخصوبة في العالم العربيّ

على الأعمّ الأغلب، تتّصف بلدان المنطقة بمعدلات خصوبةٍ أعلى من تلك التي تماثلها في معايير المعيشة في أماكن أخرى من العالم، وبالتالي فإنّ معدلات النموّ السكانيّ فيها أسرع. مثلاً، معدل الخصوبة في المملكة العربية السعودية هو 3.4 طفل/ المرأة (الشكل رقم 2.2)، بينما يبلغ هذا المعدل في كلٍّ من جمهورية التشيك وكوريا الجنوبية – اللتان يطابق متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ فيهما نظيره في المملكة العربية السعودية – 1.4 و1.3 طفل/ المرأة، على التوالي. في الكويت، حيث يعادل متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ تقريباً، ذاك الذي في إسبانيا، بلغ معدل الخصوبة 2.9 طفل/ المرأة عام 2007، بالمقارنة مع 1.3 طفل/ المرأة في إسبانيا. (على وجه التقريب، إنّ معدل خصوبةٍ يساوي 2.1 طفل كافٍ لاستبدال الجيل الحاليّ).

من الصحيح أنّ بلدان الخليج الفارسيّ تملك أعلى معدلاتٍ للخصوبة في العالم العربيّ، ولكنّ بلدان شمال أفريقيا والمشرق تمرّ هي الأخرى بفترة ارتفاعٍ في معدلات الخصوبة نظراً لمستويات التطور الاجتماعيّ–الاقتصاديّ فيها. خلال عام 2007، سجّلت معدلات الخصوبة في مصر والمغرب 2.8 طفل و2.6 طفل، على التوالي. غويانا وسريلانكا بَلَدانِ يماثل متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ فيهما ذاك في مصر والمغرب، ولكنّ معدل الخصوبة في كليهما 2.0 طفل/ المرأة، أي أقلّ بنسبة 25 إلى 30 في المئة من البلدَين الشمال أفريقيين المذكورَين.

كما يمكن ملاحظته من الشكل رقم 2.2، التباينات في معدلات الخصوبة كبيرة. تونس التي كانت تملك أحد أنجح الاقتصادات في المنطقة، هي أيضاً صاحبة أدنى معدلٍ للخصوبة، بحيث أنّ هذا المعدل لا يبلغ القدرة على الاستبدال. لقد هبط معدل الخصوبة في تونس بشكلٍ حادٍّ مع ارتفاع المداخيل الفردية، كما ارتفعت مستويات تعليم الإناث، وأصبح السكان يقيمون في المدن بأعدادٍ أكبر. معدل الخصوبة في اليمن هو الأعلى بين البلدان العربية، ويكاد يبلغ أربعة أضعاف المعدل التونسيّ. هي أيضاً أفقر بلدٍ في المنطقة، إذ بلغ الدخل الفرديّ فيها عام 2005: 2,276 دولار أمريكيّ، على احتساب معدلات التبادل التي تلحظ التكافؤ في القوة الشرائية، وهو ثلث متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في تونس. تتّسم اليمن أيضاً بأنها صاحبة أدنى معدلاتٍ في تعليم الإناث، وبأنّ قسماً كبيراً من سكانها يعيشون في الريف، كما أنّ نسبة وفيّات الأطفال هي الأعلى في اليمن، بما يفوق المقارنة مع أيّ مكانٍ آخر.

الشكل رقم 2.2
معدلات الخصوبة في العالم العربيّ

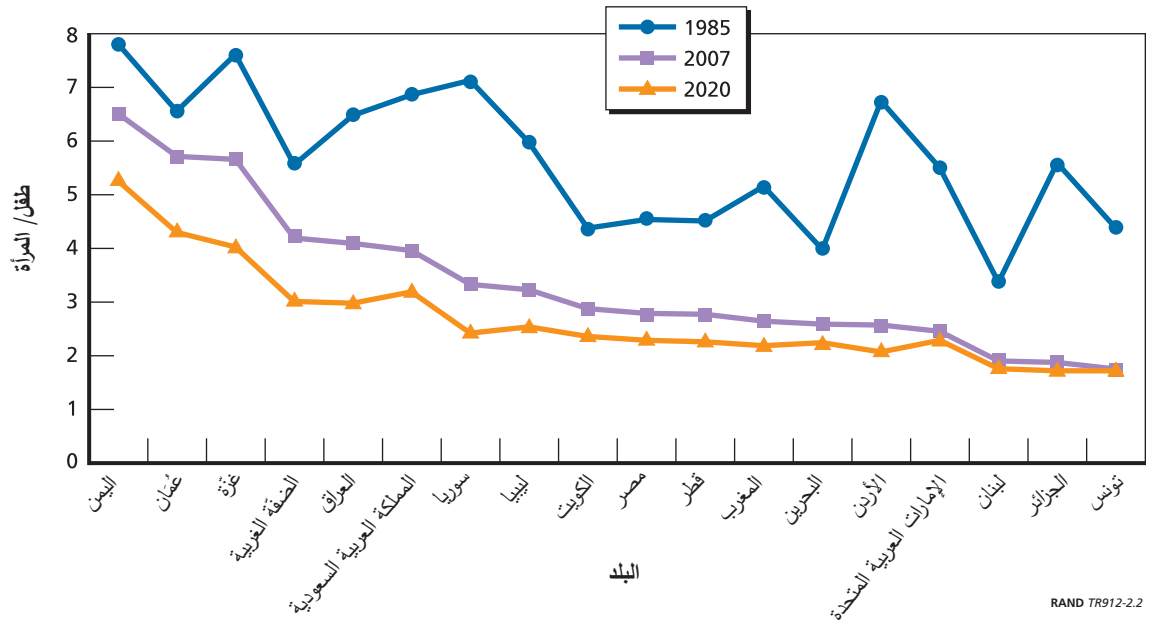

بالرغم من وجود هذه التباينات، فقد هبطت معدلات الخصوبة بشكلٍ عامّ، ومن المتوقَّع أن تستمر في الهبوط حتى عام 2020 (كما يظهر في الشكل رقم 2.2)، ولقد اتّخذت معدلات النموّ السكانيّ هي الأخرى هذا المسار المنحدر نزولاً. بعد أن استمر محافظاً على نسبةٍ تتجاوز 3 في المئة سنوياً في أوائل الثمانينات، كان معدل النموّ الإقليميّ قد هبط إلى قيمةٍ أكثر تواضعاً هي 1.7 في المئة سنوياً بحلول 2007. من المنتَظَر أن تتراجع معدلات النمو السكانيّ حتى 1.4 في المئة سنوياً في عام 2020، أي أقل من نصف المعدل الذي سُجِّل في أوائل الثمانينات (كما يظهر في الشكل رقم 2.3). لكنّ التراجعات لم تكن متجانسةً عبر البلدان. فبالرغم من تراجعٍ بسيط، ما زال معدل النموّ السكانيّ في غزّة 3.8 في المئة، وهو من أعلى المعدلات في العالم. على الجهة الثانية من الطيف، يكاد معدل النموّ التونسيّ البالغ 1.0 في المئة يساوي ذاك في الولايات المتحدة (0.9 في المئة).

هناك عددٌ من العوامل المؤثّرة على معدلات الخصوبة، منها الثقافة والدين، ودرجة التحضّر، والسياسات الحكومية. قد يكون للثقافة والدين دورٌ ما في هذه الاختلافات في معدلات الخصوبة. الأنماط الثقافية السائدة في المناطق الريفية على الأخص، مسؤولةٌ عن الظن الموجود لدى العديد من الناس، بأنّ استخدام موانع الحمل خطيئةٌ أو إهانةٌ لرجولة الزوج[2]. بالرغم من الفروقات المذهبية الموجودة بين معتنقي الإسلام، فإنّ كل التأويلات لهذا الدين تتفق في إعطاء قيمةٍ كبرى للتناسل.

من المُحدِّدات المهمة لمعدلات الخصوبة هو المستوى التعليميّ للنساء. بعض رجال الدين المسلمين ليسوا ممن يدعم بقوةٍ تعليم الإناث، ويعارضون اختلاط الجنسَين في صفٍّ واحد[3]. إنّ قوة الدفع الآتية من التقاليد الثقافية والدينية واستخدام القادة الدينيين لها، فعل فعله لصرف الإناث عن المشاركة في القوة العاملة، وتشجيع الزواج المبكر

الشكل رقم 2.3
المعدلات السنوية للتغيير السكانيّ في العالم العربيّ

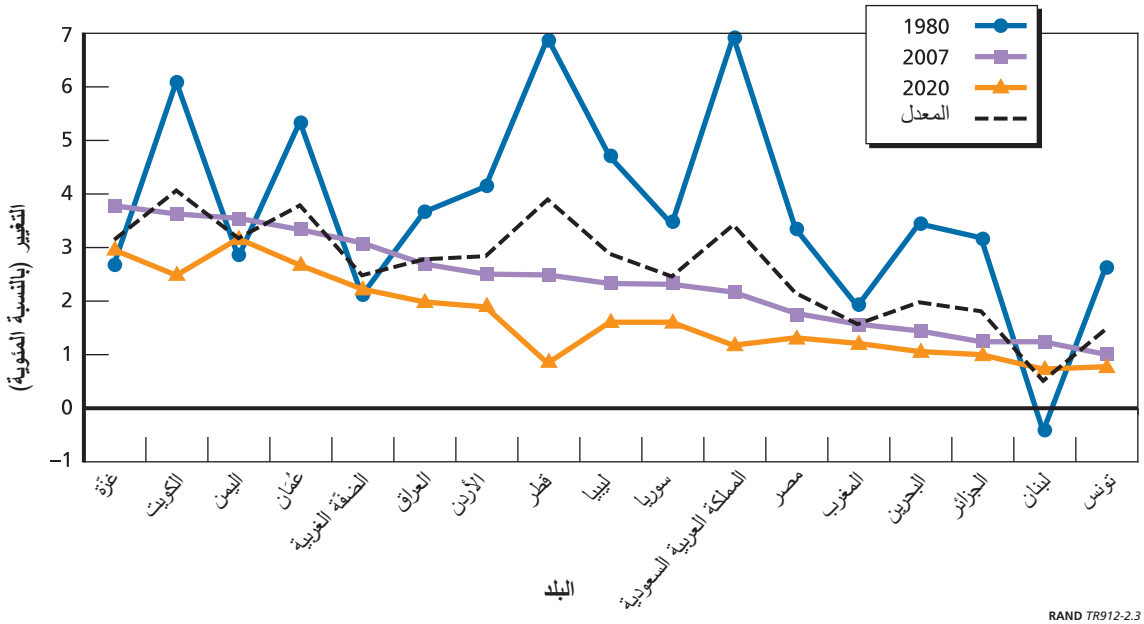

[2] نجلا حسن (Najla Hassan)، "عراقيل ثقافية وبيئية أمام تنظيم الأسرة في اليمن" (Cultural and Environmental Impediments Facing Family Planning in Yemen)، الحياة (*Al-Hayat*)، 5 آب، 2008.

[3] للاطّلاع على تنديدٍ حازم للغاية بحق التعليم المختلط، صدر عن علماء دينٍ سوريين، راجع الرسالة التي وقّعها 39 عالماً من سوريا عام 2006، وفيها اعتبروا أنّ التعليم المخْتلط هو "بؤرةٌ لإفساد القِيَم": "علماء سوريا يحتجّونَ إلى الأسد على قرارٍ بوقف القبول بالمعاهد الشرعية" (Syrian Ulama Protest to al-Asad over Decision to Stop the Admissions of the Islamic Law Academies)، العربية.نت (*Al-Arabiya.net*)، 3 تموز، 2006.

وإنشاء عائلاتٍ كبيرة، مترافقاً مع موقفٍ قاتم من وسائل تنظيم النسل. إنّ مواقف من هذا النوع نتيجتها إبقاء معدلات الخصوبة أعلى مما كانت لتكون عليه في أحوالٍ أخرى. أما وقد قلنا هذا، فلا يوجد ترابطٌ بسيطٌ بين الثقل الدينيّ في مجتمع ما، والسياسات الرسمية حيال تنظيم النسل. على سبيل المثال، دعمت حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران مسألة التنظيم الأسريّ بقوة[4].

تفسّر هذه العوامل الدينية والسياسية بعض التباينات في معدلات الخصوبة، ومع ذلك يجب ألّا يُبَالَغ في أهميتها. مثلاً، يتّصف المغرب العربيّ (بالتحديد: المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا) بمعدلات خصوبةٍ أدنى من بلدان الخليج الفارسيّ، وذلك بسبب روابطه الأوثق مع أوروبا عبر التاريخ، والموروثات الثقافية للاستعمار، والسياحة والتجارة والهجرة. لكن التباينات الإقليمية في معدلات الخصوبة مترابطةٌ بقوةٍ مع العوامل الاجتماعية–الاقتصادية مثل الدخل، والتعليم، والتحضّر. البلدان الغنية التي تعلو فيها درجة التحضّر، والواقعة على السواحل مثل الكويت وقطر، تتدنّى فيها معدلات الخصوبة بشكلٍ ملحوظٍ عما هي عليه في بلدان شبه الجزيرة العربية الأكثر فقراً، التي يعيش قسمٌ كبيرٌ من سكانها في الأرياف، مثل اليمن. بالرغم من الضغط الثقافيّ والدينيّ باتجاه إنشاء عائلاتٍ أكبر حجماً، فإنّ معدلات الخصوبة في البلدان العربية ما زالت تهبط، بحدّةٍ أحياناً (كما يظهر في الشكل رقم 2.2). نفس العوامل التي أدّت إلى التراجع في الخصوبة والنموّ السكانيّ في أماكن أخرى، تؤثّر أيضاً في العالم العربيّ. علوّ المداخيل يمكّن الزوجين من التحكّم بعدد الأطفال بصورةٍ أفضل، بالإضافة إلى أنه يعكس التغييرات الاجتماعية التي غدت تفضّل العائلات الأصغر[5]. بالرغم من أنّ مشاركة الإناث في القوة العاملة أدنى في العالم العربيّ عما هي في أماكن العالم الأخرى التي تشابهه في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، فقد ترافقت المشاركة المتزايدة للإناث في القوة العاملة مع التراجع في الخصوبة[6].

التحضّر عاملٌ مشاركٌ آخر لأنه قلّل من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تربية الأطفال، ورفع من تكاليف هذا الأمر. على عكس المناطق الريفية – التي يستطيع الأطفال فيها المساهمة في الدخل العائليّ بسرعةٍ عن طريق العناية بالماشية أو تولّي أشغالٍ أخرى – فالعائلات الأكبر حجماً مكلفةٌ في المناطق الحَضَرية، لأنها ترفع النفقات اللازمة للسكن والطعام واللباس والتعليم. إنّ الكلفة الأعلى للمعيشة في المحيط الحَضَريّ، والوسائل الحديثة للراحة التي يتوقع السكان الحَضَريون الحصول عليها، تحوّل تمويل الزواج إلى أمرٍ صعب. في المدن الكبيرة مثل القاهرة ودمشق، ينتشر الشعور بالإحباط إلى درجةٍ عاليةٍ بين الشبّان الذين أجروا عقد الزواج اللفظيّ **(كتب الكتاب)**، ولكنهم لا يستطيعون تحمّل تكاليف الزواج التي تشمل الحصول على شقّة، وشراء الأثاث والأجهزة المنزلية، وتقديم الحُلِيّ **(الشَّبْكة)** إلى العروس[7].

لقد ساهمت السياسات الحكومية أيضاً في التباينات الحاصلة في معدلات الخصوبة. عددٌ من البلدان التي تصدّر الطاقة تملك القدرة على تقديم برامج سخيةٍ لإعالة الأطفال، بالإضافة إلى ضمان التوظيف، ودعم الإيجارات والمنافع، وبالتالي توفير بدلٍ عن تكاليف إنجاب المزيد من الأطفال. هيكلية الحوافز هذه تفسّر جزئياً، معدلات الخصوبة الأعلى في بلدانٍ مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، التي كان يُتَوَقَّع أن تكون المعدلات فيها أدنى

---

[4] فرزانة رودي–فهيمي (Farzaneh Roudi–Fahimi)، "برنامج تنظيم الأسرة الإيرانيّ: الاستجابة لحاجات أمّة" (Iran's Family Planning Pro–gram: Responding to a Nation's Needs)، واشنطن، دي.سي.: المكتب المرجعيّ السكانيّ (Population Reference Bureau)، حزيران 2002.

[5] إنّ المستويات الأعلى لمتوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ مرتبطةٌ بمعدلات خصوبةٍ أدنى. عام 2007، كان مُعامِل هذا الترابط 0.29–.

[6] للاطّلاع على عرض أكمل لمحدّدات معدلات الخصوبة في الشرق الأوسط، راجع: البنك الدوليّ، "إطلاق طاقة التوظيف الكامنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقدٍ اجتماعيٍّ جديد" *(Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract)*، واشنطن، دي.سي.، 2004، ص. 51.

[7] برنامج "مراسلو الجزيرة" (Al– Jazeera Correspondents)، "الشباب السوريّ وظاهرة العزوف عن الزواج" (Syrian Youth and the Aversion to Marriage Phenomenon)، الجزيرة.نت *(Al- Jazeera.net)*، 28 تشرين الأول، 2006.

نظراً لأنّ مستويات التعليم والثروة والتحضّر فيها أكثر ارتفاعاً. وضعت بلدانٌ أخرى حوافز للتشجيع على الزواج، ولم يُتَّخذ هذا الإجراء من أجل تعزيز الخصوبة بقدر ما كان يهدف إلى إزاحة الضغط الاجتماعيّ المرتبط بموكبٍ متزايدٍ من الشباب غير القادرين على الزواج بسبب تدنّي الأجور وتكاليف الزواج المرتفعة. مثلاً، تعهّدت الحكومة السورية عام 2004 بتوفير قروضٍ تصل إلى 6,000 دولار أمريكيّ لتمويل الأفراد المؤهَّلين[8].

الحكومات التي تملك مواردَ أقلّ لم تشجّع على الإنجاب مثل دول الخليج الفارسيّ، بسبب الضغوط والقيود التي تترتّب على الميزانية من النهوض بعبء سكانٍ يتكاثر عددهم، وعائلاتٍ فيها أطفالٌ كثيرون. العديد من هذه الدول ركّزت على تخفيض معدلات الولادة. كانت تونس رائدةً في دعم التنظيم الأسريّ منذ وقتٍ مبكر[9]. مصر، التي تواجه ضغطاً جدياً بوصفها إحدى الدول الأفقر والأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة التزمت بشكلٍ مماثل. في سبيل التشجيع على التنظيم الأسريّ، تستخدم مصر إعلاناتٍ للخدمة العامة تُبَثّ عبر التلفزيون، كما تقدم الدعم لوسائل منع الحمل، وتدرّب الآلاف من العاملات في الحقل الصحيّ وتتشرهنّ ليَقُمْنَ برفع درجة الوعي في المناطق الريفية حول منافع التنظيم الأسريّ[10]. لقِيَ هذا الجهد نجاحاً فورياً، فقد هبطت معدلات الخصوبة بشكلٍ حادٍّ في مصر من 4.5 طفل/ المرأة عام 1985 إلى 2.8 عام 2007[11].

خارج مسألة التنظيم الأسريّ، خيارات السياسات في المجالات الأخرى لها أيضاً تأثيرٌ مهمٌّ على معدلات الخصوبة، وإن يكن غير مباشر. على هذا النحو، مكّنَت المراجعة التي نفّذتها دولة المغرب لقانونها في الأحوال الشخصية – "المدَوَّنة" – النساء من توسعة قدرتهنّ على اللجوء إلى الطلاق، ورفعت السنّ القانونيّ للزواج، كما وضعت قيوداً على تعدد الزوجات[12]. إنّ خيارات السياسات هذه، بالرغم من كونها لا تتناول قضية التنظيم الأسريّ مباشرةً، إلا إنّ لها تأثيراً طويل الأمد على تخفيض النموّ السكانيّ.

الاتجاهات في معدلات الهجرة في العالم العربيّ

مع أنها ليست بنفس أهمية معدلات الخصوبة، لكنّ الهجرة شكّلت هي أيضاً الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة. خلال سنوات الرخاء النفطيّ، أي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، بالإضافة إلى الفترة الواقعة بين عامَيّ 2003 و2008، توافد العمال إلى دول الخليج الغنية بالنفط. في عام 1980 الذي شكّل ذروة فترة الرخاء، زاد عدد سكان هذه الدول من المهاجرين والمواطنين على حدٍّ سواء بنسبة 7 في المئة. من جديد، جذبت الطفرة الحديثة في أسعار النفط تدفقاً بشرياً بسبب حاجة دول الخليج لعمال بناء، ولتزويد المخازن والمطاعم بالموظفين، ولتشغيل المرافئ. عام 2008، سجّلت الإمارات العربية المتحدة نمواً سكانياً بلغ 6 في المئة، يعود في معظمه إلى العمال المغتربين[13]. لكن، عندما تهبط إيرادات النفط ويتراجع الطلب على العمالة الأجنبية، يعود المهاجرون إلى ديارهم.

لقد أنقصت الهجرة أيضاً من النموّ السكانيّ في عددٍ من البلدان العربية الميّالة إلى حصول صراعاتٍ فيها.

---

[8] " 6 آلاف دولار لكلّ عريسٍ في سوريا" (6,000 $ for Every Groom in Syria)، العربية.نت *(Al-Arabiya.net)*، 28 حزيران، 2004.

[9] آلَن ريتشاردز (Alan Richards) وجون ووتربري (John Waterbury)،" اقتصادٌ سياسيٌّ في الشرق الأوسط" *(A Political Economy in the Middle East)*، العدد الثاني، بولدر، كولورادو: وستفيو برسّ (Westview Press)، 1996، ص. 86–87.

[10] أمينة خيري (Amina Khairi)، "التلفزيون لعب دوراً كبيراً ... التمويل الأجنبيّ ينسحب من تنظيم النسل في مصر" (The Television Played a Major Role: Foreign Funding Is Falling Back in Family Planning in Egypt)،الحياة *(al-Hayat)*، 17 تشرين الأول، 2006.

[11] سكوت مورلاند (Scott Moreland)،" البرنامج السكانيّ المصريّ: تقييم 25 عاماً من التنظيم الأسريّ" *(Egypt's Population Program: Assessing 25 Years of Family Planning)*، واشنطن، دي.سي.: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (U.S. Agency for International Development)، آذار 2006.

[12] فرزانه رودي– فهيمي (Farzaneh Roudi–Fahimi) وماري مِديريوس كِنت (Mary Mederios Kent)، "التحديات والفرص: سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (Challenges and Opportunities: The Population of the Middle East and North Africa)، بوبوليشن بولتن *(Population Bulletin)*، مجلد 62، عدد رقم 2، حزيران 2007، ص. 9.

[13] "يُتَوَقَّع أن يزيد عدد سكان الإمارات بنسبة 6 في المئة عام 2009" (UAE Population to Grow 6% in 2009)، إميرتس بزنس *(Emirates Business)*، 19 أيار، 2009.

يغادر السكان بسبب عدم الاستقرار أو بحثاً عن وظائف. الهجرات الأكبر وقعاً هي تلك التي تسببت بها الحروب الأهلية. خلال السنوات الخمس التي تَلَت اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، تراجع عدد السكان بسبب فرار اللبنانيين من بلدهم قاصدين مناطق أكثر أمناً وازدهاراً. في عام 1990، وبعد 15 عاماً من الحرب الأهلية، بالكاد أن وصل عدد سكان لبنان إلى ما كان عليه عام 1975[14]. التغييرات في سكان الضفة الغربية وغزّة تسببت بها الصراعات هي الأخرى. بعد حرب عام 1967، عندما احتلّت إسرائيل هذه الأراضي، هبط عدد السكان بنسبة 20 في المئة، عندما فرّ الفلسطينيون بفعل الخوف، أو لأنهم لم يرغبوا بالعيش تحت احتلالٍ إسرائيليّ، أو هاجروا بحثاً عن عمل. تباطأ النموّ السكانيّ ثانيةً بشكلٍ ملحوظٍ في أواخر السبعينات عندما ذهب الفلسطينيون للعمل في الخليج الفارسيّ. بعد حرب الخليج التي وقعت خلال 1990–1991، ارتفع عدد السكان في الضفة الغربية وغزّة بعد طرد الفلسطينيين من الكويت وغيرها من دول الخليج. تأثّر النموّ السكانيّ أيضاً في العراق من جرّاء الهجرة. غادر مئات الآلاف من العراقيين بلادهم أثناء حكم صدّام حسين لأسبابٍ اقتصاديةٍ وسياسية. بالرغم من وجود خلافٍ حول الأرقام الدقيقة، فقد غادرت موجة أخرى من العراقيين، تُعَدّ بمئات الآلاف هذا البلد بعد الاجتياح الأمريكيّ فراراً من العنف[15].

إنّ تأثير الهجرة لا يقتصر على الأعداد الإجمالية للسكان، بل يتجاوزها إلى الخصوبة. أكثر المهاجرين هم ذكورٌ شبانٌ نسبياً في الغالب. يبقى كثيرٌ ممن يعملون في دول الخليج الفارسيّ مدة 24 شهراً أو أطول بسبب الاشتراط التعاقديّ وكلفة العودة إلى الديار. العمل في الخارج قد يؤخّر الزواج، وبالنسبة للعمّال المتزوجين، يقلل عدد مرات الحمل، إذ يبقى الزوجان الشابّان متباعدَين لفتراتٍ طويلة. من جهةٍ أخرى، الفرصة التي قد يحظى بها الشبان الآتون من البلدان العربية الأفقر مثل مصر، للعمل في الخليج وبناء المدّخرات بسرعة، قد تسهّل الزواج في أوساط أولئك الذين كانوا لولا هذه الفرصة، سيضطرون للعمل في بلادهم طوال سنواتٍ من أجل ادّخار المال اللازم للزواج.

الاتجاهات في مسائل السكان، والخصوبة، والهجرة في إسرائيل والضفة الغربية وغزّة

إسرائيل ليست جزءاً من العالم العربيّ، ولكنّ الأراضي الفلسطينية جزءٌ منه. السكان والخصوبة واتجاهات الهجرة بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين هي مكوّناتٌ هامةٌ في الصراع والنقاشات الدائرة في سبيل الوصول إلى حلّ. إنّ تصوّر الإسرائيليين والفلسطينيين للاتجاهات الديموغرافية مشحونٌ بالمعاني السياسية: يحاجج كلاهما أنّ المجموعة العِرقية ذات الأغلبية ستكون مالكةً لحقٍّ أقوى في المطالبة بالأرض. جعلُ مكانٍ ما آهلاً بالسكان يعتبر مساوياً لحيازة حقوق المُلكية والسيطرة. ربما ليس من المفاجئ أن تكون الاتجاهات الديموغرافية لدى كلا الفريقين – الإسرائيليين والفلسطينيين – غير سويةٍ نوعاً ما، بالمقارنة مع بلدانٍ أو أنحاء أخرى في المنطقة. معدل الخصوبة في إسرائيل أعلى مما هو عليه في تونس، مع أنّ متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في إسرائيل يكاد يكون أربع أضعافه في تونس. خلافاً لكل البلدان الأخرى في المنطقة، ارتفعت معدلات النموّ السكانيّ في الضفة الغربية وغزّة منذ عام 1980. غزّة الآن هي صاحبة أعلى معدل نموٍّ سكانيٍّ في المنطقة، تليها عن قُرب الضفة الغربية (كما يظهر في الشكل رقم 2.3).

التغييرات السكانية في الضفة الغربية وغزّة قادت إليها معدلات الخصوبة ولكنّ الهجرة أثّرت فيها بشدة. بسبب مستويات التعليم الأعلى تاريخياً لدى الفلسطينيين، وامتلاكهم لنظام رعايةٍ صحيةٍ أفضل مما لدى الكثير من المناطق

---

[14] بحسب قاعدة البيانات السكانية التابعة للأمم المتحدة، كان عدد سكان لبنان عام 1975 يبلغ 2,735,000 نسمة، و2,974,000 نسمةٍ عام 1990 (دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة [United Nations Department of Economic and Social Affairs]، المشهد المُرتَقَب للتحضّر في العالم: مراجعة عام 2005 *[World Urbanization Prospects: The 2005 Revision]*، نيويورك، 2005 .POP/DB/WUP/Rev، تشرين الأول 2006).

[15] مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، "إحصائياتٌ عن المهجّرين العراقيين حول العالم" (Statistics on Displaced Iraqis Around the World)، 1 نيسان، 2007.

الأخرى، فإنّ معدلات الوفيات بين الفلسطينيين متدنيةٌ نسبياً، ومتوسط مأمول الحياة لديهم مرتفعٌ بالنتيجة، ويبلغ 73 عاماً[16]. بعد أن هبطت خلال الثمانينات، استأنفت معدلات الخصوبة الصعود خلال التسعينات، وهو تطورٌ غير عاديّ. لم يشهد بلدٌ آخر في المنطقة زيادةً في معدلات الخصوبة خلال العقود الأربعة الأخيرة.

يبدو أنّ الصراع مع إسرائيل كان له بعض التاثير على الخصوبة، من خلال تأثيرات الإغلاق والصراع. على ضوء المستويات العالية من عدم الاستقرار في الضفة الغربية وغزّة، ومعدلات البطالة المرتفعة، أصبحت النساء أكثر مَيلاً للبقاء في المنزل وترك المشاركة في القوة العاملة، مما كُنَّ عليه في السابق. أصبح الذهاب إلى المدرسة أكثر صعوبة. بعض المؤشرات توحي بأنّ اليافعين من غير المرجح أن يذهبوا إلى المدرسة. كل هذه العوامل ترتبط بمعدلات خصوبةٍ أعلى ويبدو أنها ساهمت في زيادة الخصوبة بين الفلسطينيين[17]. العنصر السياسيّ المتمثل في رغبة بعض الفلسطينيين بأن يصبحوا أكثرية السكان في المنطقة الإسرائيلية، والضفة الغربية وغزّة على شكل وحدة، أمرٌ يصعب قياسه، ولكن من المحتمل أن يكون له تأثيرٌ على الرغبة بإنجاب المزيد من الأطفال. معدلات الخصوبة بين الفلسطينيين القاطنين خارج الضفة الغربية وغزة أدنى مما هي في داخل هاتَين المنطقتَين، بل إنها أدنى حتى من المتوسط في العالم العربيّ[18]. بالإضافة إلى ذلك، مداخيلهم أعلى والحصول على التعليم متوفّرٌ لديهم بشكلٍ أكبر.

تفشل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تأويل معدلات الخصوبة الإسرائيلية. بالرغم من أنّ إسرائيل دولة مهاجرين، فإنّ معظم هؤلاء يتأقلمون ثقافياً بسرعة، كما في الولايات المتحدة. خلال الخمسينات، كانت معدلات الخصوبة بين اليهود المهاجرين من شمال أفريقيا أكبر بضعفين أو ثلاثةٍ مما هي عليه بين اليهود المهاجرين من أوروبا. بحلول العام 1990، كانت بنات المهاجرين من شمال أفريقيا وأوروبا لديهنّ معدلات الخصوبة نفسها. على النقيض من ذلك، توجد اختلافاتٌ حادةٌ في الخصوبة بين اليهود الإسرائيليين الأكثر تديّناً أو الأقل تديّناً أو اليهود الإسرائيليين العلمانيين. بين فترتَي 1980–1982 و1995–1996، ارتفع المعدل العامّ للخصوبة من 6.49 طفل/ المرأة إلى 7.61 طفل / المرأة بين اليهود المتزمّتين، بينما هبط من 2.61 إلى 2.27 بالنسبة لسائر اليهود الإسرائيليين[19].

جادل البعض قائلين أنّ معدلات الخصوبة الأكثر ارتفاعاً بين اليهود المتزمّتين سيكون لها تأثيرٌ كبيرٌ على سياسة إسرائيل في المستقبل. هذا التأكيد الحازم فيه خلاف: في مجتمعٍ حيويٍّ وديناميكي كالمجتمع الإسرائيليّ، تؤثّر مواقف الأهل الإيديولوجية على الأبناء ولكنها لا تحددها. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تستمر الهجرة في لعب دورٍ رئيسيٍّ في تحديد حجم وتركيبة البنية السكانية لليهود الإسرائيليين. إنّ هجرة مواطني الاتحاد السوفييتيّ السابق منذ 1989 زادت عدد سكان إسرائيل بنسبةٍ تفوق الخُمس. هؤلاء أكثر علمانيةً من حيث التوجه، ولكنهم يدعمون بقوةٍ أكبر الأحزاب السياسية التي تبنّت خطاً أكثر تشدداً حيال المطالب الفلسطينية.

بحسب المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ، سيتخطّى العدد المتوقع للسكان العرب في إسرائيل والضفة الغربية وغزّة، العدد المتوقع للسكان اليهود خلال سنواتٍ قليلة. لقد كانت نسبة السكان العرب إلى مجموع القاطنين

---

[16] وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، "كتاب الوقائع العالميّ" *(The World Factbook)*، واشنطن، دي.سي.، يجري تحديثه أسبوعياً.

[17] كيفن ف. مكارثي (Kevin F. McCarthy)، "قضية اللجوء الفلسطينيّ: وجهة نظر" *(The Palestine Refugee Issue: One Perspective)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، DRU-1358-GMSEC، 1996.

[18] كيفن ف. مكارثي (Kevin F. McCarthy) وبرايان نيتشيبوروك (Brian Nichiporuk)، "الديموغرافيا" (Demography)، في الفريق المكلف بدراسات الدولة الفلسطينية والتابع لمؤسسة RAND، " بناء دولةٍ فلسطينيةٍ ناجحة" *(Building a Successful Palestinian State)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، MG-146-1-DCR، 2004 ص. 73-106.

[19] إيلي برمان (Eli Berman)، "المذهب، والإعانة، والتضحية: مشاهدة عالم اقتصاد لليهود المتزمّتين" (Sect, Subsidy, and Sacrifice: An Economist's View of Ultra-Orthodox Jews)، كوارترلي جورنال أوف إيكونومِكس *(Quarterly Journal of Economics)*، مجلد 115، عدد رقم 3، آب 2000، ص. 905-953، بالصورة التي اقتبسها فيليب فارغ (Philippe Fargues)، "الصراع الوطنيّ الطويل الأمد والتغيّر في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين" (Protracted National Conflict and Fertility Change: Palestinians and Israelis in the Twentieth Century)، بوبيلايشن أند دِفلوبمنت رِفيو *(Population and Development Review)*، مجلد 26، عدد رقم 3، أيلول 2000، ص. 451.

الشكل رقم 2.4
التركيبة العِرقية لسكان إسرائيل، والضفة الغربية، وغزّة

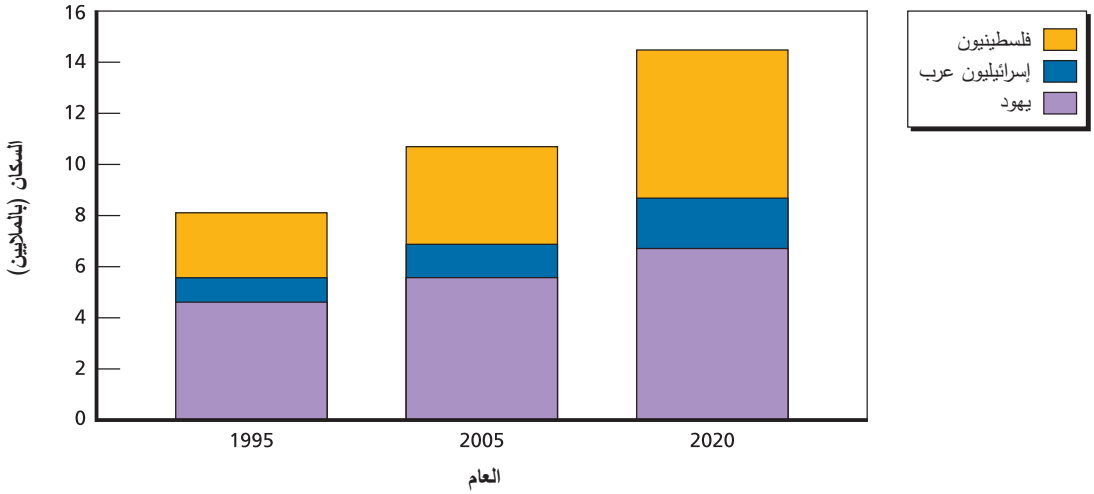

المصدر: المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ (U.S. Census Bureau)، 2008.
RAND *TR912-2.4*

في هذه المناطق تبلغ 48 في المئة منذ 2005، بارتفاعٍ عن نسبة 43 في المئة التي سجّلتها عام 1995 (الشكل رقم 2.4). بالرغم من أنّ تقديرات إسرائيل الرسمية لعدد سكانها عام 2020 ترجّح حصول تدَنٍّ متواضعٍ فقط في حصّة السكان اليهود داخل إسرائيل[20]، فإنّ هذا الأمر يفترض استمرار الهجرة إليها من الخارج[21]. من الصحيح أنّ الحجم السكانيّ لدى كلا الطرفَين لا يعني السيطرة السياسية، إلا إنّ الزيادة في الحصّة السكانية لغير اليهود في المنطقة ستجعل السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزّة مسألةً خلافيةً بدرجةٍ أكبر حتى مما هي عليه الآن، مع تحوّل التوازن الديموغرافيّ.

ما هي تداعيات هذه الاتجاهات الديموغرافية؟

هذه الاتجاهات الديموغرافية لها تداعياتٌ على العالم العربيّ، بسبب القيود المتعلقة بالماء والغذاء على وجه الخصوص.

الماء. للوهلة الأولى، لا يبدو العالم العربيّ منطقةً كثيفةً بالسكان. الكثافات السكانية فيه أدنى بكثيرٍ من مثيلاتها في شرق آسيا وفي أوروبا. لكنّ المناخ والملامح العامة للأرض كان لها فِعلٌ في إبقاء هؤلاء السكان مركزّين في جيوبٍ قليلةٍ من الأراضي. الصحراء الأفريقية والصحراء العربية هما أكبر صحراوَين في العالم. إذا استثنينا القارة القطبية الجنوبية، فإنّ العالم العربيّ هو أكثر بقعة مجدبة على وجه الأرض. الصحراء الأفريقية أكثر اتّساعاً بسبعة أضعافٍ من صحراء غوبي (Gobi)، وهذه الأخيرة تحلّ ثالثةً من حيث المساحة، بينما تبلغ رقعة الصحراء العربية ضِعفَي غوبي[22]. تاريخياً، كانت القبائل البدوية فقط هي مَن يقيم في الصحراء؛ أكثر سكان المنطقة كانوا يعيشون على امتداد ضفاف الأنهار، لاسيما النيل ودجلة والفرات، وعلى السواحل، أو المناطق المرتفعة الأكثر اعتدالاً مثل

[20] المكتب الإسرائيليّ المركزيّ للإحصاء، التقديرات المتعلقة بسكان إسرائيل حتى 2020 *(Projections of Israel's Population Until 2020, c.)* 1997، الجدول رقم 2.

[21] المكتب الإسرائيليّ المركزيّ للإحصاء، 1997، الفصل الخامس يقدّم تفاصيل أكثر عن الافتراضات التي يتبنّاها المكتب أثناء تحضير تقديراته.

[22] "الصحارى الرئيسية في العالم"، إنفوبليز *(Infoplease)*، 2007.

لبنان والمغرب وسوريا واليمن والمناطق الكردية من العراق. بالرغم من أنّ عدد السكان في الممالك الصحراوية مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج شهد صعوداً محلّقاً خلال القرن الماضي، فإنّ سكان هذه المنطقة ما زالوا حتى اليوم متركّزين في المناطق غير الصحراوية. في هذه المناطق، غالباً ما تكون الكثافة السكانية مرتفعةً جداً. من الصحيح أنّ الكثافة السكانية الإجمالية في مصر تبلغ 76.3 نسمة/ كم^2، ولكنّ 99 في المئة من السكان محشورون في مساحةٍ تشكّل نسبة 4 في المئة من إجماليّ الرقعة الأرضية المصرية، وهي النسبة التي تحفّ بنهر النيل أو تقع على ضفاف المتوسط[23]. تصل الكثافات السكانية على امتداد النيل إلى 1,200 نسمة/ كم^2، وهي واحدةٌ من الكثافات الأعلى في العالم[24].

بسبب الطبيعة القاحلة للمنطقة، ليس مفاجئاً أن تعتمد الزراعة على الرَيّ. الزراعة هي المستهلك الرئيسيّ للماء في المنطقة، وهي مسؤولةٌ عن استخدام للماء نسبته 93 في المئة، خلافاً للنمط التقليديّ السائد عموماً في البلدان النامية، والتي تبلغ نسبة استخدام الماء للزراعة فيها 85 في المئة[25].

إنّ المزيج المكوّن من النموّ السكانيّ السريع، والرَيّ، والطبيعة القاحلة في المنطقة أدّى إلى الضغط على الموارد المائية بشدة. تتمثّل المشكلة الكبرى في الاستخدام المفرط لمخزونات المياه الجوفية. خارج مصر، تستهلك المنطقة بالفعل نسبة 16 في المئة أكثر مما يُعادُ تخزينه من الماء[26]. بحسب البنك الدوليّ، تسحب كلٌّ من المملكة العربية السعودية والكويت كميةً من الماء تفوق ما يُعادُ تخزينه عن طريق الأمطار بعشرة أضعاف؛ تستهلك غزّة ثلاثة أضعاف المؤونة المائية من الأمطار. البلد الوحيد في المنطقة الذي يقترب من تحقيق استغلالٍ مستدام لمياهه الجوفية هو المغرب[27]. على المعدلات الحالية للاستخراج، سيجفّ عددٌ من خزانات المياه الجوفية خلال العقود القليلة المقبلة، بعضها في الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية. إذا استمرت أنماط استهلاك الماء متّخذةً للمسار الحاليّ، فإنّ العالم العربيّ – باستثناء مصر– سيكون بحلول العام 2025 مستهلكاً لما يتجاوز ما هو متاحٌ من الماء بشكلٍ مستدام بنسبة 39 في المئة. مصر تملك في الوقت الحاضر احتياطياً مائياً قدره 11 في المئة، ولكنها أيضاً ستكون بحلول العام 2025 مستهلكةً لما يتجاوز ما هو متاحٌ من الماء بشكلٍ مستدام بنسبة 8 في المئة[28].

بالرغم من هذا التوقّع المخيف المبنيّ على افتراض أنّ الأمور تسير كالمعتاد، فمن غير المحتَمَل أن يصبح الماء قيداً على النموّ لا رجعة فيه، إذا تمّ تعديل السياسات. الدراسات التي نفّذها البنك الدوليّ، والمعهد الدوليّ لأبحاث السياسات الغذائية (International Food Policy Research Institute)، والمعهد الدوليّ للإدارة المائية (International Water Management Institute)، تحتوي على سيناريوهاتٍ بديلةٍ تفترض وجود ممارساتٍ أفضل في الإدارة المائية، مما يؤدي إلى استخدام مستدام للماء على صعيد المنطقة. الإجراءات الرئيسية في السياسات تتضمّن تحديد الأسعار بشكلٍ يغطي التكاليف الكاملة للماء ويعكس قيمة الندرة فيه، ومزيدٌ من الاستثمار في أنظمة

---

[23] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (Economic Commission for Africa)، "مصر"،" البنية التحتية والسياسات والخطط (الاستراتيجيات الإلكترونية) الوطنية للمعلومات والاتصالات" *(National Information and communication [NICI] Policies and Plans [e-strategies])*، صفحةٌ إلكترونيةٌ غير مؤرّخة.

[24] وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، "مصر"،" كتاب الوقائع العالميّ *(World Factbook)*"، حصل آخر تحديثٍ له في 13 كانون الثاني، 2011.

[25] مارك و. روزغرانت (Mark W. Rosegrant)، شيمينغ تساي (Ximing Cai)، وساره أ. كلاين (Sarah A. Cline)، "مستقبل الماء والغذاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المشهد المرتَقَب إلى عام 2025" (The Future of Water and Food in the Middle East and North Africa: Outlook to 2025)، واشنطن، دي.سي.: المعهد الدوليّ لأبحاث السياسات الغذائية (International Food Policy Research Institute) والمعهد الدوليّ للإدارة المائية (International Water Management Institute)، 2002، شريحة رقم 15.

[26] روزغرانت (Rosegrant)، تساي (Cai)، وكلاين (Cline)، 2002، الشريحة رقم 17.

[27] جمال صغير (Jamal Saghir)، "التوفير الاستراتيجيّ لخدمات القطاع المائيّ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (Strategic Provision of Water Sector Services in MENA)، عرض، منتدى التنمية المتوسطية (Mediterranean Development Forum)، واشنطن، دي.سي.، 6–8 آذار، 2000، الشريحة رقم 7.

[28] روزغرانت ، تساي ، وكلاين ، 2002، الشريحة رقم 17.

معالجة المياه المبتذلة، وممارساتٌ أكثر فعاليةً في مجال الرَّيّ. من المفاجئ نوعاً ما أنه ليس من الضروريّ، بوجود هذه الافتراضات، تقليص المساحة الأرضية المروية في سبيل توفير مزيدٍ من الماء لمستخدميه المنزليين والصناعيين. في الواقع، إنّ تحسين الفعالية في الرَّيّ من المقَدَّر أن يؤديَ إلى انعتاق كميةٍ من الماء من المستخدمين الزراعيين، تكفي لتلبية الطلب المتزايد من المستخدمين الآخرين.

حتى لو لم يستخدم المرء هذه الفرضيات المتفائلة، ستكون القيود المرتبطة بالماء، المفروضة على النمو الاقتصاديّ ذات طابعٍ موضعيّ. في البلدان التي تعتمد بشدةٍ على الرَّيّ، سيأتي تحويل كمياتٍ قليلةٍ من ماء الرَّيّ إلى المستخدمين الآخرين، من أجل تلبية الطلب المنزليّ والصناعيّ المتزايد، على حساب حصول نقصٍ بسيطٍ في غلال الحبوب. حتى المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية، مثل غزّة والمملكة العربية السعودية، يمكنها تلبية الطلب المتزايد للاستخدام غير الزراعيّ عن طريق تقليل الماء المتاح للرَّيّ. بما أنّ الزراعة مسؤولةٌ عن نسبة 5.2 في المئة فقط من إجماليّ الناتج المحليّ السعوديّ، فلن يكون لتحويل الماء من الزراعة نحو استعمالاتٍ أخرى تأثيرٌ أقتصاديٌّ كبير.

يختلف الوضع في الضفّة الغربية. مع أنّ الزراعة كانت مسؤولةً عما نسبته 7 في المئة فقط من الناتج الاقتصاديّ في الضفّة الغربية وغزّة، إلا إنها أحد أرباب العمل الثابتين المهمّين، كما إنها مصدرٌ للدخل والغذاء، لاسيما في الأوقات التي تفرض فيها إسرائيل سيطرةً أكثر تشدداً على حركة الفلسطينيين. الزراعة مسؤولةٌ عن استهلاكٍ من الماء نسبته 64 في المئة داخل الضفة الغربية وغزّة. إنّ تراجعاً كبيراً في كمية الماء المتوفرة للزراعة ستؤذي اقتصادات هذه الأراضي[29].

المناطق التي تواجه مشاكل أكثر جديةً تشمل غزّة والأردن ودول الخليج. هذه الأخيرة تستخدم مصانع لتحلية المياه – وهو مصدرٌ باهظ الكلفة – من أجل تلبية الطلب على الماء في المدن. لا تملك غزّة أو الأردن الغنى بالطاقة الذي يجعل عملية التحلية ميسورة التكلفة كما هو الحال في دول الخليج. لكن، من شبه المؤكد أنّ غزّة ستضطر للجوء إلى التحلية، كما أنّ الضفّة الغربية ستحتاج بدورها لاستخدام مصدر المياه هذا[30].

على امتداد المنطقة، تكاليف الاستثمار في عملية رَيٍّ مطوَّرة وتشغيلها، وإنشاءات معالجة كلٍّ من مياه الشرب والصرف الصحّيّ هائلة. حالياً، تشكّل هذه الاستثمارات نسبة 1 إلى 2 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ، و40 إلى 45 في المئة من مجموع الاستثمار العامّ على قاعدةٍ سنوية، هذا بالنسبة للأنظمة التي تشهد تراجعاً في نوعية المياه وتوفّرها للأفراد. على الرغم من أنّ التكاليف لا تبلغ حجماً يسبب انحراف النموّ عن مساره، لكنّ الاستثمارات وتكاليف تشغيل الأنظمة المائية ستظل مكوّناً رئيسياً في الإنفاق العامّ، إلا إذا أُحدِثَت تغييراتٌ أشدّ جرأةً بدرجةٍ كبيرةٍ في السياسات، بحيث يتمّ تشغيل هذه الأنظمة على أساس استرداد كامل الكلفة.

الغذاء. الغذاء مسألةٌ سياسيةٌ شديدة الحساسية في المنطقة. لقد كان توفير غذاءٍ كافٍ همّ الحكّام المحليين منذ عهود التوراة، بينما كانت مسألة القدرة على تحمّل التكاليف شأناً هاماً منذ ما يكاد يوازي هذه المدّة. كذلك، يعود التحكّم بالأسعار وتقديم الدعم للغذاء إلى عهود التوراة. في الآونة الأخيرة، أدى النقص في توفّر الخبز ورفع الدّعم عن المواد الغذائية الرئيسية إلى إنتاج تحدياتٍ قويةٍ تواجه حكومات الدول العربية.

حوّل النموّ السكانيّ السريع، وبرامج الدعم الغذائيّ التي تصرف الناس عن الإنتاج محلياً، بالاقتران مع الموارد المائية المحدودة – المنطقة إلى مستوردٍ أساسيٍّ للغذاء، لاسيما الحبوب. يُظهِر الجدول رقم 2.1 واردات المنتجات الزراعية لعددٍ من البلدان في المنطقة، وحصّة الغذاء من مجمل الاستيراد. كما يمكن ملاحظته، واردات الغذاء تشكّل

---

[29] مارك برنستين (Mark Bernstein)، ديفيد ج. غروفز (David G. Groves)، وآمبر مورين (Amber Moreen)، "الماء"، في الفريق المكلّف بدراسات الدولة الفلسطينية، التابع لمؤسسة RAND، "بناء دولةٍ فلسطينيةٍ ناجحة" *(Building a Successful Palestinian State)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، DCR-1-146-MG، 2007، ص. 163-221.

[30] برنستين (Bernstein)، غروفز (Groves)، ومورين (Moreen)، 2007.

الجدول رقم 2.1
الواردات الزراعية في العالم العربيّ، 2007

البلد	القيمة (بملايين الدولارات الأمريكية)	الحصّة من مجمل واردات البلد (%)
الجزائر	4,944	17.9
البحرين	574	5.0
مصر	4,451	16.5
الأردن	1,889	14.0
الكويت	2,659	12.4
لبنان	1,741	18.6
المغرب	3,263	10.3
عُمان	1,434	8.9
قطر	1,082	4.6
المملكة العربية السعودية	11,222	12.4
الجمهورية العربية السورية	1,594	10.9
تونس	1,617	8.5
الإمارات العربية المتحدة	7,044	5.5
اليمن	1,982	23.3
المجموع	45,496	10.3

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات تجارة السلع، يو أنّ كومتريد (UN Comtrade)، جرى الاستعلام في 17 أيلول، 2009.

12 إلى 18 في المئة من مجمل واردات الدول الكثيفة بالسكان مثل الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، بينما تتراوح هذه النسبة لبقية البلدان بين 8 و13 في المئة من مجمل الواردات.

نظراً للضغط الشديد على الموارد المائية والنموّ السكانيّ المستمر، فإنّ حجم الواردات الغذائية إلى المنطقة يتجه نحو الزيادة لا النقصان خلال العقود القادمة. المسألة المتمثّلة بما إذا كانت واردات الغذاء ستصبح عبئاً متزايداً على الاقتصادات المحلية، وإن كانت ستؤدي إلى مزاحمة استيراد الماكينات والأجهزة وغيرهما من البضائع الضرورية لتعهّد النموّ الاقتصاديّ بالعناية، أو ما إذا كان النموّ في صادرات البضائع والخدمات سيجعل استيراد كمياتٍ ضخمةٍ من الغذاء ممكناً بدون تقييد استيراد الأصناف الأخرى، هي مسألةٌ ستصبح عاملاً رئيسياً في الصحّة الاقتصادية المستقبلية لهذه البلدان. إنّ قدرة هذه البلدان على رعاية نموٍّ مستدامٍ في الصادرات ستكون مفتاح إنتاج العملة الصعبة التي ستجعل من موارد الغذاء والقدرة على تحمّل نفقات الوارداتِ الغذائية مشكلةً من الماضي.

ما مدى الصحّة في توقعات الاتجاهات الديموغرافية؟

كلّ التوقعات الديموغرافية المتعلقة بالمنطقة تفترض تراجعاً مستمراً في الخصوبة ومعدلات النموّ السكانيّ. علماء الديموغرافيا في منظمة الأمم المتحدة كما في المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ يتنبّؤون بأنّ نفس العوامل التي أبطأت معدلات النموّ السكانيّ في أجزاء أخرى من العالم، ستستمر في دفع هذه المعدلات نحو الهبوط في العالم العربيّ أيضاً. كم يمكن الوثوق بهذه التوقعات؟

تجربة العقود الثلاثة الماضية تدعم بقوةٍ الافتراض القائل بأنّ معدلات الخصوبة ستستمر في التراجع. بالرغم

من أنّ المعدلات كانت أعلى في البلدان العربية مما هي عليه في المناطق الأخرى التي تشابهها في مستويات الدخل الفرديّ، إلا إنّ الاتجاهات – حتى في البلدان الأكثر فقراً – تحاكي الأنماط السائدة في ما سواها من العالم. بدأت معدلات الخصوبة (متأخرةً) بالهبوط الحادّ، بما فيه داخل دول الخليج الفارسيّ (كما يظهر في الشكل رقم 2.2).

العنصر الذي لا يمكن التكهّن به في توقعات تباطؤ النموّ السكانيّ يحتمل أن يكون نمواً أدنى من المتوقع في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، وهو موضوع الفصلَين القادمَين. ارتفعت معدلات الخصوبة في العراق، والضفّة الغربية، وغزّة خلال فترات الضغط الاقتصاديّ الشديد، عندما قلّت فرص التحصيل التعليميّ الأعلى، خاصةً بالنسبة للنساء الشابات. على الرغم من أنّ الاتجاهات الديموغرافية في غزّة والضفّة الغربية غيّر طبيعتها الصراع مع إسرائيل، فإن الخصوبة تميل للتناقص في البلدان التي تشهد توسعاً اقتصادياً بشكلٍ أسرع منه في البلدان التي يكون الأداء الاقتصاديّ فيها رديئاً. من المفهوم أنّ السببية تعمل في الاتجاهَين، بمعنى أنّ الضغوط الناتجة عن النموّ السكانيّ السريع قد تبطئ النموّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ؛ إذا اتّسمت السنوات القادمة بنموٍّ اقتصاديٍّ بطيء، قد لا يتمكّن النموّ السكانيّ في المنطقة من الهبوط، مما يُبقي الضغوط الديموغرافية في حالة غليانٍ حتى زمنٍ متقدمٍ في المستقبل.

الاتجاهات الديموغرافية داخل المجموعات السكانية في العالم العربيّ

أبعد من السكان والخصوبة واتجاهات الهجرة، الاتجاهات داخل المجموعات السكانية في العالم العربيّ مهمةٌ أيضاً بالنسبة لنا، لاسيما الاتجاهات المتعلقة بالهيكلية العُمْرية للسكان، واتجاهات التحضّر، واتجاهات الخلط العِرقيّ والدينيّ.

تدفّق الشباب إلى أسواق العمل

إنّ معدلات الخصوبة المتراجعة لا تقود فحسب إلى إبطاء النموّ السكانيّ، وإنما تقود أيضاً إلى نقلةٍ في الهيكلية العُمْرية للسكان عندما تحصل بالترادف مع مأمولٍ مستقرٍّ أو متصاعدٍ للحياة. خلال العديد من العقود الماضية، شهد العالم العربيّ تضخّماً في عدد الشباب. فقد أدت معدلات الخصوبة العالية مقترنةً بتناقصٍ دراميٍّ في الوفيات بين المواليد الجدد والأطفال، إلى حصول طفرةٍ في عدد الأطفال في المنطقة. هؤلاء الأطفال بلَغوا سنّ الرشد، وأدى هذا الأمر إلى تدفّق أعدادٍ كبيرةٍ من الشباب إلى أسواق العمل المحلية.

من المتوقع أن يتباطأ النموّ السكانيّ في العالم العربيّ حتى يصل إلى 1.4 في المئة، بعد أن كان 1.7 في المئة عام 2006، ومع هذا يُتوقَّع أن تستمر الكتلة العمّالية بالتوسع بسرعة. يُتوَقَّع أن يزيد عدد السكان الذين بلغوا سنّ العمل بنسبة الثلث بين عامَي 2006 و2020. عندما يبلغ الأفراد الذين أنتجهم التضخّم في عدد الشباب سنّ العمل، ينتقل الضغط الذي تواجهه حكومات المنطقة من توفير التعليم والرعاية الصحية لسكانٍ أعمارهم صغيرة، إلى إيجاد فرص توظيفٍ للبالغين من الشباب. هذا التضخّم يوفّر للحكومات المحلية فرصاً ويضعها أمام تحديات. تتمثّل الفرص بتدفّق المزيد من العمالة الأفضل تعليماً إلى الاقتصادات، مع هبوط عدد الأفراد الذين يكون العامل مسؤولاً عن إعالتهم. تتمثّل التحديات بأنّ هؤلاء البالغين من الشباب، لاسيما الرجال من بينهم، إذا ظلوا يجدون أن توقعاتهم لا تتحقق، فسيستمر العنف بالنشوب وكذلك الحروب الأهلية والجريمة.

يبيّن الشكل رقم 2.5 الزيادة المتوقعة في عدد الشبان الداخلين إلى القوة العاملة بين عامَي 1996 و2020. كما هو ظاهر، يتجاوز حجمُ زمرة العام 2020، حجمَ زمرة العام 1996 بنسبةٍ تقترب من 40 في المئة. مع أنّ التدفّق يستقر في شمال أفريقيا بحلول 2007، عاكساً معدلات الولادة التي تدنّت في تلك المنطقة، إلا إنّ هذه الزمر تظل في ازدياد. بالنتيجة، الضغط على أسواق العمل المحلية الذي قاد إليه هذا التدفّق من الشبان، بدأ للتوّ بالانفراج

الشكل رقم 2.5
حجم المجموعة السكانية المكوّنة من الشبان الذين يدخلون القوة العاملة

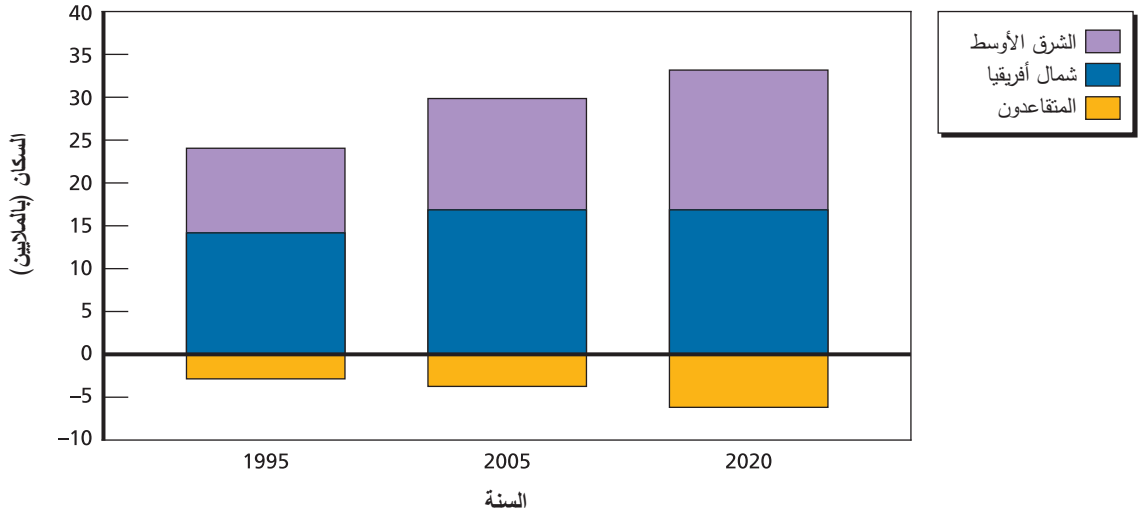

المصدر: المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ (U.S. Census Bureau)، 2008.
RAND *TR912-2.5*

في شمال أفريقيا، ولن يتوقف في الشرق الأدنى حتى العام 2020. خلال الفترة الممتدة حتى عام 2020 والمشتملة عليه، سيكون عدد الرجال الذين يبلغون سنّ التقاعد متدنياً: 3.8 مليون فقط عام 2007. بالتالي، لن يبدأ العدد الصافي للإضافات إلى القوة العاملة بالتباطؤ حتى عام 2020، عندما يبلغ عدد المتقاعدين 6.3 مليون.

إنّ التأقلم الثقافيّ لهذه الزمر الكبيرة من الشبان هو أحد أصعب المشاكل التي تواجه هذه المجتمعات. الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً و30 عاماً ميّالون للعنف أكثر من أيّ مجموعةٍ اجتماعيةٍ أخرى. في بلدان شمال أفريقيا والمشرق والخليج الفارسيّ، تتضافر القوى الاجتماعية والاقتصادية لتأزيم عملية التأقلم الثقافيّ. خلال العقدَين الماضيين، تخلّف النموّ في الوظائف عن الزيادة في القوة العاملة عندما عطّلت الدولة المجحفة عملية خلق الوظائف في القطاع الخاص، في نفس الوقت الذي أدت فيه الضغوط المالية إلى إبطاء النموّ في وظائف القطاع العامّ. منحت المجتمعات العربية التوظيف في القطاع العامّ وضعاً أرقى لأنه أكثر أماناً من وظائف القطاع الخاص، ولأنّ الوظيفة المكتبية في الحكومة أقل مشقّةً من معظم وظائف القطاع الخاص، وأيضاً، لأنّ رواتب العاملين في القطاع العامّ مضمونة (خلافاً للمداخيل غير المستقرة التي يوفّرها القطاع الخاص، لاسيما من الأعمال الحرّة). ينتج عن ذلك أنّ الشبان يفضلون في الغالب التبطّل بانتظار حصول شغورٍ في البيروقراطية الحكومية، بدلاً من أن يصبحوا عمالاً مياومين أو ينخرطوا في الأعمال الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، يسمح وجود تقليدٍ من الدعم العائليّ لهؤلاء الشباب بالبقاء عاطلين عن العمل لفتراتٍ أطول بكثيرٍ مما هو عليه الحال في المجتمعات الأخرى الأكثر فقراً.

ليس كل من بلغ سنّ العمل يسعى للحصول على وظيفة. البعض منهمكون بالدراسة؛ آخرون يقومون بالأعمال المنزلية؛ بعضٌ منهم مرضى؛ وكما قلنا سابقاً بعضهم متبطّلون، مع أنّ المجتمعات التي تتغاضى عن التبطّل بين البالغين الذين هم في سنّ العمل قليلة العدد. معدلات المشاركة في القوة العاملة – أي نسبة الأشخاص الذين هم في سنّ العمل ويزاولون عملاً بالفعل أو يبحثون عن عمل – تقيس حصّة السكان الذين هم في سنّ العمل داخل القوة العاملة. بينما تشابه معدلات مشاركة الذكور في القوة العاملة داخل البلدان العربية نظيرتها في مناطق أخرى من العالم، تعمل النساء خارج المنزل بتواترٍ أدنى بكثيرٍ من سائر الأماكن. إذا نظرنا إلى متوسط الأرقام الأخيرة المتوفّرة، نجد أنّ نسبة 25.4 في المئة فقط من السكان الإناث اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و64 عاماً مشاركاتٌ في القوة العاملة في هذه المنطقة (الشكل رقم 2.6). من أجل المقارنة، بلغت معدلات مشاركة الإناث في كولومبيا

الشكل رقم 2.6
معدلات المشاركة في القوة العاملة، والمجموع، والمعدلات بحسب الجنس

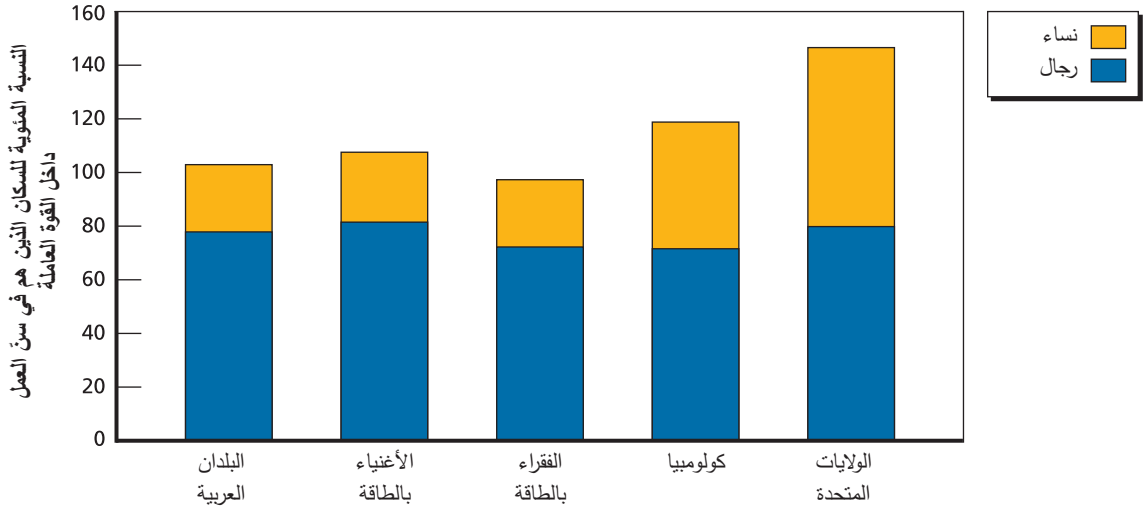

المصدر: تمّ احتساب هذه القِيَم لكل بلدٍ على حِدَةٍ على أساس بياناتٍ مأخوذةٍ من منظمة العمل الدولية (ILO)، جرى الاطّلاع عليها في 11 آذار، 2008.

RAND *TR912-2.6*

نسبة 47.1 في المئة عام 2006؛ بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة 67 في المئة. بما أنّ معدلات مشاركة النساء في العمل خارج المنزل متدنية، فإنّ معدلات مشاركتهنّ في القوة العاملة هي الأدنى في العالم[31]. في المملكة العربية السعودية، تضيع المكاسب التعليمية التي تحصل عليها النساء بسبب التأثير الجائر للتقاليد. 76 في المئة من الإناث العاطلات عن العمل في المملكة هنّ خريجاتٌ من الجامعات، وهو عكس التوصيف الذي يتّسم به نظراؤهنّ من الذكور العاطلين عن العمل[32]. إنّ الممانعة دون السماح لهؤلاء النساء بقدرةٍ أكبر على الوصول إلى سوق العمل تجعل منهنّ "مورداً إنسانياً كبيراً غير مستغلٍّ بالكامل"[33].

بسبب الارتفاع البطيء لكن الثابت في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة، من المتوقع أن تزيد معدلات المشاركة في القوة العاملة في العالم العربيّ خلال مجرى العقدَين القادمَين. هذا يعني أنّ القوة العاملة ستكبر بشكلٍ أسرع من الزيادة الحاصلة في أعداد الأشخاص الذين هم في سنّ العمل. توجد ثلاثة عواملٍ من شأنها أن تؤديَ إلى مشاركةٍ نسائيةٍ أكبر في القوة العاملة. أولاً، مع ارتفاع مستويات التعليم، سيقوم المزيد من النساء بالعمل خارج المنزل. النساء اللواتي لديهنّ تحصيلٌ علميٌّ أعلى هنّ أكثر رواجاً وأكثر اهتماماً بالعمل خارج المنزل. إنّ الارتفاع في مستويات تعليم الإناث ترافَقَ بالفعل مع زيادةٍ في معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة. ثانياً، النساء في المناطق الحضَرية يشارِكْنَ في القوة العاملة أكثر من نساء الأرياف. في المناطق الحَضَرية يتوجّب على النساء بشكلٍ

[31] منظمة العمل الدولية (ILO)، "المؤشرات الرئيسية لسوق العمل" *(Key Indicators of the Labour Market)*، *2001-2002*، نيويورك: راوتلِدج (Routledge)، 2002.

[32] "السعودية: 76 في المئة من العاطلات عن العمل جامعيات وغالبية العاطلين عن العمل من صفوف الثانوية" (Saudi Arabia: 76 Percent of Unemployed Women Are University Graduates and the Majority of Unemployed Males Are from the Ranks of High School Graduates)، الشرق الأوسط *(Asharq al-Awsat)*، 15 أيلول، 2008.

[33] منى المنجّد (Mona Al- Munajjed)، "النساء في المملكة العربية السعودية اليوم" *(Women in Saudi Arabia Today)*، نيويورك: سنت مارتنز برِسّ (St Martin's Press)، 1997؛ رُلى باقي (Roula Baki)، "التعليم الذي يفصل بين الجنسَين في المملكة العربية السعودية: تأثيره على الأعراف الاجتماعية وعلى سوق العمل السعوديّ" (Gender-Segregated Education in Saudi Arabia: Its Impact on Social Norms [and] the Saudi Labor Market)، إدوكِيشِن بولِسي أناليزيس آركايفز *(Education Policy Analysis Archives)*، مجلد رقم 12، العدد 28، 17 حزيران، 2004.

عامٍّ أن يعمَلْنَ خارج المنزل إذا رغِبْنَ في توفير دخلٍ إضافيٍّ للعائلة. مع تحوّل البلدان العربية إلى الطابع الحَضَريّ أكثر فأكثر، من المتوقَّع أن يُنتِج هذا الاتجاه معدلات مشاركةٍ أعلى للإناث في القوة العاملة. أخيراً، المستويات التعليمية الأعلى والدرجة الأكبر من التحضّر تؤدي إلى عائلاتٍ أصغر حجماً. عندما تتقلّص أحجام العائلات يصبح عمل النساء خارج المنزل متوقعاً بدرجةٍ أكبر.

النموّ المستمر في التحضُّر

بسبب القيود على الأرض والماء، لم تعد الأرياف توفّر إمكانيات توظيفٍ جذابةٍ في المنطقة. الرجال، لاسيما الشبان، كانوا يهاجرون بانتظام إلى المراكز الحضَرية طوال عددٍ من العقود الماضية، ثم يحضِرون عائلاتهم أو يؤسسون عائلاتٍ بعد أن يحققوا انطلاقتهم. مع أنّ التوظيف الثابت ليس متاحاً بسهولة، إلا إنّ الأشغال التي تتوفّر من وقتٍ لآخر في المناطق الحضرية تجلب مردوداً أفضل، وهي متاحةٌ بوتيرةٍ أكبر بصورةٍ عامةٍ من العمل الموسميّ في المجتمعات الزراعية.

يُظهِر الشكل رقم 2.7 عدد سكان الحواضر والأرياف في الماضي والمستقبل بالنسبة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مُحتَسَباً عن طريق النِّسَب المئوية التي بحوزة الأمم المتحدة، للسكان القاطنين في المناطق الحَضَرية، والأرقام الإجمالية للسكان، المتوفرة لدى المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ[34]. كما يمكن ملاحظته، تقدّر الأمم المتحدة أنّ النموّ في سكان الأرياف في كلٍّ من شمال أفريقيا والشرق الأدنى سيكون ضئيلاً حتى انقضاء عام 2020، بينما يُقدَّر أن يزيد سكان الحواضر بنسبة الخُمسَين. بالنتيجة، ستقفز حصة المناطق الحضَرية من السكان صعوداً، فتسجّل نسبة 60 في المئة من إجماليّ السكان في شمال أفريقيا و67 في المئة في الشرق الأدنى.

تاريخياً، معظم المهاجرين يتقاطرون إلى العواصم. لكن، بما أنّ القاهرة وبغداد ودمشق والجزائر العاصمة أصبحت تعاني في هذه الأيام من الاكتظاظ السكانيّ، حوَّل المهاجرون وجهَتَهم نحو مناطق حضريةٍ أصغر حجماً

الشكل رقم 2.7
المجموعات السكانية الحضرية والريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

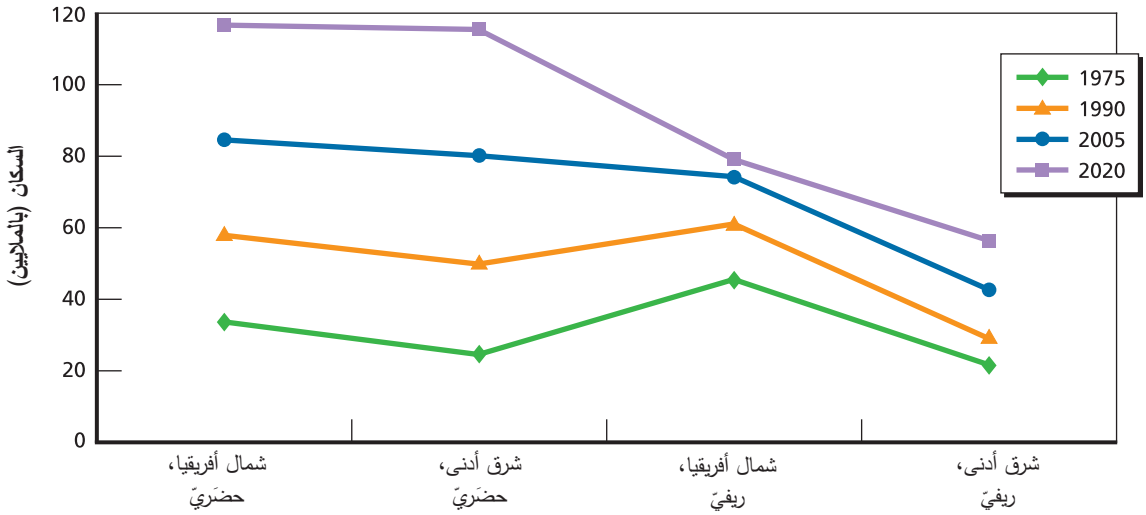

المصادر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (United Nations Department of Economic and Social Affairs)، 2006؛ المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ (U.S. census Bureau)، 2008.

RAND *TR912-2.7*

[34] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة السكان (United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division)، 2006.

وأقرب إلى مساقط رؤوسهم. في المغرب: مرّاكش وفاس تنموان بسرعة. في مصر، تستوعب مدنٌ مثل المحَلَّة وأسوان والمِنيَة والإسماعيلية المهاجرين الذين كانوا ليستقروا في القاهرة قبل عشر سنواتٍ مضت. في العراق، تلعب الموصل وكركوك دوراً مماثلاً. في العديد من الحالات، أصبحت مدن الطبقة الثانية هذه تشهد نمواً أسرع من العواصم نفسها[35]. مع أنّ هذا الحِراك الحيويّ ساعد في تقليل بعض الضغوط على العواصم، ولكنه يحوّل الضغط نحو مدن الطبقة الثانية التي لا تملك البنية التحتية والقدرة الإسكانية والاستيعابية التي تمكّنها من توفير الخدمات العامة على غرار العاصمة. من الصحيح أنّ البنية التحتية في معظم العواصم تقع تحت الضغط الناتج عن التزايد السكانيّ، ولكنّ إضافة طاقة استيعابٍ لأنظمةٍ موجودةٍ في الأصل أرخص تكلفةً من بناء أنظمةٍ جديدةٍ من الصفر. إنّ كلفة تحسين أو إنشاء هذه الأنظمة في مدن الطبقة الثانية تضع ضغوطاً إضافيةً على الميزانيات.

إنّ القصور عن تحسين الظروف في مدن الطبقة الثانية من المتوقع أن تكون كلفته عالية، فقد ثَبَتَ أنّ البؤس في الحواضر هو مرتعٌ للسخط والعنف. معظم الرجال الذين ينتمون إلى المنطقة من الذين أصبحوا إرهابيين، يملكون بعض التحصيل الجامعيّ، وعاشوا في مدن الطبقة الثانية. بشكلٍ عامّ، لم يكن أعضاء تنظيم القاعدة المصريين من أهل القاهرة[36]. كانت طنجة وتطوان، لا الرباط التي هي العاصمة، مدينتَين مهمّتَين لتجنيد أفراد الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة (Groupe Islamique Combattant Marocain [GICM])؛ هذه الجماعة مسؤولةٌ عن تفجيرات الدار البيضاء ومدريد[37]. الزعيم السابق للجماعة الإسلامية المسلحة (Groupe Islamique Armé [GIA])، وهي مجموعةٌ جزائريةٌ متمردة، هو من أهل بوفريق، لا الجزائر العاصمة، واستمر في العمل انطلاقاً من تلك المدينة حتى مقتله عام 2002[38].

التحضّر السريع يطرح عدداً من التحديات الأخرى أمام الأنظمة في المنطقة. إنّ وجود أعدادٍ كبيرةٍ من الشبان، والذين يكونون من المتبطّلين في كثيرٍ من الأحيان، المحتشدين في مجمّعاتٍ كثيفةٍ بالسكان، أو في مساكن مؤقّتةٍ واقعةٍ على حافة المناطق الحضَرية، يشكّل خطراً على الأمن. إنّ توفّر الماء والصرف الصحّيّ والنقل في مساكن من هذا الجنس، في مناطق المهاجرين هذه، عادةً ما يكون رديئاً. يواجه هؤلاء المهاجرون بشكلٍ يوميٍّ فشل الحكومة في توفير أبسط الخدمات. أغلب تعاطيهم مع الحكومة يكون عبر التعرض للشرطة مراراً، وهؤلاء يعاملونهم بارتيابٍ وحتى بعدائيةٍ في أحيانٍ كثيرة. يجد هؤلاء الشبان أنّ المؤسسات البديلة، لاسيما المساجد المحلية والمنظمات الدينية، تعالج احتياجاتهم بصورةٍ أفضل مما تفعل الحكومة. توفّر هذه المؤسسات الغذاء والمأوى، وأحياناً، المهنة للوافدين الجدد من المهاجرين. توفّر المؤسسات أيضاً شبكةً اجتماعيةً للشباب المعتادين على وجود عائلةٍ وقبيلةٍ تدعمهم في مساقط رؤوسهم.

بغضّ النظر عن النتيجة المفضّلة في السياسات، تُظهِر التجربة أنّه من الممكن إبطاء التحضّر لا إيقافه. باستثناء في مصر والعراق، لا يتوفّر في الأرياف على سبيل الوظائف إلا القليل، خارج مجال الزراعة التي تنتج الكفاف. (في البلدَين المذكورَين، بعض السكان الريفيين منخرطون في توفير الخدمات مثل النقل والبناء والتجارة. يوجد أيضاً في المناطق الريفية بعض الصناعات الخفيفة والحِرَفية.) مهن المستقبل موجودةٌ في المدن. في النتيجة، ستواجه حكومات المستقبل تدفّقاً مستمراً من المهاجرين الباحثين عن حياةٍ أفضل فيها.

---

[35] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة السكان،" المشهد المرتقب للتحضّر في العالم: مراجعة عام 1999 "*(World Urbanization Prospects: The 1999 Revision)*، نيويورك، ST/ESA/SER.A/194، 2001، ص. 79–82.

[36] دانييل بنجامين (Daniel Benjamin) وستيفن سايمون (Steven Simon)، "عصر الإرهاب المقدس *(The Age of Sacred Terror)*"، نيويورك: راندوم هاوس (Random House)، 2002.

[37] بنجامِن كيتينغ (Benjamin Keating)، "في دائرة الضوء: الجماعة المغربية المقاتلة" (In the Spotlight: Moroccan Combatant Group [GICM])، مركز معلومات الدفاع (Center for Defense Information)، 21 أيار، 2004.

[38] "مقاتلٌ إسلاميٌّ عالي الرتبة 'يُقتَل' في الجزائر" (Top Islamist Militant 'Killed' in Algeria)، بي بي سي نيوز (BBC News)، 9 شباط، 2002؛ "مقتل إرهابيٌّ جزائريٌّ عالي المستوى" (Top Algerian Terrorist Killed)، بيبلز ديلي أونلاين *(People's Daily Online)*، 10 شباط، 2002.

التغييرات في الخلطة الدينية والعِرقية

خلال العقدَين القادمَين، ستتغيّر التركيبة السكانية في العالم العربيّ لا فقط من حيث العمر ومن حيث المكان الذي يختاره السكان للإقامة، وإنما أيضاً من حيث الخلطة الدينية والعرقية. إنّ الحظوظ المقبلة أو المدبرة للأقليات العرقية والدينية ساهمت بحصول النزاع الأهليّ في عددٍ من البلدان، بما فيها الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمغرب. في بعض البلدان، من المتوقع أن تؤدي التحولات الجارية إلى تفاقم التوتر، وسيكون لها دورٌ كبيرٌ في تحديد الاتجاهات المستقبلية في المنطقة.

تراجع الأقليات الدينية. تاريخياً، كان الشرق الأوسط منطقة تعدديةٍ دينيةٍ وعِرقية. شبه الجزيرة العربية هي موطن أقدس مقامَين في الإسلام: مكة والمدينة. القدس هي مركز الديانة اليهودية، كما تحتضن إسرائيل وفلسطين بقاع المسيحية الأولى. الديانة البهائية تأسست في إيران، لكنّ أقدس مراكزها يقع اليوم في إسرائيل. ينقسم كلٌّ من ديانات التوحيد الثلاث إلى مذاهب وطوائف عديدة. هذه المجموعات تعيش جنباً إلى جنبٍ في أرجاء المنطقة. الخلافات اللاهوتية والسياسية داخل الديانات كانت مصدراً للكثير من العنف.

المنطقة تكتسي الطابع الإسلاميّ أكثر فأكثر، وبالتالي، هي تصبح أكثر تجانساً من ناحية الدين. تحت الحكم العثمانيّ، كان هناك تسامحٌ تجاه الديانات التوحيدية مثل المسيحية واليهودية، ولكنّ أتباعهما كان لهم وضعٌ ذو تصنيفٍ خاصٍّ يسمى "الذِمِّيّين"، وهو شكلٌ من أشكال مواطَنَة الدرجة الثانية[39]. كان الشرق الأوسط ملاذاً لليهود بشكلٍ يتكرر بانتظام، بما أنّ المجتمعات اليهودية تعرضت فيه لاضطهادٍ أقلّ مما عانته في أوروبا المسيحية. بعض هذه المجتمعات كان كبيراً: في القرن التاسع عشر، كان ربع سكان بغداد تقريباً من اليهود[40]. لكن، بحلول الخمسينات، ساعد صعود القومية العربية، وتصوّر أنّ اليهود عملاءٌ للقوى الاستعمارية، وتأسيس دولة إسرائيل – على حصول المذابح المُدَبَّرة بحق اليهود. عملياً، مع نهاية الستينات، كانت كل المجموعات اليهودية العريقة في البلدان العربية قد هاجرت إلى إسرائيل. مثلاً، هبط عدد أفراد المجموعة اليهودية في مصر، والتي كانت مركّزةً في الإسكندرية والقاهرة من 8,561 شخصاً عام 1960 إلى 794 شخصاً عام 1986، بحسب أرقام المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ[41].

تراجعت المجموعة العربية المسيحية أيضاً، ولكن من حيث النسبة لا بشكلٍ مطلق. يُقَدَّر أنّ عدد السكان العرب المسيحيين اليوم يتراوح بين 6 ملايين و7 ملايين، أي نسبة 6 في المئة من سكان البلدان التي يحظى فيها المسيحيون بأبرز وجودٍ لهم: مصر ولبنان وسوريا والعراق والأردن وفلسطين[42]. هذه المجموعات عريقة، فأول المجتمعات المسيحية وُجِدَت في فلسطين وكذلك في ما هو اليوم لبنان وسوريا.

إنّ حصة المسيحيين من إجماليّ سكان فلسطين بدأت بالتراجع منذ أكثر من مئة عام[43]. أثناء الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى التي وقعت عام 1949، غادر العديد من الفلسطينيين المسيحيين إسرائيل. بعد إخضاع الضفّة

---

[39] كان يتمّ تبرير دفع "ضريبة الرؤوس" على أساس أنها تعويضٌ عن عدم المشاركة في الدفاع عن "الدولة" بما أنّ الأقليات لم تكن مؤَهَّلةً على الدوام للخدمة في الجيوش الإسلامية. راجع أيضاً: باربارا هارف (Barbara Harff)، "الأقليات والتمرد والقمع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط" (Minori–ties, Rebellion, and Repression in North Africa and the Middle East)، في تيد روبرت غورّ (Ted Robert Gurr)، محرر، أقلياتٌ في خطر: رؤيةٌ عالميةٌ للصراعات العِرقية–السياسية *(Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts)*، واشنطن، دي.سي.: المعهد الأمريكيّ للسلام (U.S. Institute of Peace)، 1993، ص. 251.

[40] تشارلز تريبّ (Charles Tripp)، "تاريخٌ للعراق" *(A History of Iraq)*، كمبريدج، المملكة المتحدة: كمبريدج يونيفرسيتي برسّ (Cambridge University Press)، 2002.

[41] المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ، 2008.

[42] فيليب فارغ (Philippe Fargues)، "مسيحيو الشرق الأوسط العرب: وجهة نظرٍ ديموغرافية" (The Arab Christians of the Middle East: A Demographic Perspective)، في أندريا باتشيني (Andrea Pacini)، محررٌ، "المجتمعات المسيحية في الشرق الأوسط العربيّ: تحدي المستقبل" *(Christian Communities in the Arab Middle East: The Challenge of the Future)*، أوكسفورد: كلارِندون برسّ (Oxford: Clarendon Press)، 1998، ص. 48–66.

[43] فارغ، 1988.

الغربية عام 1968 وفترة الرخاء النفطيّ في السبعينات، هاجر الفلسطينيون المسيحيون الذين هم في العادة من المتعلمين بشكلٍ حسن، إلى الخليج الفارسيّ أو الغرب للعمل. في الثمانينات والتسعينات، استمرت هذه المجموعة العِرقية بمغادرة فلسطين فراراً من العنف وبحثاً عن فرصٍ اقتصاديةٍ أفضل. معدل الولادات في هذه المجموعة أدنى مما هو لدى الفلسطينيين المسلمين: يبلغ متوسط معدلات الخصوبة بين المسيحيين الفلسطينيين 2.6 طفل/ المرأة بمقابل 6.2 طفل/ المرأة للمسلمات[44]. بسبب الهجرة ومعدلات الولادة الأدنى، هبطت حصّة المسيحيين من سكان فلسطين من 11.3 في المئة عام 1914 إلى نسبةٍ تتراوح بين 1.1 و2.4 في المئة حالياً في الضفّة الغربية وغزة[45].

المجموعة اللبنانية المسيحية التي تتكوّن في الغالب من الموارنة والروم الأورثودكس كانت أكثر جسارةً من نظيرتها الفلسطينية، ولكنّها تماثلها في الاتجاهات. تراجعت المجموعة السكانية من اللبنانيين المسيحيين عن النسبة الرسمية التي سجّلتها من إجماليّ السكان عام 1921، وهي 55 في المئة، وهو عام تأسيس الدولة اللبنانية – فبلغت 35 في المئة عام 1990، ثم 25 في المئة عام 2000[46]. بعد بداية الحرب الأهلية عام 1975، هاجر العديد من اللبنانيين، لاسيما ذوي التحصيل العلميّ الأفضل من الأقلية المسيحية الأثرى: من بين 700 ألف مهاجر منذ العام 1975 كان هناك 500 ألف مسيحيّ[47]. يُضاف إلى ذلك أنّ معدلات الخصوبة في أوساط اللبنانيين المسيحيين، على غرار نظرائهم من الفلسطينيين المسيحيين، أدنى مما هي عليه بين اللبنانيين المسلمين، لاسيما الأقلية الشيعية الأفقر حالاً في جنوب وشرق البلاد. نتيجةً لذلك، ارتفعت نسبة السكان اللبنانيين الشيعة من 17 في المئة عام 1920، ليصبحوا أكبر مجموعةٍ عِرقيةٍ في لبنان، إذ باتوا يشكّلون أكثر من ثلث المجموع السكانيّ[48]. لقد انحسر الطابع المسيحيّ عن لبنان بشكلٍ كبير، كما أنّ سكانه المسلمين فيهم من الشيعة أكثر مما فيهم من السُنّة.

سوريا أيضاً موطنٌ للمجموعات المسيحية عبر التاريخ؛ إنّ قرابة 6.5 في المئة من السكان هم من الروم أو الأرمن الأورثودوكس[49]. كما فعلت المجموعات المسيحية في أماكن أخرى من المنطقة، تقلصت المجموعات السورية المسيحية وهاجر أبناؤها إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. بعد ذلك، عادت سوريا فأصبحت أحد المستضيفين المهمين للعديد من المهجَّرين العراقيين المسيحيين الذين فرّوا من العنف أو الاضطهاد الدينيّ[50].

عام 2003، كانت المجموعات العراقية المسيحية تعُدُّ حوالي 600 ألف شخص، أي أقل من 3 في المئة من مجموع السكان. مسيحيو العراق فيهم الكلدان الآشوريون (أكبر طائفة)، والأرمن، والسريان الكاثوليك، والسريان الأورثودوكس. لقد تراجعت المجموعة العراقية المسيحية بفعل الهجرة. حصلت أول أكبر هجرةٍ جماعيةٍ خلال التسعينات، ولكنّ المسيحيين كانوا قد بدؤوا بمغادرة العراق منذ الاجتياح فراراً من العنف، لأنّ المجموعة أصبحت هدفاً للمتمردين[51]. معدلات الخصوبة ضمن هذه المجموعة منخفضةٌ نسبياً هي الأخرى.

المجموعة القبطية في مصر كانت أكثر تماسكاً نوعاً ما من المسيحيين في أماكن أخرى من المنطقة. على

---

[44] فارغ (Fargues)، 1998.

[45] فارغ، 1998.

[46] "دليل: المسيحيون في الشرق الأوسط" (Guide: Christians in the Middle East)، بي بي سي نيوز *(BBC News)*، 15 كانون الأول، 2005.

[47] فؤاد داوود أبي إسبر (Fouad Daoud Abi-Esber)، "صعود وهبوط الأقليات المسيحية في لبنان" *(The Rise and Fall of Christian Minorities in Lebanon)*، سيدني: بحثٌ أكاديميّ، 2005.

[48] هارف (Harff)، 1993، ص. 239-240.

[49] راي ج. معوَّض (Ray J. Mouawad)، "سوريا والعراق- القمع: مسيحيو الشرق الأوسط المتلاشون" (Syria and Iraq- Repression: Disappearing Christians of the Middle East)، ميدل ايست كوارترلي *(Middle East Quarterly)*، مجلد رقم VIII، العدد رقم 1، شتاء 2001، ص. 50-51؛ فارغ، 1998.

[50] كاثرين زُووبْف (Katherine Zoepf)، "العديد من المسيحيين يفرّون من العراق وسوريا هي الملاذ المفَضَّل" (Many Christians Flee Iraq with Syria the Haven of Choice)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 5 آب، 2004.

[51] سليم أبراهام (Salim Abraham)، "العراقيون المسيحيون يفرّون إلى سوريا بسبب ضغط المسلمين المتطرفين" (Iraqi Christians Flee to Syria Because of Pressure from Muslim Extremists)، أسّوشييتِد برسّ (Associated Press)، آب 2004.

غرار المجموعات المسيحية الأخرى، الأقباط متعلمون بشكلٍ أفضل مما هو موجودٌ في المجتمع المصريّ على وجه الإجمال. في الواقع، أدى الإنجاز الأكاديميّ الذي يحرزه الطلاب الأقباط إلى إيجاد ربطٍ في مصر بين الأقباط وما يسميه المصريون "كليّات القِمَّة"، وهو اصطلاحٌ يشير إلى أكثر البرامج الجامعية تنافسيةً، مثل الطبّ والهندسة والصيدلة. تختلف التقديرات حول حجم المجموعة القبطية اختلافاً شاسعاً[52] في ما بينها، ولكن يُعتَقَد أنّ الأقباط يشكّلون نسبةً تتراوح بين 5 و10 في المئة من إجماليّ السكان في مصر. مع تراجع معدلات الخصوبة بين سكان مصر من المسلمين، ينبغي ألا يحصل تراجعٌ سريعٌ بعد اليوم في حصّة الأقباط من سكان مصر كما كان الحال في الماضي.

خلال العقود القليلة المقبلة، يبدو أنه مقَدَّرٌ للإسلام أن يصبح مهيمناً أكثر حتى من ذي قبل في المنطقة. ربما تباطأت هجرة المسيحيين من العراق ولبنان ولكنها لم تتوقف. هجرة الفلسطينيين المسيحيين ما زالت مستمرة. إنّ الأقليات الدينية الكبيرة الحجم مصدرٌ مهمٌّ للتعدّدية. هي توفّر قوةً تُبطِل الدعوات لإنشاء دولٍ يحكمها الدين في المنطقة. عندما يتراجع هؤلاء السكان في العدد أو يتلاشون، فإنّ غياب المجموعات السكانية غير المسيحية يوطّد موقف الإسلاميين الداعين إلى أسبقية الدين في الدولة،[53] مما يُضعِف موقف أولئك الذين يقدمون الحجج باتجاه دولةٍ ذات طابعٍ علمانيٍّ أشدّ.

بالرغم من التراجع المطلق أو النسبيّ في أعداد أبناء المجموعات الدينية غير المسلمة، فإنّ منطقةً يتزايد فيها الطابع الإسلاميّ لن تكون متجانسةً بشكلٍ مثاليّ. مع أنّ أحد الاتجاهات في العقدَين الماضيَين كان صعود أعداد المسلمين المحافظين الأكثر تديّناً، فإن الاتجاه المضادّ لذلك كان استمرار "علمنة" أجزاء من المنطقة، خاصةً في البلدان العربية التي تمتّعَت بمعدلاتٍ أعلى من النموّ الاقتصاديّ. أنماط الخصوبة واللباس ومشاركة النساء في القوى العاملة بين النساء الأكثر شباباً في المناطق الحَضَرية في تونس ولبنان والجزائر والأردن، تختلف كثيراً عما كان سائداً في جيل أمهاتهنّ، لا جدّاتهنّ فحسب. مع أنّ هذه النساء الشابّات يتقيّدن بالأعراف بشكلٍ عامّ، فإنهنّ مع ذلك يملكن المزيد من الحرية، وهنّ صاحبات مستوى تعليميٍّ أعلى، كما إنّ نظرتهنّ للإنجاب ولدورهنّ في المنزل تختلف عن نظرة الأجيال السابقة. الشباب العربيّ ذكوراً وإناثاً، متأثّرٌ بالثقافة العربية الشعبية التي تشتمل على الإسلام ولكنها غير محدودةٍ به. العرب الشباب مطّلعون أيضاً على الاتجاهات الغربية في اللباس والأفلام والتلفزيون. قد لا تكون هذه الاتجاهات الثقافية لا إسلاميةً بالضرورة، ولكنها تعرّف بأفكارٍ ومعتقداتٍ تغاير إلى حدٍّ كبيرٍ تلك التي يعتنقها الإسلاميون.

العلاقات المضطربة بين المجموعات العرقية العربية وغير العربية. المنطقة الآهلة بمن يتكلمون العربية هي أيضاً موطنٌ لعددٍ من المجموعات العرقية الأخرى. أكبر المجموعات العرقية هم البربر في شمال أفريقيا، والأكراد الذين يعيشون في منطقةٍ تمتدّ عبر العراق وسوريا، وداخل إيران وتركيا. البربر كانوا السكان الأصليين لمنطقة شمال أفريقيا (باستثناء مصر) عندما حصل الغزو العربيّ في القرن الثامن. اختلط البربر بالعرب عن طريق الزواج لدرجة أنه لا يوجد في المنطقة عربٌ أنقياء عرقياً. مثلاً، 80 في المئة من سكان المغرب والجزائر، و60 في المئة

---

[52] على سبيل المثال، قارِنْ: فارغ (Fargues)، 1998، مع "كتاب الوقائع العالميّ" *(World Factbook)* الذي يصدر عن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). بحسب فارغ، هبطت حصّة الأقباط من إجماليّ سكان مصر من 7.3 في المئة عام 1960 إلى 5.9 في المئة عام 1986، واستمرت حصّتهم بالهبوط خلال العقدَين اللذَين فصلا هذَين العامَين. على حدّ ما ورد في كتاب الوقائع العالميّ الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية، إنّ حصّة الأقباط من مجموع السكان في مصر أكبر من ذلك بكثير: 9 في المئة عام 2006 (وكالة الاستخبارات المركزية، 2008).

[53] على سبيل المثال، مع أنّ تنظيم حزب الله ملتزمٌ من حيث المبدأ بإقامة دولةٍ إسلامية، فقد أرجأ السعي نحو هذا الهدف على ضوء الواقع الديموغرافيّ، أي وجود مجموعةٍ سكانيةٍ لا يستهان بها من غير المسلمين. يكتب السيّد حسن نصر الله في سيرته الذاتية القصيرة، "[إنّ إقامة دولةٍ إسلامية] يقتضي إجراء استفتاءٍ يقدّم من خلاله 90 في المئة من السكان موافقتهم عليها. عند هذه النقطة، وبالتمشّي مع هذا المفهوم ومع الوضع الواقعيّ، إنّ إقامة جمهوريةٍ إسلاميةٍ في لبنان أمرٌ غير ممكنٍ في هذا الوقت" ([Establishing an Islamic state] requires a referendum in which 90 percent of the people vote for it. At this point, and in keeping with this notion and the reality of the situation, the establishment of an Islamic Republic in Lebanon is not possible at this time)، "السيرة الذاتية" (Autobiography)، المستقبل العربيّ *(al-Mustaqbal al-Arabi)*، أيلول 2006، ص. 118.

من سكان ليبيا وتونس هم بربرٌ بشكلٍ مسيطرٍ من حيث الوراثة. بالمقابل، تمتدّ الجذور التاريخية للسكان في مصر حتى تتصل بعصر الفراعنة؛ إنّ نسبة 2 في المئة فقط من السكان ينحدرون من جذورٍ بربرية. (أولئك المتحدّرون من نسل المصريين القدماء ليسوا عرباً من الناحية العِرقية، لكن بما انهم يشكّلون الأغلبية الساحقة من سكان مصر، فإنّ القضايا المتعلقة بالأصل العِرقيّ ليست على نفس الدرجة من الأهمية في مصر.)

بالرغم من غَلَبَة البربر في الإرث العِرقيّ للمغرب العربيّ، فإنّ عبارة **بربر** (أو **أمازيغ**، حسب الاستعمال المحليّ) أصبحت اليوم تستخدم بحق سكان الأرياف الذين يتحدثون بإحدى اللهجات البربرية، لا سكان المناطق الحضرية الذين ربما يكونون منحدرين من هذه المجموعة، ولكنهم اعتمدوا العربيةَ لغةً أساسيةً لهم[54]. بناءً على هذا التعريف، يعتبر أنّ حوالي 37 في المئة من سكان المغرب هم من البربر، وكذلك 21 في المئة من سكان الجزائر[55]. الانقسام بين سكان الأرياف الفقراء ممّن ليست العربية لغتهم الأولى، والأكثرية الحَضَرية التي تتكلم العربية، لطالما كان مصدراً للتوتر في الجزائر والمغرب، لاسيما بما أنّ البربر يضغطون باتجاه استعمالٍ أكبر للّغات المحلية في وسائل الإعلام والتربية والحكومة. هذه التوترات ما بين الأعراق اشتدّت حدّتها مع هجرة البربر نحو المدن طلباً للوظائف.

لا يوجد الكثير مما يوحي بأنّ هذه التوترات ستتبدّد في المستقبل القريب. على رغم تحوّل البربر تاريخياً، إلى جزءٍ من المجموعات السكانية الأكبر حجماً والناطقة بالعربية، فإنّ الانقسامات من حيث اللغة والدّخل، بالإضافة إلى الشرخ الريفيّ/ الحَضَريّ، ستظل تؤجج السخط في أوساط البربر، خاصةً في البلدان التي يُستَشعَر فيها التمييز وغياب الفرص بشكلٍ أقوى.

الأكراد هم مجموعةٌ هندو–أوروبيةٍ تتكلم لغةً تتصل بالفارسية[56]. بسبب إقامتهم في منطقةٍ حدوديةٍ جبلية، فقد تُركوا لشأنهم في أغلب الأوقات حتى أوائل القرن العشرين. بعد صعود الدول القومية الجديدة في المنطقة على أثر انحلال الأمبراطورية العثمانية، وجد الأكراد أنفسهم موزَّعين بين أربعة بلدانٍ مختلفة: إيران، والعراق، وسوريا، وتركيا. إنّ الجهود التي بذلتها الأمم المذكورة للسيطرة على هذه المنطقة، وتوسّعاً، لإلحاق الأكراد بهويةٍ قوميةٍ جديدة، نتج عنها مقاومةٌ وثوراتٌ متكررة. هذا التاريخ أدّى إلى إيجاد حِسٍّ قويٍّ بالهوية الكردية وارتيابٌ بحكومات المنطقة.

الأكراد هم أكبر الأقليات العرقية في العراق، ويتراوح عددهم بين 4 و5 ملايين نسمة، أي 15 إلى 20 في المئة من إجماليّ السكان في العراق. بين عامَي 2003 و2007، عندما اشتدّت حدّة الصراع في مناطق العراق السُنّيّة العربية، والمناطق التي يختلط فيها السُنّة والشيعة، كانت المحافظات الكردية حينئذٍ هي الأكثر استقراراً وازدهاراً في البلاد. لكنّ الخلافات المتعلقة بطبيعة الفيدرالية العراقية وتوزيع الإيرادات النفطية، لاسيما في المنطقة المحيطة بكركوك، ساهمت في تصاعد التوتر الطائفيّ[57].

بالإضافة إلى المجموعة الكردية، فإنّ نسبة 5 في المئة تقريباً من سكان العراق تتألف من التركمان والآشوريين وغيرهم من الأقليات[58]. كما الأكراد، يتركّز التركمان والآشوريون هم أيضاً في الشمال، في مدن الموصل وكركوك وضواحيهما. لكن، بدلاً من مضافرة الجهود مع الأكراد سعياً للحصول على المزيد من الاستقلال الذاتيّ، زاد وجود هذه الأقليات الأخرى من تقلّب الوضع في هذه المناطق.

---

[54] تور كجِيلِن (Tore Kjeilen)، "البربر" (Berbers)، لوكلِكس إنسايكلوبيديا *(LookLex Encyclopaedia)*، صفحةٌ إلكترونيةٌ غير مؤرّخة.

[55] هارف (Harff)، 1993، ص. 230.

[56] كَمران كاكل (Kamran Kakel)، "من هم الأكراد" (Who Are the Kurds?)، صفحةٌ إلكترونيةٌ غير مؤرّخة.

[57] المجموعة الدولية للأزمات (International Crisis Group)، "العراق والأكراد: حلّ أزمة كركوك" *(Iraq and the Kurds: Resolving the Kirkuk Crisis)*، ميدل ايست ريبورت 64 (Middle East Report 64)، 19 نيسان، 2007.

[58] وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، 2008 .

تاريخ المنطقة مشبعٌ بمحاولات كلٍّ من الجهات الفاعلة المحلية والدولية استغلال القضية الكردية من أجل كسب الأفضلية في الصراعات ما بين الدول. كان هذا الأمر في أكثر الأحيان يظهر بمظهر الجهة الفاعلة الخارجية التي تقدّم نفسها على أنها نصيرةٌ لأحدى الفصائل الكردية في سبيل كسب النفوذ أثناء الدفع باتجاه أجندةٍ خاصة. في أحيانٍ أخرى، تضافرت الدول الأربع التي هي موطن الأكراد، أي إيران والعراق وسوريا وتركيا، لإخماد المحاولات الكردية للحصول على الحكم الذاتيّ. بسبب وجود القوات الأمريكية في العراق، والتصوّر الذي تحمله القيادة الكردية عن المصالح المشتركة الجسيمة مع واشنطن، ترى القيادة الكردية في الوضع الحاليّ أمراً مؤاتياً. مع انخفاض عديد القوات الأمريكية، وتزايد مهارة قوات الأمن التابعة للحكومة المركزية في العراق، من المتوقّع أن يخسر الأكراد العراقيون بعضاً من استقلالهم الذاتيّ.

مع أنّ المجموعة الكردية القاطنة في سوريا والبالغ عدد أفرادها 1.7 مليون نسمة، هي أيضاً أكبر أقليةٍ عِرقيةٍ في ذلك البلد، ولكنّ حصّتهم من إجماليّ السكان أصغر، إذ تقلّ نسبتهم عن 9.7 في المئة، وهو رقمٌ أدنى من حصّتهم في العراق[59]. كان الأكراد السوريون أكثر هموداً من نظرائهم في العراق وتركيا، ويعود ذلك بشكلٍ جزئيٍّ إلى أنّ أعدادهم أقلّ. الانقسامات في سوريا تتبع بصورةٍ أقوى خطوط الصدع الطائفية. يدير البلاد أفرادٌ من الأقلية العلوية، مع أنّ ثلاثة أرباع السكان هم من السُنّة. إنّ تغييراً للنظام في سوريا يُتَوَقَّع أن يتّسم بإصرار القادة الدينيين السُنّة على أن تنال الأكثرية السُنّية تعبيراً عن نفسها في إدارة البلاد يكافئ حجمها؛ ليس من الواضح إذا كان الأكراد سيحصلون هم أيضاً على تعبيرٍ أكبر عن أنفسهم.

المستقبل

يعيش العالم العربيّ نفس اتجاهات الانحدار في الخصوبة والنموّ السكانيّ التي طبعت آسيا وأمريكا اللاتينية، وإن كان بصورةٍ متأخرةٍ بعض الشيء. نتيجةً لذلك، سيتحوّل الضغط من إنشاء مدارس جديدةٍ بسرعة، وتوفير الرعاية الصحية للمواليد الجدد والأطفال – إلى تركيزٍ أكبر على التعليم الثانويّ والعالي والرعاية الصحية للبالغين، لاسيما معالجة الأمراض المزمنة لدى المسنّين، مثل داء السكّريّ وأمراض القلب والسرطان.

بسبب الزيادات الكبيرة في أعداد السكان خلال الثمانينات والتسعينات، ارتفعت أعداد الشباب الداخلين إلى أسواق العمل في هذه البلدان بسرعة. في الدول العربية الأكثر ثراءً، لن تكون الإجراءات التقليدية للتعاطي مع الطلب على التوظيف عن طريق توسيع القوى العاملة الحكومية كافيةً بعد اليوم. في الدول العربية الأكثر فقراً، يزداد الاستياء بين البالغين الشباب من الفرص المرتقبة في الاقتصاد غير الرسميّ. مع استمرار مخزون العمالة بالتوسّع بسرعةٍ خلال العقد القادم، سيظل الشباب يواجهون مصاعب في العثور على وظائف تناسب توقّعاتهم.

سيصبح الطابع الإسلاميّ في العالم العربيّ واضحاً أكثر فأكثر. إنّ تضاؤل المجموعات الدينية غير المسلمة في الدول العربية يجعل الحجة للمطالبة بدولةٍ علمانيةٍ صعبة المنال. لكنّ التأثيرات العلمانية المتمثّلة بمشاركةٍ أكبر للإناث في تلَقّي التعليم والقوى العاملة، ومن خلال الأفلام والتلفزيون الغربيّ والعربيّ على حدٍّ سواء، ستسرّع وتيرة التغييرات الجارية في دور النساء الاجتماعيّ، وما يُعَدُّ سلوكاً اجتماعياً مقبولاً، والتأويلات المختلفة للإسلام.

[59] وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، 2008.

الأغنياء بالطاقة: فرصةٌ ثانية

مقدمة

الاقتصادات العربية، لاسيما تلك التي تخصّ دول الخليج الفارسيّ، مرتبطةٌ بالطاقة ارتباطاً لايزول. من البلدان أو الكيانات الثمانية عشَر التي نغطّيها في هذا التقرير، ثلاثة عشَر بلداً تنتج النفط أو الغاز. إنّ اكتشاف مصادر للطاقة في البحر المتوسط بعيداً عن الشواطئ قد يجعل من غزّة ولبنان منتِجَين طبيعيَّين. من المنتجين الحاليين، نصنّف تسعةً على أنهم "الأغنياء بالطاقة"، وهم: الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. نعني بالغنى بالطاقة أنّ صادرات هذه البلدان من الطاقة تشكّل النصف أو أكثر من مجموع صادرات البضائع والخدمات، وأنّ الطاقة تساهم فيها بثلثٍ أو أكثر من إجماليّ الناتج المحليّ، وأنّ الدخل الفرديّ فيها يبلغ 3,200 دولار أمريكيّ على الأقل، على احتساب قيمة الدولار الأمريكيّ للعام 2005، ومع ملاحظة معدلات التكافؤ في القوة الشرائية.

في هذا الفصل، نقوم أولاً بمراجعةٍ للدور الحاليّ للعالم العربيّ في الإنتاج العالميّ للنفط ونقيّم الدور المستقبليّ المتوَقَّع للمنطقة. نلتفت بعد ذلك إلى تحليلٍ للأداء الاقتصاديّ للبلدان الغنية بالطاقة منذ السبعينات – وهي سنوات المجد – وحتى عام 2009، ونتائج السياسات الاقتصادية الرديئة على النموّ الاقتصاديّ في المنطقة، والمشهد المرتَقَب للنموّ الاقتصاديّ المستقبليّ في حال إجراء تغييراتٍ في السياسات الاقتصادية، وفي غياب هذه التغييرات. نختم بمناقشةٍ حول أسواق العمل في البلدان الغنية بالطاقة.

عندما ندرس البلدان الغنية بالطاقة في بحثنا، نجد ما يلي:

- المنطقة العربية هي أهمّ مصدرٍ للنفط، وتقبض على أكثر من نصف الاحتياطيات الثابتة الموجود في العالم، كما إنها لن تتعرّض لقيودٍ جيولوجيةٍ تكبّلها دون زيادة ناتجها النفطيّ لعقودٍ قادمة.
- بعد انقضاء عقدَي الثمانينات والتسعينات الصعبَين، ارتفع الناتج النفطيّ بنسبة 11 في المئة بالإجمال لدى منتجي منظمة البلدان المصدِّرة للبترول (أوبك) [OPEC]، بين عامَي 2000 و2007 خلال فترةٍ من ارتفاع الأسعار. وصلت الأسعار إلى ذرى تاريخيةٍ عام 2008 ولكنها عادت وتراجعت، ومع هذا، فهي ما زالت تشغل مستويات مرتفعةٍ نسبياً مقارنةً بالعقد السابق.
- في المستقبل، سيمنح الخليط المكوّن من الناتج الأعلى أو الثابت، مقترناً بالأسعار الأكثر ارتفاعاً، البلدانَ الغنيةَ بالطاقة ركيزةً ماليةً صلبة. لكنّ الزيادات المتوَقَّعَة في الناتج النفطيّ العربيّ ليست قدَراً محتوماً، وإنما تعتمد على ما إذا كانت حكومات المنطقة ستختار بذلَ الاستثمارات الضرورية، والإنتاجَ ضمن المستويات التي تقدّرها الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA).
- مرّت اقتصادات البلدان الغنية بالطاقة بمسارٍ وعرٍ خلال العقود الخمسة الماضية، فقد تلقّى متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ ضربةً قاسيةً بين عامَي 1980 و2000 بسبب وضع حدودٍ على إنتاج النفط، والتأرجح الهائل في سعر النفط في السوق العالمية، والنموّ السكانيّ السريع.

- النموّ الباهت في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بعد السبعينات كان مرجعه إلى الأداء الضعيف في عامل الإنتاج، بالرغم من الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمصانع والتعليم. السياسات الحكومية الرديئة في مجال الاقتصاد الجزئيّ، التي شوّهت الأسعار وأعاقت إنشاء وتشغيل الأعمال الخاصة، كانت سبباً أساسياً لاستخدام رأس المال والعمالة بشكل غير فعّال.
- مع أنّ الطاقة ستظلّ توفّر مصدر إيراداتٍ جاهزٍ للحكومات في المستقبل، إلا إنّ مفتاح زيادة المداخيل الفردية سيكون إصلاح الأداء المتردّي عن طريق تحسين عامل الإنتاج.
- في أوج فترة الرخاء الطاقويّ، حصلت زيادةٌ مدهشةٌ في الطلب على العمالة المحلية والأجنبية على حدٍّ سواء، تبعها رحيل العمال الأجانب بشكلٍ جماعيّ وتراجع الأجور الحقيقية في القطاع العام أثناء أوقات المصاعب الاقتصادية في الثمانينات والتسعينات.
- الشباب في العديد من البلدان الغنية بالطاقة مستاؤون من فرص التوظيف. لقد أدّى التوظيف الحكوميّ والسياسات الحكومية إلى صرف القطاع الخاص عن تعيين الموظفين، وإن فعل، فإنّ الوظائف في الدول الأغنى يشغَلها العمال الأجانب في أكثر الأحيان.

نناقش هذه النتائج بتفصيلٍ أكبر في ما تبقّى من هذا الفصل.

إنتاج النفط واحتياطيات البلدان الغنية بالطاقة

الحاضر والماضي

المنطقة العربية هي أهمّ مصدرٍ للنفط في العالم، فهي مسؤولةٌ عن 32 في المئة من الإنتاج العالميّ عام 2008 (الشكل رقم 3.1). من بين بلدان المنطقة، المملكة العربية السعودية هي أكبر منتجٍ للنفط في العالم. في عام

الشكل رقم 3.1
الإنتاج العالميّ للنفط، 2008

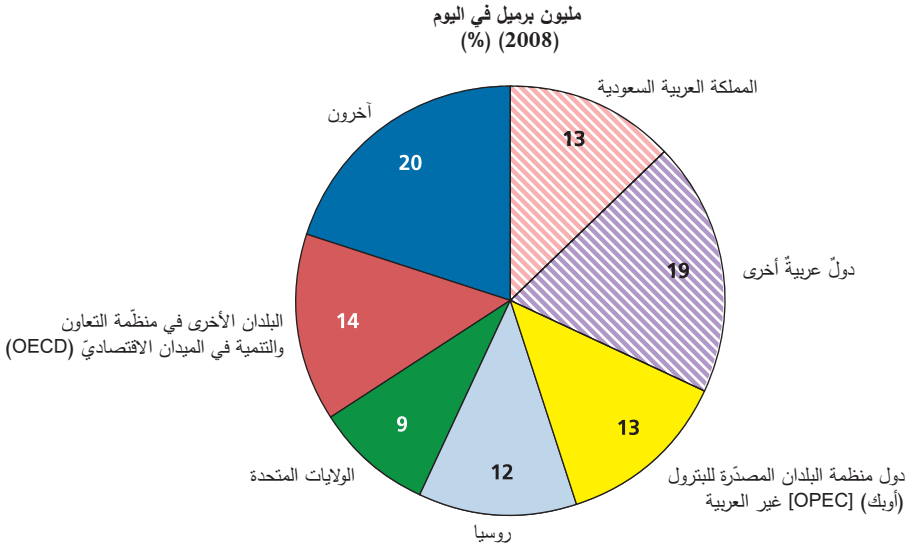

المصدر: الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة، "الإنتاج العالميّ للنفط، وسوائل الغاز الطبيعيّ، وغيره من السوائل، والمكاسب في المواد النفطية، الناتجة عن المعالجة في المصفاة، التقديرات السنوية الأحدث، 1980–2007"، 19 كانون الأول، 2008.
ملاحظة: OECD = Organization for Economic Co-Operation and Development أي منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ.
RAND *TR912-3.1*

2008، ضخّت 10.8 مليون برميل في اليوم من النفط وسوائل الغاز الطبيعيّ، أي 13 في المئة من المجموع العالميّ، و41 في المئة من ناتج العالم العربيّ. العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، والجزائر وليبيا (في شمال أفريقيا) هي أيضاً من كبار المنتجين، إذ تضخّ 1.9 برميل في اليوم أو أكثر.

إنّ الدول العربية ليست فحسب أكبر منتجي البترول، ولكنها تقبض أيضاً على 55 في المئة من الاحتياطيات العالمية الثابتة الوجود (الشكل رقم 3.2). المملكة العربية السعودية مسؤولةٌ عن 22 في المئة من مجموع الاحتياطيّ العالميّ، والعراق والإمارات العربية المتحدة مسؤولةٌ عن 8 و10 في المئة على التوالي. بعض التقديرات الحديثة تنسُب إلى العراق احتياطياتٍ أكبر من التي ذكرناها. بالإضافة إلى امتلاكه لمعظم الاحتياطيات العالمية، فإنّ الخليج الفارسيّ هو المنطقة الوحيدة في العالم التي يمكن فيها البدء بإنتاجٍ جديدٍ بسرعةٍ وكلفةٍ متدنّية. الوضع الجيولوجيّ في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، وأيضاً في العراق، ملائمٌ جداً، وتكاليف حفر الآبار منخفضةٌ نسبياً. يمكن استخراج النفط بسهولة، والبنية التحتية اللازمة لجمع وشحن النفط في السفن موجودةٌ مسبقاً. تكاليف الإنتاج هي من بين الأكثر انخفاضاً في العالم[1].

بعض الخبراء الصناعيين قالوا إنّ الحقول السعودية يجري استنفادها أسرع مما يُظَنّ، وأنّ تكاليف تجهيز الحقول الجديدة ستكون أعلى من المتوقّع، وأنّ تقديرات الاحتياطيات الثابتة الموجودة أعلى من الواقع[2]. آرامكو السعودية (Saudi Aramco)، وهي شركة النفط الوطنية، دحضت هذه الادّعاءات، مصرّحةً بأنها ستكون قادرةً على تجهيز حقولٍ جديدةٍ وزيادة الناتج من غير صعوبة[3]. من بين هذَين الادّعائَين، إدّعاء آرامكو السعودية أكثر

الشكل رقم 3.2
توزيع الاحتياطيات العالمية من النفط

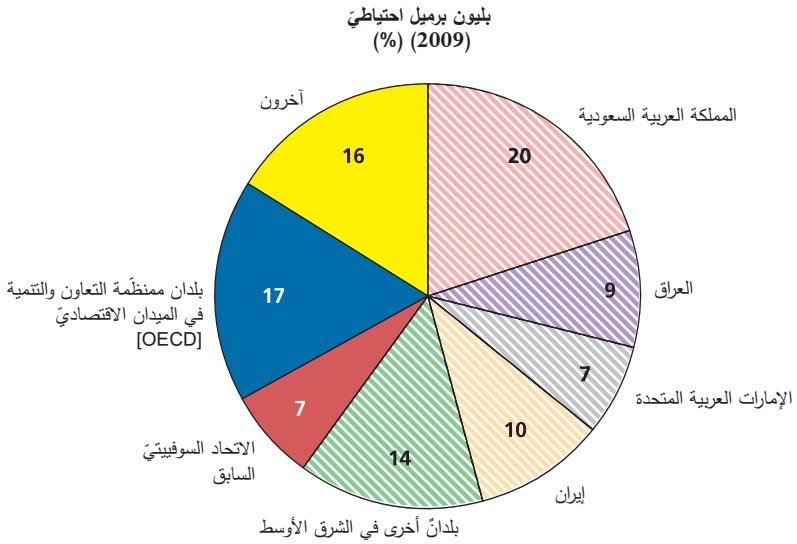

المصدر: الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، "الإحصاءات الدولية للطاقة" (International Energy Statistics)، صفحةٌ إلكترونيةٌ غير مؤرّخة.

RAND *TR912-3.2*

[1] الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، 2004، ص. 35.

[2] جيفّ غِرث (Jeff Gerth)، "توقع تزايد الطلب على النفط يتحدّى الحقول السعودية المنهكة" (Forecast of Rising Oil Demand Challenges Tired Saudi Fields)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 24 شباط، 2004.

[3] محمود م. عبد الباقي (Mahmoud M. Abdul Baqi) ونانسين ج. ساليري (Nansen G. Saleri)، "سيناريوهات خمسين عاماً من موارد النفط الخام: وجهة نظر آرامكو السعودية" (Fifty-Year Crude Oil Supply: Saudi Aramco's Perspective)، واشنطن، دي.سي.: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies)، 24 شباط، 2004.

إقناعاً. حتى لو كانت معدلات الاستنفاد أعلى مما تمّ تقديره في السابق، وحتى لو ضاعفت تكاليف الإنتاج في الخليج الفارسيّ التقديرات البالغة بضعة دولاراتٍ للبرميل مرّتَين أو ثلاثاً[4]، فإنّ دول الخليج ستظلّ في هذه الحالة منتجةً بأدنى كلفةٍ في العالم. إنها لن تتعرّض لقيودٍ جيولوجيةٍ تكبّلها دون زيادة ناتجها النفطيّ لعقودٍ قادمة[5].

ليست كل مصالح الدول العربية متطابقةً عندما يأتي الأمر لمسألة أسعار النفط. خمسةٌ من المنتجين الصغار لا ينتمون حتى لمنظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) [OPEC]، وهم مصر وعُمان وسوريا وتونس واليمن. قرارهم بعدم الانتساب إلى منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) يبدو ناتجاً عن رغبتهم بالضخّ بحرّية، لا فقط لأنهم ليسوا من كبار المنتجين. قطر، وهي عضوٌ في منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)، تنتج كميةً من النفط لا تفوق بكثيرٍ ما تنتجه عُمان. هذه البلدان الخمس كلها أفقر من دول الخليج المنتسبة إلى منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) مع أنها تملك اقتصاداتٍ أكثر تنوّعاً على وجه الإجمال من دول الخليج الأغنى منها – فالنفط واحدٌ فقط من مجموعةٍ من السلع التي يتمّ تصديرها – لكنّ إيرادات النفط مهمةٌ لميزانياتها. حكومات هذه الدول لا ترغب بأن تصبح قرارات الإنتاج لديها (وإيراداتها) مربوطةً بمنظمةٍ لن يكون لهذه الحكومات فيها إلا صوتٌ ضئيلٌ جداً.

أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) ينقسمون في أحيانٍ كثيرةٍ من حيث الأسعار بين معتدلين وصقور، والأعضاء العرب يتوزّعون على هذَين المعسكرَين. تُعتبر كلٌّ من المملكة العربية السعودية والكويت من المعتدلين في الأسعار، مع أنّ المملكة العربية السعودية أصبحت أكثر تقبّلاً للحدّ من الإنتاج من أجل تحفيز ارتفاع الأسعار خلال السنوات الأخيرة. لا المملكة العربية السعودية ولا الكويت كارهةٌ لأسعار نفطٍ مرتفعة، طالما كانت هذه الأسعار مستدامة. لكن استناداً إلى تجاربهما السابقة، هما تجدان أنّ فتراتٍ طويلةٍ من أسعار النفط المرتفعة تحمل نتائج غير محبَّبةٍ لمنظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك). عندما تكون الأسعار مرتفعة، يستثمر المستهلكون في الماكينات والأجهزة التي تقتصد في استهلاك الطاقة، مثل السيارات والشاحنات ذات الكفاءة الأعلى في استهلاك الوقود، كما إنهم يعدّلون نمط تصرّفهم لتقليل الاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، من المعتاد أن يتبع الأسعار المرتفعة نشوء مصادر منافِسةٍ للإمداد، والتحوّل من النفط إلى أنواع الوقود الأخرى. لا ترغب المملكة العربية السعودية ولا الكويت بتكرار تجربة الثمانينات، عندما قادت الأسعار الأعلى في بداية ذلك العقد إلى انهيار الطلب على النفط، بعدما قامت البلدان الرئيسية المستهلِكة بتطوير فعالية استهلاك الطاقة لديها. هما مقتنعان بأنّ مصلحة بلدَيهما الاقتصادية تكمن في إبقاء أسعار النفط ضمن هامشٍ لا يشجّع على المحافظة أو على تجهيز حقولٍ أكثر تكلفةً خارج منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)، أو تطوير وقودٍ بديل، مثل الفحم المسَيّل أو النفط الحجَريّ[6]. هما يواجهان بالفعل منافسةً من النفط الكنديّ المستخرج من طبقات الحجر الرمليّ، وهو مصدرٌ من مصادر منتجات البترول أضحى ذا أهمية.

أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) الذين يملكون احتياطياتٍ أصغر، أو الذين يحتاجون إلى إيرادات التصدير بشكلٍ مُلِحّ، كانوا يضغطون باتجاه أسعارٍ أعلى في كثيرٍ من الأحيان. لأنّ المملكة العربية السعودية هي المنتِج البديل على الدوام، فإنّ الاقتطاعات من الإنتاج، اللازمة لإدامة الأسعار الأعلى، وقعت على كاهل السعوديين وإلى درجةٍ أقلّ على الكويت، لاسيما وأنّ المنتجين الصغار يغشّون باستمرار في الحصص المحدّدة لهم، فيضخّون ويبيعون أكثر مما هو مسموحٌ لهم بموجب اتفاقياتهم مع الأعضاء الآخرين في منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)[7]. من غير المفاجئ أن تنظر كلٌّ من المملكة العربية السعودية والكويت بعين

---

[4] الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، 2004، ص. 37.

[5] الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة، 2004، ص. 37.

[6] الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة، 2004، ص. 27.

[7] "ازدياد الغشّ في حصص أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)" (OPEC Members' Cheating on Quotas Increases)، بلومبرغ

المرارة إلى مناشدات الأعضاء الآخرين برفع الأسعار عن طريق الحدّ من الإنتاج، لأنّ هذَين البلدَين يحملان أكثر العبء.

بعد خمودٍ طويلٍ خلال الثمانينات والتسعينات، عاد الإنتاج النفطيّ العربيّ إلى النهوض منذ العام 1998. مع أنّ البلدان العربية كانت مسؤولةً عن الحصّة الكبرى من إنتاج النفط العالميّ طوال عددٍ من العقود، كانت فترة الأوج بالنسبة لها هي السبعينات. خلال العقد المذكور، كان الإنتاج يتزايد، وفي بعض الحالات، يتزايد بشكلٍ حادٍّ جداً، لدى أربعةٍ من المنتجين الرئيسيين (الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، في وقتٍ كانت فيه الأسعار محلّقةً في الارتفاع (الشكل رقم 3.3). كانت فترة السبعينات جيّدةً حتى لمنتجين مثل الكويت وليبيا، حيث هبط الإنتاج فيهما لأنّ الإيراد الذي أنتجته زيادات الأسعار عوَّضَ بل فاض عن الانحطاط في الناتج النفطيّ. بالمقابل، كانت الثمانينات فترةً صعبةً في الخليج الفارسيّ على الأخصّ. سقط الناتج النفطيّ للملكة العربية السعودية إلى ما دون النصف، واستمرت الكويت في تقليل الإنتاج بما أنّ هذَين المُنتِجَين كانا يدعمان الأسعار عن طريق الحدّ من الصادرات. الصادرات العراقية، وبالتالي، الإنتاج العراقي، كانا مقيَّدَين بسبب صعوبة التمكّن من التصدير أثناء الفترة الأولى من الحرب الإيرانية–العراقية، عندما ضرب الإيرانيون حصاراً على مرفأ العراق الرئيسيّ، أمّ قصر. الإنتاج الليبيّ كان يتناقص، والسبب في ذلك جزئياً كان يعود إلى أنّ الشركة التي تملكها الحكومة، والتي أسسها الكولونيل مُعَمَّر أبومنيار القذّافي باستخدام الامتيازات الأجنبية التي أمَّمَها، لم يكن بوسعها المحافظة على وتيرة الإنتاج وحدها بدون مساعدةٍ تقنيةٍ أجنبية.

كانت التسعينات فترة تقلّبٍ في الأسعار والإنتاج (الشكل رقم 3.3). بدأ هذا العقد من السنين بدايةً سيئةً باجتياح العراق للكويت. قبل الانسحاب، أضرم العراقيون النار في 720 بئراً نفطياً كويتياً، مما تسبب بإيقاف الإنتاج الكويتيّ[8]. أدّى الحصار التجاريّ الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق عام 1990 ردّاً على الاجتياح، إلى هبوط الإنتاج العراقيّ من 2.9 مليون برميل في اليوم عام 1989 إلى 0.3 مليون برميل في اليوم عام

الشكل رقم 3.3
الإنتاج النفطيّ للمنتجين العرب الرئيسيين

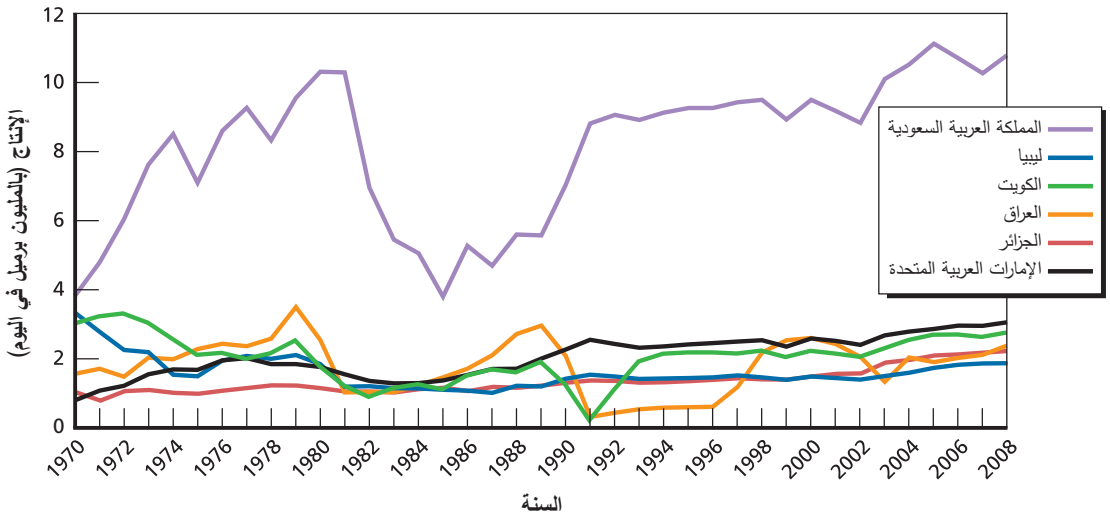

المصدر: الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، 2008.

RAND *TR912-3.3*

نيوز *(Bloomberg News)*، 19 كانون الثاني، 2010.

[8] مورت روزنبلوم (Mort Rosenblum)، "الكويت بعد حرب الخليج: إنعدامٌ مؤلمٌ للأمان" (Kuwait After the Gulf War: A Painful Insecurity)، سي.بي.أس. نيوز *(CBS News)*، 14 كانون الثاني، 2001.

1991، وهو هبوطٌ يكاد يساوي 90 في المئة. بسبب النموّ الاقتصاديّ القويّ في العالم النّامي خلال التسعينات، خاصةً في آسيا، أصبح هناك مصدرٌ جديدٌ للطلب على النفط. توسّع منتجو الشرق الأوسط، لاسيما المملكة العربية السعودية، في إنتاجهم، فملؤوا الفجوة التي خلقتها العقوبات التجارية على العراق والهبوط في الإنتاج الكويتيّ الذي تلا حرب الخليج مباشرةً. لكن، عندما وقعت منطقة شرق آسيا في الركود بين عامَي 1997 و1998، هبط الطلب على النفط هبوطاً حاداً، وكذلك الأسعار، لأنّ السعودية كانت بطيئةً أو غير راغبةٍ في الحدّ من إنتاجها بسرعةٍ كافيةٍ لمنع انزلاق الأسعار.

بين عامَي 2002 و2008 عمِل منتجو النفط في بيئةٍ مواتية جداً. كان الاقتصاد العالميّ ينمو بسرعة. أدّى تزايد الطلب على النقل لاسيما في الصين والهند، مقروناً بتقليص طاقة إنتاج النفط، التي كانت في الأصل مستخدمةً دون قدرتها الكاملة، إلى ارتفاعٍ حادٍّ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، بحيث فاق هذا الارتفاع الذُّرى السابقة بالقيمة الفعلية في عام 2008 (الشكل رقم 3.4). بالتالي، أدّى الركود العالميّ وما نتج عنه من هبوطٍ في الطلب على منتجات البترول إلى هبوطٍ حادٍّ في الأسعار خلال النصف الثاني من عامَي 2008 و2009 (غير مبيَّن في الشكل رقم 3.4).

مع أنّ إنتاج النفط بأسعار عام 2007 وأوائل عام 2008 كان مربحاً جداً، إلا أنّ شركات النفط الحكومية، لاسيما تلك الواقعة في الخليج، كانت بطيئةً في توسيع طاقتها الإنتاجية. إن حكومات الخليج ما زالت تتذكر التراجعات الحادّة في أسعار النفط في الأسواق العالمية عندما تمّ الشروع في إنتاج كمياتٍ جديدةٍ بعد صعود الأسعار في السبعينات، ولم ترغب بالمشاركة في التسبب بهبوطٍ حادٍّ في الأسعار عن طريق توسيع الإنتاج بسرعة.

المستقبل

بعد عقدَي الثمانينات والتسعينات الصعبَين، كان العقد الحاليّ ألطف مع المنتجين، لاسيما في الخليج الفارسيّ. ارتفع الناتج النفطيّ 11 في المئة لدى منتجي منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) العرب بشكلٍ عامٍّ بين عامَي 2000 و2007؛ بلغت الأسعار ذرى تاريخية. كل منتجٍ في المنطقة زاد من إنتاجه في هذه الفترة، باستثناء

الشكل رقم 3.4
أسعار النفط المبدئية والحقيقية في الخليج الفارسيّ

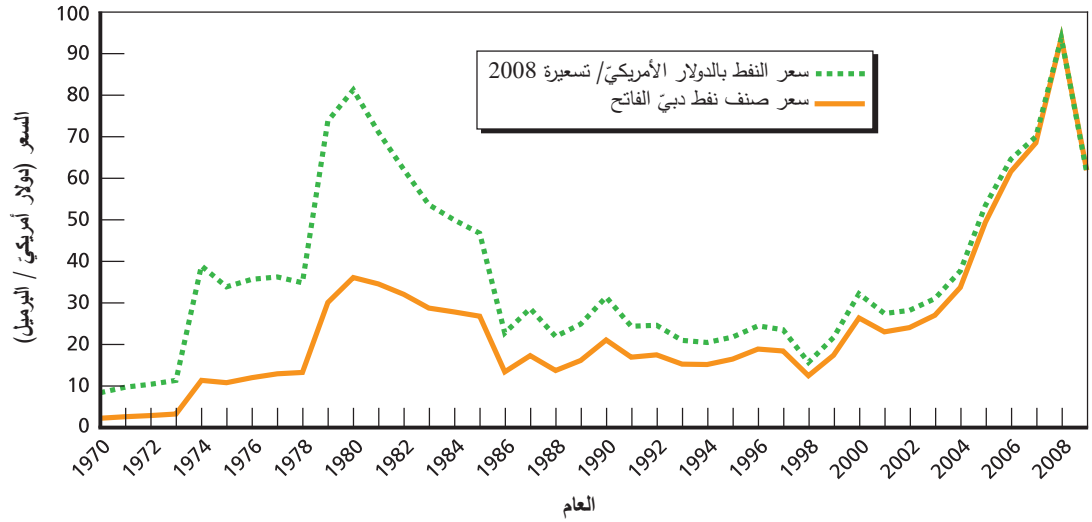

المصدر: صندوق النقد الدوليّ (IMF)

RAND *TR912-3.4*

العراق (الشكل رقم 3.5). مؤخَّراً، بدأ العراق هو الآخر بزيادة إنتاجه.

تُقدِّر الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA) أنّ إنتاج النفط سيستمر في الارتفاع بين عامَي 2007 و2020، محققاً زيادة 18 في المئة. لكنّ أكثر من نصف الزيادة في الإنتاج ستكون عائدةً لتعافي الإنتاج في العراق (الشكل رقم 3.5). على نحو الإجمال، من المرجّح أن يزيد الإنتاج بنسبة 1.3 في المئة فقط سنوياً. الأسعار من المرجّح أن تكون متينةً أيضاً. إنّ الخليط المكوّن من إنتاجٍ أعلى أو أكثر استقراراً بالإضافة إلى أسعارٍ أعلى سيعطي البلدان الغنية بالطاقة ركيزةً ماليّةً صلبة.

تشتهر أسواق النفط بأنّ إصدار التنبؤات بشأنها أمرٌ صعب، خاصةً ما يتعلق بالأسعار. لكنّ ما تنتجه هذه المنطقة يرتفع، حتى بموجب السيناريوهات التي تفترض استهلاكاً متدنياً للنفط. بما أنّ الدول العربية تمسك بأكبر حصّةٍ من الاحتياطيات العالمية، وتكاليف التجهيز والاستخراج فيها أدنى من أيّ منطقةٍ أخرى من العالم فيها إنتاجٌ كبير، فنتيجة ذلك أنّ الطلب الأبطأ من المتوقَّع، سيؤدّي إلى تجهيزٍ أبطأ من المتوقَّع للحقول الواقعة خارج منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)[9].

الزيادات المتوقَّعة في الناتج النفطيّ العربيّ ليست قدَراً محتوماً. إنها سوف تعتمد على ما إذا كانت الحكومات في المنطقة ستختار القيام بالاستثمارات الضرورية وستُنتِج ضمن المستويات التي قدَّرتها الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة. على ضوء الضغوط التي تواجهها حكومات هذه البلدان لزيادة مداخيل مواطنيها، فإنها ستسعى إلى زيادة الناتج النفطيّ، لاسيما تلك التي هي أكثر كثافةً بالسكان. التحوّلات الأخيرة في المواقف تجاه الاستثمار الأجنبيّ في صناعات الطاقة الوطنية في الجزائر والكويت وليبيا توحي بأنّ حكومات هذه البلدان قد قرّرت بالفعل الدفع نحو زيادة القدرة والإنتاج. مع ذلك، هناك أمورٌ قد تؤخّر تجهيز حقولٍ جديدة، منها الاضطراب السياسيّ، والإحجام عن تشغيل شركاء يملكون رأس المال والخبرة اللازمة لتسريع تجهيز الحقول المحلية، أو ارتفاعٌ آخر في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو أمرٌ أدّى إلى انفراجٍ في الضغوط المالية الحالية.

في ما يتعلق بالطلب المستقبليّ على النفط وتأثير هذا الطلب على العالم العربيّ، فمنذ الزيادات الكبيرة في

الشكل رقم 3.5
الناتج النفطيّ المتوقع من دولٍ عربيةٍ مختارة

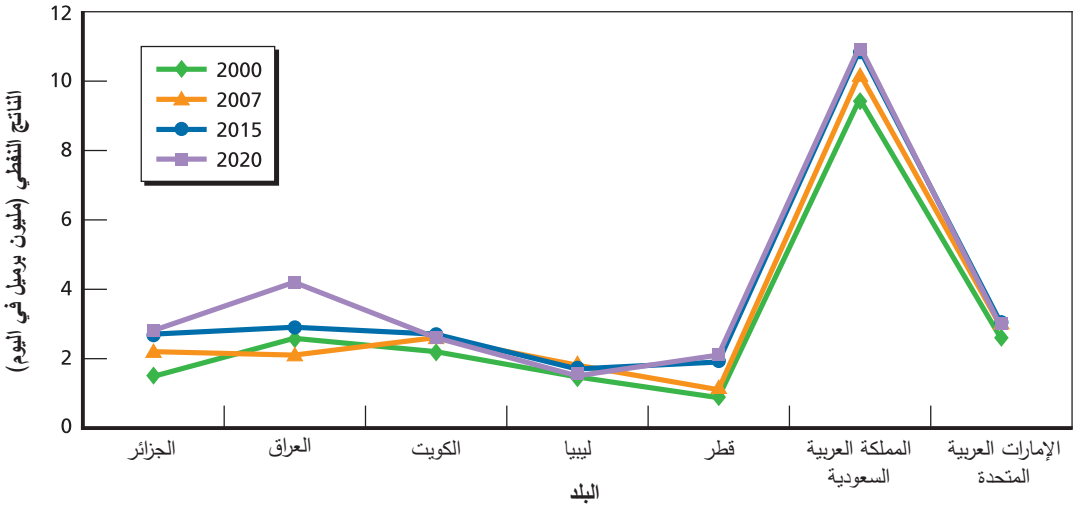

المصدر: الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، 2009b، ص. 225.

RAND *TR912-3.5*

[9] الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، "المشهد الدوليّ المرتقب للطاقة 2009" (International Energy Outlook 2009)، DOE/EIA–0484 (2009)، 27 أيار، 2009b، ص. 225–244.

الأسعار العالمية للنفط أثناء السبعينات، أصبح الاقتصاد العالميّ أقلّ اعتماداً على الطاقة بكثير. هبط استهلاك البترول لكلّ دولارٍ أمريكيٍّ من إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ مع ملاحظة التكافؤ في معدلات القوة الشرائية، بنسبة 46 في المئة بين عامَي 1986 و2006. خلال تلك الفترة، ارتفع استهلاك البترول بنسبة 34 في المئة فقط، بينما ارتفع إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة 150 في المئة.

بالرغم من التنبؤات التي تتحدّث عن التطوّر المستمر في فعالية استخدام الاقتصاد العالميّ للنفط على امتداد العقدَين القادمَين، ما زالت الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة ترجّح أنّ استهلاك البترول سيرتفع بمعدلٍ سنويٍّ وسطيٍّ يبلغ 1.0 في المئة، بين عامَي 2010 و2020، وسيستمر في ذلك حتى انقضاء العام 2030[10]. الطلب على النقل من قِبل قطاع المواصلات، إن كان لأغراض الانتقال الشخصيّ أو الشحن، وبالتالي، الطلب على منتجات النفط المكرَّر، من المُنتَظَر أن يستمر في النموّ بقوةٍ في البلدان النامية، لاسيما تلك التي تقع في آسيا.

إنّ التغييرات في حقل التكنولوجيا، خاصةً التطورات في الاقتصاد بالوقود في مجال المواصلات، ستساعد على إبطاء النموّ في الطلب، لكن لا يُتَوَقَّع لها أن تؤدّيَ إلى تراجعٍ في الاستهلاك خلال العقدَين القادمَين. إلى حدٍّ كبير، الطلب على النفط لا يرتبط بتغيّر الأسعار: حتى الزيادات المهمة في الأسعار لها مفعولٌ صغيرٌ نسبياً على كمية النفط المطلوبة، خلال المدى القصير والمتوسط على الأقلّ. أنواع الوقود البديل التي تستخدم في المركبات الآلية مثل الإيثانول، والغاز الطبيعيّ، ووقود الديزل الحيويّ، ما زالت مكلفة. إنتاج الإيثانول ووقود الديزل الحيويّ يواجه قيوداً تتعلق بالإمكانية بسبب قلة الأراضي والمنافسة من المحاصيل الغذائية. مع أنّ الاقتصاد في الوقود من المتوقَّع أن يتحسّن، خاصةً في الولايات المتحدة، من المتوقَّع بالمقابل أن يُغرِقَ النموّ الإجماليّ العالميّ في الطلب، المكاسبَ التي تمّ تحصيلها من فعالية استخدام الوقود.

تفيد تقديرات الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة بأنّ العالم العربيّ سيكون مسؤولاً عام 2020 عن حصّةٍ تبلغ 32.3 في المئة من إنتاج النفط العالميّ، أي نفس حصّته تقريباً من الإنتاج عام 2008 (31.8 في المئة)[11]. سوف يزيد إنتاج النفط العربيّ خلال فترةٍ يُتَوَقَّع أن تكون الأسعار فيها مرتفعة. بناءً على حساباتنا، تجاوزت قيمة الناتج النفطيّ العربيّ عام 2006 بقيمة الدولار عام 2008، الذروة التي كانت قد بلغتها عام 1980. بالرغم من هبوط الأسعار عام 2009، افترضَ التحليل الأساسيّ الذي نفّذته الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة حول أسعار النفط أنّ هذه الأخيرة ستستأنف حركتها التصاعدية، فترتفع إلى 110 دولار أمريكيّ عام 2015 بقيمة الدولار عام 2008، ثم إلى 130 دولار أمريكيّ عام 2020 بقيمة الدولار عام 2008. حتى ولو لم تصبح هذه الزيادات في الأسعار شائعة، فإنّ زياداتٍ ضئيلةٍ في الإنتاج والتصدير، مقرونةً مع أسعارٍ عاليةٍ نسبياً، ستقود إلى أرباحٍ جسيمة. قد يصل مجموع قيمة الإنتاج في الدول العربيّة عام 2020 إلى 1.34 تريليون دولار أمريكيّ، وهذا الرقم هو ستة أضعاف ما كان عليه عام 1990 (الشكل رقم 3.6). عام 2020، سيبقى المنتجون العرب اللاعبين المسيطرين في سوق النفط: المنتجون الوحيدون الذين يملكون القدرة على زيادة الناتج النفطيّ خلال فترات ارتفاع الأسعار، أو الاحتياطيات المالية اللازمة لتقليل هذا الناتج إذا هبطت الأسعار إلى مستوياتٍ دون ما يرغبون به.

بالرغم من الزيادات الحاصلة في القيمة في هذا الإنتاج، على أساسٍ فرديّ، إنّ الزيادة في الناتج النفطيّ وبالتالي الإيرادات، لن تُعيد المنتجين الرئيسيين إلى الذُّرى التي وصلوا إليها في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. بالنسبة للمملكة العربية السعودية وليبيا، من المتوقع أن تبلغ المستويات الفردية من إيرادات النفط عام 2020، نصف ما بلَغَته عام 1980، بالقيمة الثابتة للدولار. بالنسبة لهذه البلدان، الزيادات في الناتج النفطيّ

[10] الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، 2009b، ص. 126.

[11] الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، 2009a، ص. 126.

الشكل رقم 3.6
قيمة إنتاج النفط في الدول العربية

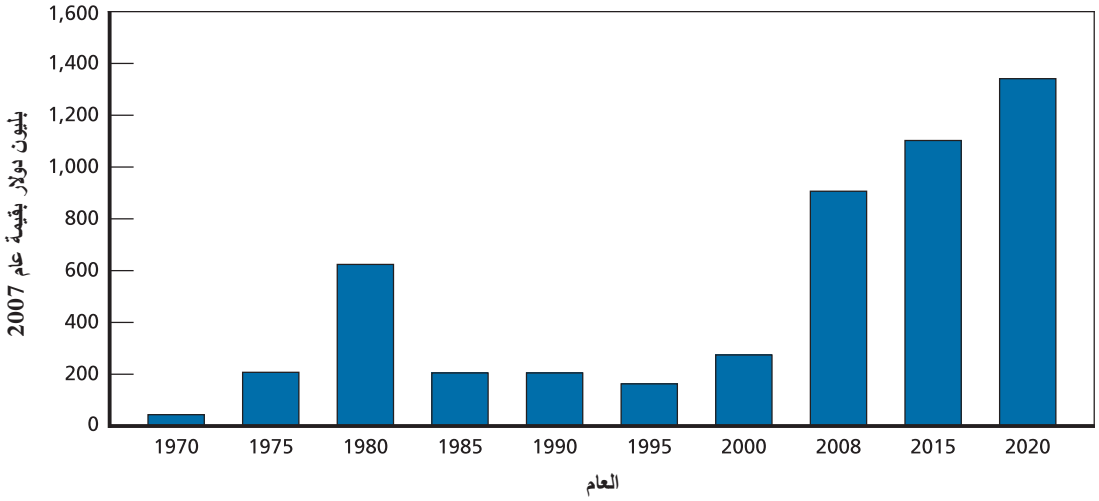

المصادر: البيانات التاريخية للأسعار مأخوذةٌ من صندوق النقد الدوليّ (IMF)؛ البيانات المتعلقة بالإنتاج مأخوذةٌ من الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA). تمّ احتساب التقديرات استناداً إلى توقعات الأسعار لدى الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة، المشهد السنويّ المرتقب للطاقة 2009، DOE/EIA-0383 (2009)، آذار 2009a، وتقديرات الإنتاج من الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة، 2009b.

RAND *TR912-3.6*

والأسعار الأكثر ارتفاعاً ستوفّر لهذه البلدان مهلة راحةٍ من اتجاهات التراجع في الناتج النفطيّ وإيرادات التصدير التي سادت أواخر الثمانينات والتسعينات، ولكنها لن تستعيد إيرادات التصدير الفرديّ التي عرفتها خلال الأيام المُسكِرَة التي مرّت عامَي 1079 و1980.

الأداء الاقتصاديّ للبلدان الغنية بالطاقة

من بين الأغنياء بالطاقة، المملكة العربية السعودية هي صاحبة أكبر اقتصاد؛ في الواقع، هي صاحبة أكبر اقتصادٍ في العالم العربيّ. الجزائر، التي يزيد عدد سكانها بنسبة الثُّلُث عن سكان المملكة العربية السعودية، تملك اقتصاداً يبلغ ثُلُث اقتصاد المملكة من حيث الحجم. بقية الاقتصادات تختلف في ما بينها، من البحرين التي يبلغ إجماليّ الناتج المحليّ فيها 2.2 بليون دولار أمريكيّ، إلى الإمارات العربية المتحدة التي كان إجماليّ الناتج المحليّ فيها 199 بليون دولار أمريكيّ عام 2007، وهو ضعف ناتج المغرب، مع أنّ سكان الإمارات يبلغ عددهم ما نسبته 2 في المئة من سكان المغرب.

مرّت اقتصادات البلدان الغنية بالطاقة بمسيرةٍ وعِرةٍ خلال العقود الخمسة الماضية. العديد من هذه البلدان كانت في فقرٍ مدقعٍ خلال الستينات. في أوائل الستينات، كانت مادة التصدير الرئيسية في ليبيا هي الخردة المعدنية التي يجري تخليصها من ساحات الحرب العالمية الثانية[12]. في الخليج، ساهم تجهيز الحقول النفطية والطلب العالميّ المتزايد على منتجات النفط المكرَّر خلال الستينات، على إيجاد معدلات نموٍّ سريعٍ جدّاً: أثناء الستينات، كان النموّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في العالم العربيّ الأعلى من بين كل

[12] "[في أوائل الخمسينات] كان الغربيون ينظرون إلى ليبيا على أنها ليست أكثر من بقعةٍ في الصحراء لا فائدة منها. صادراتها الرئيسية كانت من النوع الذي يستطيعون الاستغناء عنه بيُسر" ([Early 1950's] Libya has been regarded by Westerners as not much more than a useless tract of desert. Its main exports were ones they could largely do without)، مارك جونسون (Mark Johnson)، "الجماهيرية العربية الليبية" (Libyan Arab Jamahiriya)، نيو إنترناشوناليست *(New Internationalist)*، العدد رقم 177، تشرين الثاني 1987.

مناطق العالم الأخرى، إذ بلغ متوسطُهُ 4.6 في المئة سنوياً[13]. بالتالي، كان متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ قد ارتفع بالفعل ارتفاعاً حادّاً قبل حصول الزيادة الأولى في أسعار النفط عام 1973، واستمر بالارتفاع خلال السبعينات مع ارتفاع الأسعار. بحلول عام 1980، كان المنتجون الأصغر حجماً في الخليج الفارسيّ قد أصبحوا أثرياء بشكلٍ خياليّ، بعد أن فاق متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ لديهم ذاك الذي في الولايات المتحدة اليوم. لكن، بحلول عام 1989، بعد الأزمة النفطية، هبط متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ إلى المستوى الذي كان عليه عام 1973 أو أدنى في أكثر البلدان (الشكل رقم 3.7). عادت المداخيل إلى الارتفاع منذ العام 1990، وخاصةً خلال هذا العقد، لكن حتى بحلول عام 2005 لم تكن المداخيل الفردية قد استرجعت المستوى الذي كانت عليه عام 1980، باستثناء في البحرين وعُمان، تتبعهما عن قربٍ كلٌّ من الكويت وقطر.

خارج دول الخليج الفارسيّ الأصغر حجماً، لا يمكن اعتبار أنّ أياً من البلدان الغنية بالنفط والأكبر حجماً ثريٌّ بالفعل. باستخدام مقياس متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، عاودت الجزائر والعراق الهبوط إلى صفوف البلدان النامية ذات الدخل المتدنّي–المتوسط. الليبيون أيضاً وضعُهُم وضع الدول النامية. المداخيل الفردية في عُمان والمملكة العربية السعودية ليست مرتفعةً بشكلٍ يطابق معايير البلدان المتطورة.

خلال الثمانينات والتسعينات، تَلَقّى متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الغنية بالطاقة ضربةً قاسية في ثلاثة مواضع. أولاً، كما تمّ بيانه سابقاً في الشكل رقم 3.3، حدَّت دول الخليج الفارسيّ من إنتاجها النفطيّ خلال الثمانينات من أجل دعم سعر السوق العالمية. بما أنّ النفط يحتلّ مكانةً واسعةً في

الشكل رقم 3.7
متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ (GDP) في البلدان المصدّرة للنفط، دولار 2005

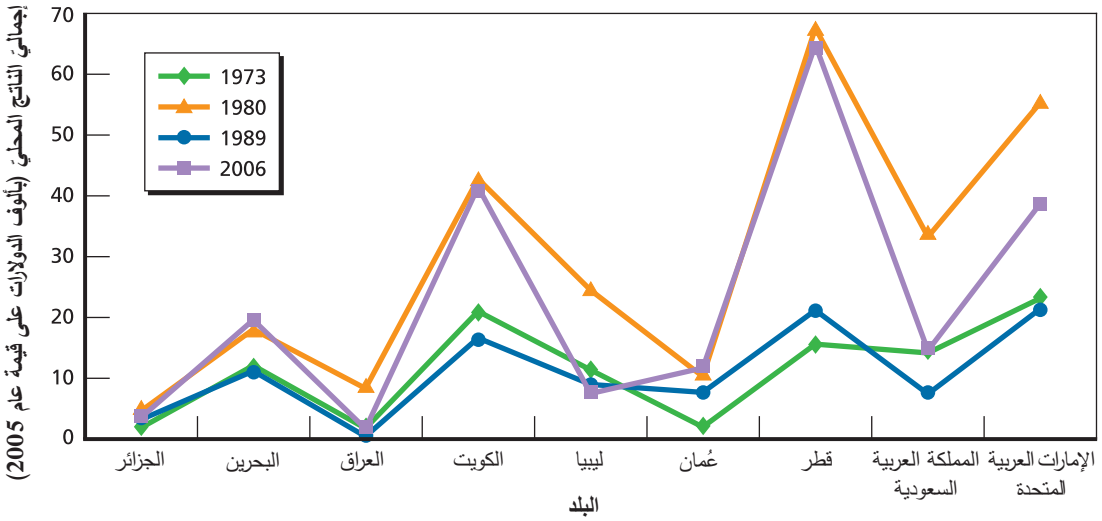

المصادر: صندوق النقد الدوليّ (IMF)؛ المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ (U.S. Census Bureau).
ملاحظة: بيانات كلٌّ من البحرين وليبيا عائدة للعام 2005. إنّ توفّر البيانات والأحداث الدولية فَرَضا اختيار التواريخ. البيانات الأولى التي تتعلق بإجماليّ الناتج المحليّ الحقيقيّ في البحرين لا تتوفّر إلا ابتداءً من عام 1975. لا تتوفّر بياناتٌ تخصّ الكويت لعامَي 1990 و1991 بسبب النتائج الاقتصادية لحرب الخليج.

RAND *TR912-3.7*

[13] ديباك داس غوبتا (Dipak Das Gupta)، جنيفر كِلّر (Jennifer Keller)، وت.ج. سرينيفاسان (T.G. Srinivasan)، "الإصلاح والنموّ صعب المنال في الشرق الأوسط: ما الذي حصل في التسعينات؟" *(Reform and Elusive Growth in the Middle East: What Has Happened in the 1990's?)*، واشنطن دي.سي.: البنك الدوليّ (World Bank)، مجموعة التنمية الإنسانية (Human Development Group)، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورقة العمل رقم 25، حزيران 2002، ص. 17.

اقتصاد هذه البلدان، فقد أدّى تخفيض الناتج النفطيّ إلى تراجعٍ حادٍّ في إجماليّ الناتج المحليّ.

ثانياً، كان للتأرجح الهائل في أسعار النفط في الأسواق العالمية تأثيرٌ ضخمٌ على القدرة الشرائية في هذه البلدان: عندما ترتفع أسعار النفط، تتحسّن معدلات التبادل التجاريّ، إذ تصبح هذه البلدان قادرةً على شراء المزيد من الواردات لأنّ أسعار الواردات لم ترتفع بشكلٍ متعادلٍ مع أسعار النفط. عندما تهبط أسعار النفط، تتراجع القدرة على شراء الواردات. إنّ التراجع في معدلات التبادل التجاريّ خلال الثمانينات، عندما هبط سعر النفط هبوطاً حادّاً بالمقارنة مع أسعار الواردات، أدّى إلى تضاؤلٍ كبيرٍ في القدرة الشرائية وبالتالي، الرفاهية. عندما عاودت الأسعار النهوض، تنعّمَت هذه البلدان بمنافع ارتفاع معدلات التبادل التجاريّ ثانيةً.

ثالثاً، نما السكان بسرعةٍ خلال هذه الفترة. بين عامَي 1972 و2007، زاد عدد سكان الجزائر والعراق وليبيا بين ضِعفَين وأربعة أعشار (2.4) إلى ضِعفَين وسبعة أعشار (2.7). حتى في دول الخليج، حيث كانت أكثر الزيادة السكانية نتيجةً لتدفّق العمال الأجانب، أدّى النموّ السريع بين المواطنين من السكان إلى فرض ضغطٍ على الحكومات المحلية في سبيل توفير فرصٍ للتوظيف ومحاولة المحافظة على المداخيل. التوسّع السكانيّ أثناء فترة تراجع إيرادات النفط كان يشكّل المعضلة الأساسية بالنسبة للدول الغنية بالطاقة خلال التسعينات. لكن حتى مع أسعار النفط المرتفعة في عامَي 2007 و2008، قامت البلدان الأكبر حجماً بتقسيم مكاسب أصغر حجماً على عددٍ من السكان أكبر بكثيرٍ من ذي قبل. في عام 2009 ازداد الوضع سوءاً، لاسيما بالنسبة للأفقر بين الأغنياء بالطاقة.

يبيّن الشكل رقم 3.8 التغييرات في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بالأسعار المحلية الثابتة. بما أنّ الناتج النفطيّ يجري تقييمه بالأسعار الثابتة، فإنّ التغييرات التي تنال سعر النفط في السوق العالمية لا تتطفّل على هذه السلسلة بشكلٍ مباشر، مع أنّ التغييرات في أسعار النفط تؤثّر بالفعل على إجماليّ الناتج المحليّ المحتَسَب بالأسعار الثابتة من خلال تأثيرها على الاستهلاك والاستثمار والقطاعات المتعلقة بهما، مثل تجارة التجزئة والبناء. عندما تكون أسعار النفط مرتفعة، تنتعش تجارة التجزئة والبناء؛ عندما تكون

الشكل رقم 3.8
متوسط التغييرات السنوية في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الغنية بالطاقة

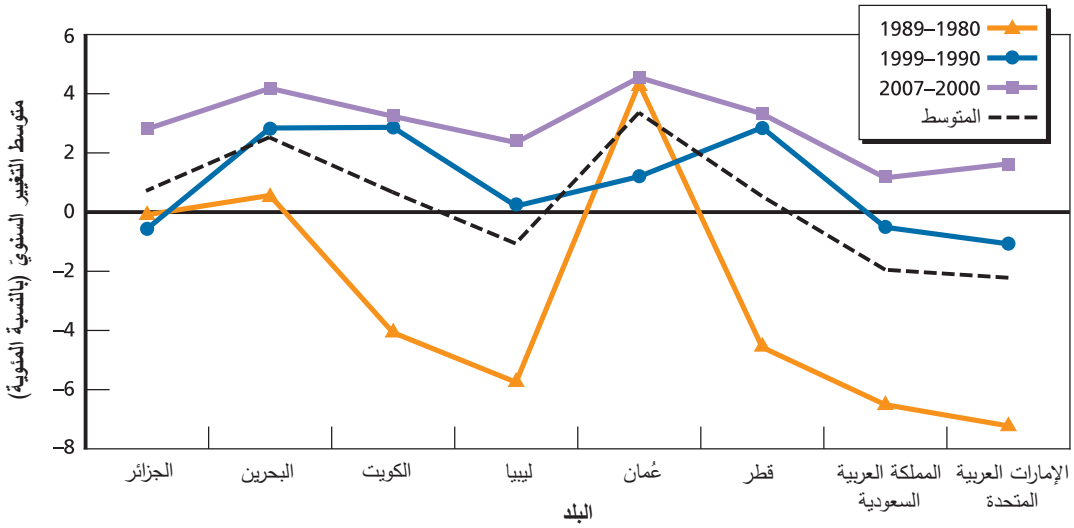

المصدر: جرى احتساب القِيَم من بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF) والمكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ (U.S. Census Bureau).
ملاحظة: البيانات الخاصة بالبحرين وقطر تعود إلى الفترة الواقعة بين 1999–2005.
RAND *TR912-3.8*

منخفضة، يهبط الناتج، جاذباً معه الكتلة الكُلّية لإجماليّ الناتج المحليّ. مع ذلك، هذه السلسلة تؤدّي الغرض المرجوَّ منها بتتبّع اتجاهات الناتج عبر العقود الماضية بصورةٍ أفضل مما ينتُجُ عن الاكتفاء بملاحظة قِيَم إجماليّ الناتج المحليّ بالدولار.

كان أداء الأغنياء بالطاقة رديئاً بين عامَي 1980 و2000. خلال الثمانينات، هبط متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في دول الخليج الفارسيّ. خلال التسعينات، أنتجت معظم البلدان نموّاً يقِلّ عن 1 في المئة سنوياً في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ؛ أما في المملكة العربية السعودية، فقد هبط متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بالفعل. كانت البحرين والكويت وقطر البلدان الوحيدة التي تنعّمَت بنموٍّ يُعتَدُّ به.

تحسّنت الصورة بشكلٍ ملحوظٍ خلال هذا العقد، ويعود ذلك بدرجةٍ كبيرة إلى الأسعار الأعلى للنفط (الشكل رقم 3.8). لكنّ الأسعار التي تدنّت عام 2009 مضافةً إلى الركود العالميّ أبطأت النموّ، أو كما حصل في حالة دبيّ: أوقفت النموّ.

لماذا كان أداء الاقتصادات الغنية بالطاقة رديئاً إلى هذه الدرجة بين عامَي 1980 و 2000؟

في سبيل محاولة فهم ما الذي قاد إلى أداءٍ رديءٍ من هذا النوع خلال هذه الفترة، ندرس عدداً من الأسباب المحتملة التي تتراوح بين ما إذا كان هناك ما يسمّى "لعنة النفط"، ودور الأمن في المنطقة، ومورد العمالة، ورأس المال، وعامل الإنتاج[14].

لعنة النفط؟ الزيادات الفائقة للعادة في المداخيل الفردية في البلدان الغنية بالطاقة خلال الستينات والسبعينات خلقت انطباعاً، ليس فقط لدى حكومات هذه الدول، مفاده أنّ الثروة النفطية وسيلةٌ أكيدةٌ لنقل بلادهم من الفقر إلى الوفرة. الأداء الاقتصاديّ الرديء للعديد من هذه البلدان جعل رقّاص الساعة يميل إلى الجهة الأخرى. حتى أنّ بعض العلماء جادل قائلاً إنّ الثروة النفطية "لعنة": وجدوا بعض الأدلّة التي تشير إلى أنّ البلدان التي مُنِحَت موارد طبيعيةٍ واسعةٍ تميل إلى المرور بنموٍّ أبطأ وأكثر تذبذباً من البلدان التي لا تملك منحاً جزيلةً من الموارد المعدنية[15]. بالإضافة إلى النموّ الأبطأ والأكثر تذبذباً، وجد علماء آخرون أنّ الدول التي لديها منحٌ جزيلةٌ من الطاقة والثروة المعدنية من المتوقع بدرجةٍ أقلّ أن تكون ديمقراطية[16].

رغم أنّ هؤلاء العلماء يجدون ترابطاً بين الثروة النفطية من جهة والنموّ الأبطأ والحكم المطلَق من جهةٍ أخرى، فلا أحد منهم يدخل في جدالٍ يرمي إلى أنّ الثروة المعدنية هي السبب الوحيد للأداء الاقتصاديّ الرديء. لقد أدّى تدفّق الدولارات النفطية في كثيرٍ من الأحيان إلى توزيع الموارد بشكلٍ سيّءٍ وإلى القيام باستثماراتٍ غير منتجة، لكنّ هذه النتيجة ليست مما لا مفرّ منه. لقد تمكّن عددٌ من البلدان والولايات – مثل أستراليا والبرازيل وكاليفورنيا وماليزيا والمكسيك – من استخدام إيرادات الموارد الطبيعية بنجاحٍ للاستثمار العامّ في التعليم والبنية التحتية، مما أوجَدَ ركيزةً لنموٍّ قويٍّ ومتنوّع. لكن بالمقابل، العديد من البلدان الأخرى التي يحكمها أشخاصٌ تفرّدوا بالسلطة ولكنها ليست غنيةً بالطاقة مرّت بنموٍّ بطيءٍ أو تراجعٍ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ. على سبيل المثال، بوركينا فاسو، وهايتي، والنيجر، والباراغواي، وسيراليون،

---

[14] للاطّلاع على تحليلٍ ممتازٍ لأسباب النموّ المخيِّب للأمل في المداخيل الفردية في الدول العربية، راجِع: ماركوس نولاند (Marcus Noland) وهاوَرد باك (Howard Pack)، "الاقتصادات العربية في عالمٍ متغيّر" *(The Arab Economies in a Changing World)*، واشنطن، دي.سي.: معهد بيترسون للاقتصاد الدوليّ (Peterson Institute for International Economics)، نيسان 2007.

[15] جِفري د. ساكس (Jeffrey D. Sachs) وأندرو و. وورنر (Andrew W. Warner)، "الدفعة الكبرى، الطفرة في الموارد الطبيعية والنموّ" (The Big Push, Natural Resources Booms and Growth)، جورنال أوف دِفلوبمنت إيكونومِكس *(Journal of Development Economics)*، مجلد رقم 59، عدد رقم 1، حزيران 1999، ص. 43–76.

[16] مايكل لوون روسّ (Michael Lewin Ross)، "هل يعيق النفط الديمقراطية؟" (Does Oil Hinder Democracy?)، وورلد بوليتكس *(World Politics)*، مجلد رقم 53، عدد رقم 3، نيسان 2001، ص. 325–361.

والصومال لم تُعطَ موارد طبيعيةٍ وفيرةٍ، ولكنّ كلاً منها كانت رازحةً تحت حكمٍ ديكتاتوريٍّ لفتراتٍ طويلة، ولم يكن أداء أيٍّ منها حسناً من الناحية الاقتصادية. إنّ الثروة النفطية عاملٌ واحدٌ قد يؤدّي إلى قرارات استثمارٍ سيئة واتّكالٌ مفرطٌ على الطاقة كمصدرٍ للدخل؛ لكن لا داعيَ لأن تجري الأمور بهذه الصورة.

إننا لا نرى في تعطيل آبار النفط وإيقاف تصدير الطاقة استراتيجيةً مثمرةً لتسريع النموّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الغنية بالطاقة. إن تكن لعنة النفط موجودةً أم لا، فإنّ إنتاج النفط، لاسيما ما يجري تثمينه بالقيمة الثابتة للدولار، ما زال يسوق النموّ بين الأغنياء بالطاقة. كما هو مبيَّنٌ في الشكل رقم 3.9، النفط يشغل مكانةً كبرى في هذه الاقتصادات: في المتوسط، الطاقة تغذّي نصف إجماليّ الناتج المحليّ. إنّ تمثيل إجماليّ الناتج المحليّ بمقابل الإنتاج النفطيّ في هذه البلدان في تحليل انحدارٍ ينتِج تخميناتٍ توحي بأنّ الزيادة في الناتج النفطيّ تقود نحو زيادةٍ أكبر منها في إجماليّ الناتج المحليّ: إنّ إنتاج النفط هو محرّكٌ للنموّ تفوق أهميته ماتدلّ عليه حصّته من إجماليّ الناتج المحليّ[17].

الأمن. من غير المفاجئ أنّ يكون أولئك الأغنياء بالطاقة الذين أصابتهم الحروب أو حركات التمرّد قد عانوا من النتائج الاقتصادية لهذه الأمور. من بين هؤلاء الأغنياء بالطاقة، كانت الجزائر والعراق والكويت أكثر مَن أضَرَّ بهم العنف. في الجزائر، بعد أن فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Front Islamique

الشكل رقم 3.9
دور الطاقة في اقتصادات الأغنياء بالطاقة

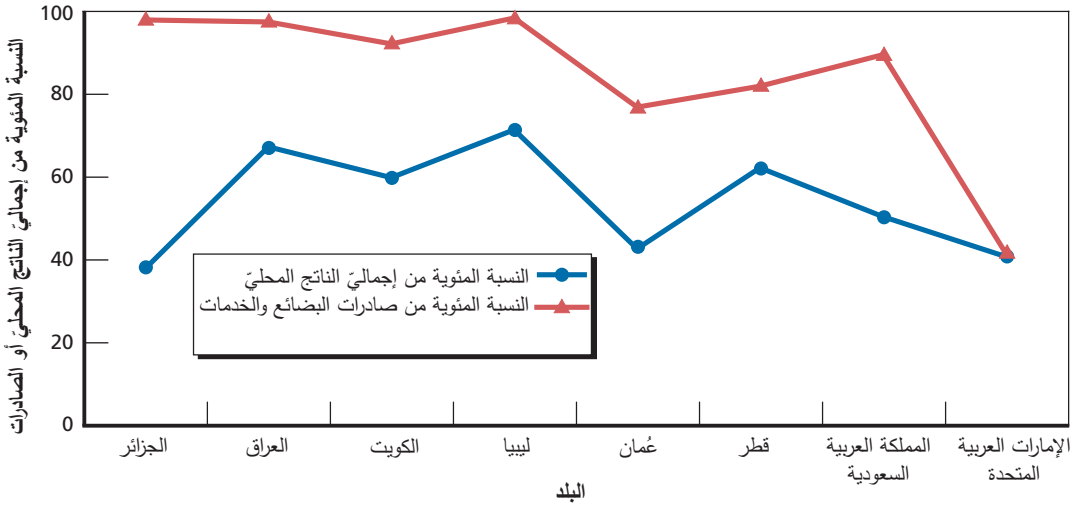

المصادر: تمّ الحصول على البيانات من صندوق النقد الدوليّ (IMF) ومجلس التخطيط في دولة قطر (Planning Council, State of Qatar).

ملاحظة: البيانات المتعلقة بدور الطاقة كانت متوفّرةً لبعض السنين فقط. هذه البيانات تخصّ السنين التالية: الجزائر، 2004؛ العراق، 2004؛ الكويت، 2005 (إجماليّ الناتج المحليّ)؛ ليبيا، 2005؛ عُمان، 2002؛ قطر، 2004؛ المملكة العربية السعودية، 2005 (إجماليّ الناتج المحليّ)، 2004 (الصادرات)؛ اليمن، 2003.

RAND *TR912-3.9*

[17] مثّلنا اللوغاريثم لأحد مؤشرات إجماليّ الناتج المحليّ للفترة الواقعة بين عامَي 1970 و2005 على تحليل انحدارٍ في مقابل لوغاريثم لمؤشر الإنتاج النفطيّ في الجزائر، والكويت، وليبيا، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. تمّ تحديد قيمة 100 لكلٍّ من إجماليّ الناتج المحليّ والناتج النفطيّ عام 2000. أنتج الانحدار المعامِلات التالية: اللوغاريثم الطبيعيّ (إجماليّ الناتج المحليّ) = 1.06 + 0.74 × اللوغاريثم الطبيعيّ (النفط). كانت قيمة الدالّة الإحصائيّة F: 107، وقِيَم الدالّة الإحصائيّة T: 6.2 و9.3 و13.6 على التوالي؛ الحجم السكانيّ N=239، والقيمة المُعَدَّلة لمربّع معامِل الارتباط: 0.61. عندما استخدمنا مؤشراً كبديلٍ عن قيمة النفط المحتسَبة بالقيمة الثابتة للدولار، هبط المعامِل المتعلق بالمتغيّر النفطيّ إلى 0.46. استخدمنا أيضاً تخصيصاً يتضمّن اتّجاهاً زمنياً. أنتج الانحدار المعامِلات التالية: اللوغاريثم الطبيعيّ (إجماليّ الناتج المحليّ) = 0.53+1.48 × اللوغاريثم الطبيعيّ (النفط) + 0.028 × الزمن. بلغت قيمة الدالّة الإحصائية F: 188، بينما سجّلَت قِيَم الدالّة الإحصائية T: 3.35 و10.3 على التوالي؛ الحجم السكانيّ N= 239، والقيمة المعَدَّلة لمربّع معامِل الارتباط: 0.61. في هذه الحالة، استخدمنا مؤشراً كبديلٍ عن قيمة النفط المحتَسَبة بالقيمة الثابتة للدولار؛ النتائج كانت هي نفسها تقريباً.

du Salut [FIS]) في الدورة الأولى من الانتخابات في كانون الأول 1991، تدخّل الجيش لقطع الطريق دون انتصار الإسلاميين. تبِع إلغاء نتائج الانتخابات تمرّدٌ نشِط[18]. خلال الأعوام الثلاثة التي تَلَت ازدياد العنف، هبط إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة 2.7 في المئة. في الكويت، أثّرت الندوب التي تركها الاجتياح العراقيّ في الاقتصاد لأكثر من عشر سنوات. في العراق، عاثت الحروب والعقوبات والتمرّدات المحلية الفساد. مع أنّ الإحصاءات كانت مشحونةً بالمشاكل، فقد تمّ التوصّل إلى تقديرٍ لمتوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، فوُجِدَ أنّ هذا الأخير أصبحت قيمته عام 2002 بالقيمة الثابتة للدولار، ثُمنَ المستوى الذي كان عليه عام 1980. هبط إجماليّ الناتج المحليّ نسبةً قُدِّرَ أنها تبلغ 23 في المئة عام 2003. على الرغم من أنّ الأمن يُعَدُّ مشكلةً في كل الدول الغنية بالطاقة تقريباً، إلا أنّه لم يُصَرْ إلى قياس تأثيره خارج هذه البلدان الثلاثة.

مورد العمالة، ورأس المال، وعامل الإنتاج. إذا جُرِّدَ إجماليّ الناتج المحليّ إلى الحدّ الأدنى، فيمكن التعريف به عندئذٍ على أنه دالّةٌ مرتبطةٌ بالعمالة ورأس المال والكفاءة الإنتاجية التي تستخدمهما. إنّ إجراء إضافةٍ إلى العمالة أو رأس المال مقرونةً بزيادةٍ في إنتاجية عاملَي الإنتاج هذَين تولّد ناتجاً أكبر. في حالة البلدان الغنية بالطاقة، من المفيد أن تُضَمَّ الموارد الطبيعية الممنوحة لهذه البلدان إلى الخليط. إنّ اكتشاف رواسب من الموارد الطبيعية يخلق مصدراً إضافياً للنموّ الاقتصاديّ. لكن، عند اكتشافها، فهناك حاجةٌ حينئذٍ لرأس المال والعمالة للاستفادة من منح الموارد الطبيعية هذه، إذاً يبقى رأس المال والعمالة مُدخَلَين رئيسيَّين في العملية الإنتاجية. بالتالي تكون التغييرات الحاصلة في مورد العمالة ورأس المال وكذلك في عامل الإنتاج على الدوام، أفضل المواقع للبدء في تحليل الأداء الاقتصاديّ لهذه البلدان.

العمالة. إنّ مورد العمالة لم يفرض قيداً لا فكاك منه على النموّ الاقتصاديّ في هذه البلدان. كما تمّت ملاحظته في الفصل الثاني، أدّى النموّ السكانيّ السريع إلى تدفّق الشباب بشدّةٍ نحو سوق العمل. في الجزائر، تنمو القوة العاملة بنسبة 3.1 في المئة سنوياً، مع أنّ الزيادة السكانية هبطت إلى 1.5 في المئة سنوياً[19]. الأفضلية العالية التي أولَتها حكومات البلدان الغنية بالطاقة للتربية والتعليم منذ الستينات أدّت إلى زيادة رأس المال الإنسانيّ بالإضافة إلى توسّع القوة العاملة.

خلال سنوات الرخاء في البلدان الأثرى من بين الأغنياء بالطاقة، تقوم وكالات الأعمال التجارية والوكالات الحكومية باستخدام عمالةٍ من الخارج إذا لم يكن مورد العمال المحليّ كافياً. وظّفَ العديد من الأغنياء بالطاقة أطبّاء، ومعلّمين، ومهندسين، وغيرهم من المهنيين لإدارة وتزويد القطاعات المتعلقة بهذه الاختصاصات بالعمال، والتي غَدَت نشاطاتها تنمو بسرعة. استخدَمَت هذه البلدان أيضاً مئات الآلاف من العمال الأجانب الأقل مهارةً لتزويد المخازن بالعمال، وتوفير الرعاية للأطفال وغير ذلك من الخدمات المنزلية، وتوفير العمال لمشاريع البناء. في أغلب الأحيان، كانت الدول العربية الفقيرة بالطاقة من الموّرِّدين الكبار للعمالة، لكنّ جنوب آسيا هو أهمّ مصدرٍ للعمال في دول الخليج. إذاً، لم يكن توفّر العمالة مشكلةً كبيرةً في هذه البلدان: حيث يوجد نقصٌ في المهارات، تملك البلدان الغنية بالطاقة آلياتٍ لاجتذاب الموظفين الأجانب. المشكلة الأكبر كانت دوماً كيف يمكن حثّ الأعمال التجارية على استخدام العمال المحليين بدلاً من الأجانب، حتى في بلدانٍ فقيرةٍ مثل العراق.

رأس المال. خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، سمحت الزيادات العملاقة في إيرادات النفط للحكومات ببذل استثماراتٍ ثقيلة. محتَسَباً بالدولار، ارتفع الاستثمار ثمانية أضعافٍ في الجزائر و39 ضِعفاً في المملكة العربية السعودية. خلال هذه المدة، كثيراً ما كانت القيود على البناء متعلقةً بأمورٍ مثل توفّر الإسمنت والوقت

---

[18] ليزا فيكلين (Lisa Ficklin)، "الجماعات الإسلامية المسلّحة" (The Groupes Islamiques Armés [GIA])، المعهد الإسلاميّ لحقوق الإنسان (Islamic Institute for Human Rights)، مجهول التاريخ.

[19] خنجر وابل عبدالله (Khanjar Wabel Abdallah)، فيليب كالييه (Philippe Callier)، تالين كورانشِليان (Taline Koranchelian)، ومايكل لازار (Michael Lazare)، "الجزائر: قضايا مُختارة وملحقٌ إحصائيّ" *(Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix)*، واشنطن، دي.سي.: صندوق النقد الدوليّ (International Monetary Fund)، تقرير البلاد 03.69 (Country Report 03.69)، 7 شباط، 2003، ص. 3.

اللازم لتخطيط وتنفيذ المشاريع، لا القدرة على تمويل هذه المشاريع. كان الاستثمار من القوة بحيث أنّ رأس المال المساهم/ العامل ارتفع بنسبة 60 في المئة[20]. بين عامَي 1970 و1980. لم تكتَفِ الحكومات بالاستثمار في البنية التحتية العامة، ولكنها اختارت أيضاً أن تستثمر بقوةٍ في أحيانٍ كثيرةٍ في الصناعات التي تستخدم رأس المال بكثافةٍ مثل الإسمنت، ومصافي التكرير، والبتروكيماويات. استثمرت الشركات الخاصة والأفراد في مجال العقارات والإسكان. هذا الرخاء يتكرر من جديدٍ خلال هذا العقد، إذ ساهمت الأسعار العالية للنفط في إيجاد طفرة بناءٍ ضخمةٍ في دول الخليج، وإلى حدٍّ أقلّ، في ليبيا.

إنّ انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات تبعه انهيارٌ في الاستثمار أيضاً. بعد أن بلغت حصّة الاستثمار ذروتها من إجماليّ الناتج المحليّ في الجزائر والمملكة العربية السعودية أثناء العام 1978، مسجّلةً نسبتَي 48.5 و30.7 في المئة على التوالي؛ بحلول عام 1990، كانت حصّة الاستثمار من إجماليّ الناتج المحليّ قد هبطت إلى نصف ما كانت عليه في كلا البلدَين. مع ذلك، لقد تركت استثمارات السبعينات وأوائل الثمانينات إرثاً من أنظمة إمداد الطاقة الكهربائية، ووسائل الاتصال، والماء، والصرف الصحّيّ على امتداد رقعة البلاد. البلدان الغنية بالطاقة في العالم العربيّ يتوفّر لديها رأس المال السّلَعيّ بشكلٍ عامٍّ بصورةٍ أفضل من غيرها من البلدان النامية التي تماثلها من حيث متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ.

عامل الإنتاج. على الرغم من الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمصانع والتربية والتعليم، فإنّ البلدان الغنية بالطاقة في المنطقة لم تستخدم العمالة ورأس المال استخداماً حسناً. لم تُفلِح الاستثمارات في رأس المال الإنسانيّ والسِّلَعيّ بالتعويض عن طريق تسريع النموّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ؛ لقد ترافقَت الاستثمارات بتراجعٍ في فعالية استخدام هذه المُدخَلات. على حدّ تعبير عبدالله وآخرون (Abdallah et al.) تراجع إجماليّ عامل الإنتاج في البلدان العربية كَكُلٍّ بنسبة 1.4 في المئة سنوياً خلال السبعينات عندما تمّ أخذ مسألة تطوير رأس المال البشريّ بعَين الاعتبار. استمرّ هذا التراجع خلال الثمانينات، مسجّلاً نسبة 1.3 في المئة سنوياً[21]. أداء البلدان الرئيسية المصدّرة للنفط كان الأسوأ في هذا المجال. خلال الثمانينات، تراجع عامل الإنتاج بنسبة 5.1 في المئة سنوياً في المملكة العربية السعودية، و5.3 في المئة سنوياً في الكويت[22]. بالرغم من أنّ التغيير في سعر النفط وخفض الناتج النفطيّ في دول الخليج كان لهما تاثيرٌ عاجلٌ جداً على حجم إجماليّ الناتج المحليّ، فإنّ عاملاً أساسياً من شأنه تفسير بطء وتيرة النموّ الاقتصاديّ وتراجع متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في هذه البلدان بين عامَي 1980 و2000، وهو هبوط عامل الإنتاج، لاسيما ما يتعلق بإنتاجية رأس المال.

لماذا كان الأداء رديئاً بهذا الشكل في عامل الإنتاج؟ مع أنّ الظاهر هو السهولة التي توفّرها الثروة المعدنية للحكومات في تفادي قرارات السياسات الصعبة – أي القرارات التي من شأنها تطوير الأداء الاقتصاديّ – فإنّ مواصلة انتهاج سياساتٍ اقتصاديةٍ تأتي بنتائج سلبيةٍ من قِبَل حكومات البلدان الغنية بالنفط ليس قَدَراً. تمكنت البحرين وعُمان، وهما مصدّران صغيران في الخليج الفارسيّ، من التفوّق في الأداء على البلدان الكبر منهما حجماً من حيث النموّ الاقتصاديّ خلال هذه الفترة. هناك عددٌ كبيرٌ من الأبحاث التي تبرهن أهمية السياسات الحكيمة في مجال الاقتصاد الكُلِّيّ والمؤسسات الحكومية الفعالة نسبياً والسياسات التنظيمية في عملية زيادة الإنتاجية[23]. في

---

[20] داس غوبتا (Das Gupta)، كِللر (Keller)، وسرينيفازان (Srinivasan)، 2002، ص. 30.

[21] عبد الله وآخرون (Abdallah et al.)، 2003 ، ص. 19.

[22] داس غوبتا، كِللر، وسرينيفازان، 2002، ص. 30.

[23] على سبيل المثال، بول كولييه (Paul Collier)، "كسرُ فخّ الصراع: الحرب الأهلية وسياسات التنمية" *(Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy)*، واشنطن، دي.سي.: البنك الدوليّ (World Bank)، 2003؛ يوهانّس فِدركِه (Johannes Fedderke) وروبرت كليتغارد (Robert Klitgaard)، "النموّ الاقتصاديّ والمؤشرات الاجتماعية: تحليلٌ استقصائيّ"، إيكونومِك دِفِلومبمنت أند كَلتشُرَل تشينج *(Economic Development and Cultural Change)*، مجلد رقم 46، عدد رقم 3، نيسان 1998، ص. 455–489؛ ودانييل كوفمان (Daniel Kauffman) وآرت كراي

القسم التالي، نقوم بدراسة كلّ واحدٍ من هذه الظروف على حِدّة.

السياسات النقدية والمالية. التضخّم هو أول علامةٍ على وجود سياساتٍ متهوّرةٍ في الاقتصاد الكُلّيّ. إذا كان النظام المصرفيّ يمنح القروض بشكلٍ مفرطٍ في الإسراف، أو إذا فشلت الحكومة في التحكّم بتوازن الميزانية، قد تنقِذ المصارف المركزية هذه المؤسسات عن طريق توسعة المورد النّقديّ. عندما يزيد مورد النقود، تسرع وتيرة التضخّم.

بسبب الأرباح الكبيرة الآتية من صادرات الطاقة والسياسات المالية الحكيمة بشكلٍ عامّ، تمكّنت دول الخليج الفارسيّ في العادة من إبقاء التضخّم تحت سيطرةٍ حازمة، ومع ذلك، تسارع التضخّم أحياناً خلال فترات النموّ الاقتصاديّ السريع، كما حصل عام 2007 وعام 2009 (الشكل رقم 3.10). في الواقع، تملك منطقة الخليج أحد أفضل سجلات المسار في العالم من حيث التضخّم. بعد فترةٍ من التضخّم السريع أثناء التسعينات، تمكنت الجزائر هي الأخرى من هزيمة التضخّم. سجّل العراق معدلات تضخّمٍ تتراوح بين 200 و500 في المئة بين عامَي 1993 و1995؛ مع ذلك، بعد الطفرة التي تَلَت الاجتياح، انحسر التضخّم في العراق كذلك.

إذا استُثنِيَ العراق بشكلٍ جزئيّ، فإنّ السياسات السيئة في مجال الاقتصاد الكلّيّ لا تفسّر التراجع في عامل الإنتاج ومتوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في هذه البلدان. إنّ التصرّف الجدير بالإطراء في ما يتعلق بالتضخّم ليس قَدَراً محتوماً بالنسبة لمصدِّري الطاقة. تملك كلٌّ من نيجيريا وفنزويلا سجلّاً سيّئاً. رغم الأرباح النفطية الجسيمة، لم تفلِح حكومتا هذَين البلدَين في ضبط الإنفاق الحكوميّ. إنّ أداء دول الخليج الأصغر حجماً، ومؤخَّراً، أداء الجزائر، يعكس مقارباتٍ أكثر انضباطاً للإنفاق الحكوميّ، أو القدرة على الاستفادة من الأصول لتمويل الإنفاق. في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، العجز الناتج عن سنواتٍ من الأسعار المنخفضة جرى تمويله عن طريق إنهاك الاحتياطيات، ولاحقاً، عبر الاستدانة من مصارف المملكة نفسها ومن صندوق الضمان الاجتماعيّ، لا عن طريق طباعة النقود. مشاكل التضخّم التي حصلت عام 2007 انبثقت عن سياسات معدلات الصرف لا عن وجود سياساتٍ ماليةٍ رخوة. بما أنّ هذه البلدان تربط عملاتها بالدولار، فعندما تهبط قيمة

الشكل رقم 3.10
متوسّط المعدلات السنوية للتضخّم في البلدان الغنية بالطاقة

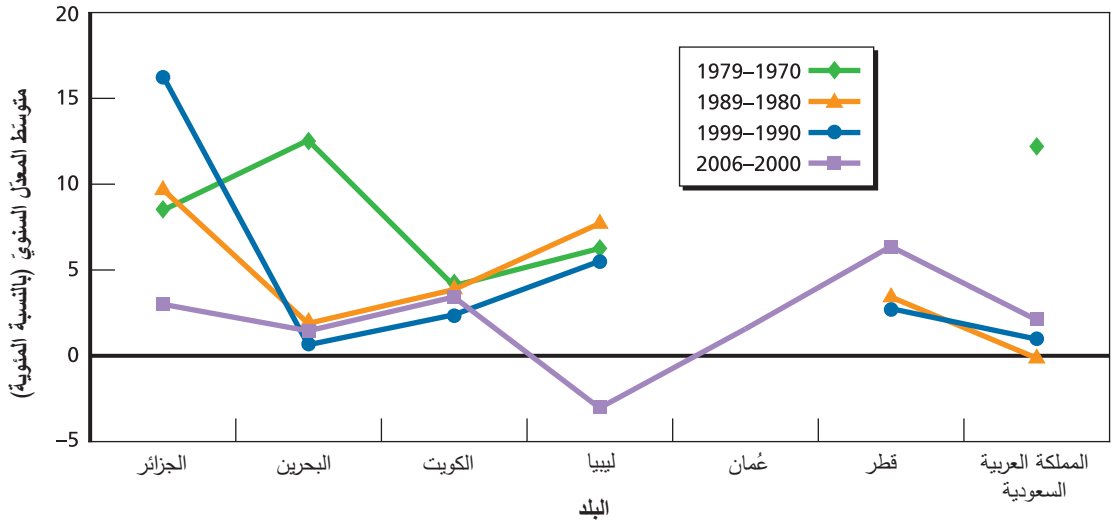

المصدر: جرى احتساب القِيَم من بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF).
ملاحظة: البيانات المتعلقة بليبيا تغطّي الفترة إلى آخر عام 2006.
RAND *TR912-3.10*

(Aart Kraay)، "الحوكمة والنموّ: بأيّ اتجاهٍ تذهب السببية؟ أدلّةٌ للعالم، باختصار" Governance and Growth: Causality Which Way? Evidence for the World, in Brief)، واشنطن، دي.سي.: البنك الدوليّ (World Bank)، شباط 2003.

الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى، تتحمّل هذه البلدان التضخّم لأنّ كلفة الواردات المحتَسَبَة باليورو وغيره من العملات الأقوى ترتفع. الجمود من جهة المورّدين في الأسواق المحلية، لاسيما في العقارات، ساهم أيضاً في تسريع معدلات التضخّم.

سياسات الاقتصاد الجزئيّ. السبب الأوليّ للتراجعات في عامل الإنتاج في البلدان العربية الغنية بالطاقة كان السياسات الرديئة في مجال الاقتصاد الجزئيّ: السياسات الحكومية التي قادت إلى تشوّه الأسعار وأعاقت تشكيل وتشغيل الأعمال التجارية الخاصة. حتى في حالة العراق، زادت السياسات الرديئة في الاقتصاد الجزئيّ من الضرر الاقتصاديّ الناجم عن الحرب والعقوبات.

الأسعار هي الإشارات التي تسوق التغيير الاقتصاديّ. من جهة الطلب، تصرِف الزيادات في الأسعار عن الاستهلاك، وتشجّع المستهلكين على تغيير أنماطهم الاستهلاكية. من جهة الموارد، تشجّع زيادات الأسعار المنتجين على توسيع الإنتاج أو الدخول إلى أسواقٍ جديدة. إذا لم تعكس الأسعار تكاليف الإنتاج أو التغييرات في الطلب، فإنها تفشل حينئذٍ في بعث الإشارات اللازمة إلى المستهلكين والمنتجين للاستجابة بطريقةٍ تؤدّي إلى النموّ الاقتصاديّ.

إنّ سهولة الدخول إلى أسواقٍ جديدةٍ والتكاليف البيروقراطية لتعاطي الأعمال التجارية هي عوامل أساسيةٌ في استدعاء الاستجابة من جهة المورّدين. عندما يكون بوسع الأعمال التجارية أن تدخل بيُسرٍ إلى الأسواق الواعدة، تقود الضغوط التنافسية إلى زيادة التوريد بسرعةٍ وتخصيص الموارد لإنتاج البضائع والخدمات التي يكون الطلب عليها أكبر. عندما يُحرَم المنتجون من دخول أسواقٍ جديدة أو توسيع نشاطاتهم، تفشل الموارد الجديدة من البضائع والخدمات في الوصول إلى الأسواق.

في معظم العالم العربيّ، بما فيه البلدان الغنية بالطاقة، تدخّلت الحكومات في الأسواق بشدّةٍ عن طريق فرض التحكّم بالأسعار، وتوفير الدعم، ونصب العوائق أمام دخول الأسواق والتجارة. جرى تبنّي التحكّم بالأسعار وتقديم الدعم من أجل التودّد إلى الشعب. نَصَبَ البيروقراطيون العوائق على الدخول ورفعوا تكاليف تشغيل الأعمال التجارية استجابةً للإيثار الحكوميّ وللتمكّن من طلب الرشاوي بشكلٍ أفضل. في بعض البلدان، ضغط قادة مجتمع الأعمال التجارية المحلية لمنع الداخلين الجدد من البروز لمنافستهم. إنّ هذه الإجراءات هي التي أدّت إلى إبعاد تخصيص العمالة ورأس المال عمّن قد يستخدمونهما بفعاليةٍ أكبر. بما أنّ عامل الإنتاج يُعَرَّف على أنه التطويرات في فعالية استخدام عوامل الإنتاج، فإنّ السياسات الحكومية التي تشوّه الأسعار وإشارات السوق في العالم العربيّ هي المشتبَه به الأكبر من بين أسباب الأداء الرديء في ما يتعلّق بنموّ عامل الإنتاج.

التحكّم بالإسعار وتقديم الدعم. كلّ واحدٍ من البلدان الغنية بالطاقة في المنطقة يوفّر الدعم أو يتحكّم بأسعار المنتجات التي تسبب الحرج السياسيّ. التحكّم بأسعار الطاقة أمرٌ متوطّن. تمّت المحافظة على أسعار تجزئةٍ للبنزين لا تبلغ أسعار الجملة (التصدير) في الخليج الفارسيّ: تُجبِر الحكومة شركات النفط على استيعاب الفارق على أنه خسارة.[24] إضافةً إلى ذلك، باعت كل حكومات الدول الغنية بالطاقة الكهرباء بأسعارٍ مدعومةٍ، وأحياناً، قدّمتها مجاناً لمستخدمين صناعيين ومنازل الأشخاص من ذوي الحظوة[25].

الدعم الموَفَّر لأسعار الماء، والأسعار المتضخّمة للمنتوجات الزراعية، شجّعا على الإسراف في استهلاك الماء. خلال الثمانينات، أصبحت المملكة العربية السعودية بلداً مصدّراً للقمح عندما دفعت الحكومة للمزارعين

[24] منذ شباط 2008، سجّلَت أسعار التجزئة لغالون البنزين 0.93 دولار أمريكيّ في العراق، و0.78 دولار أمريكيّ في الكويت، و0.45 دولار أمريكيّ في المملكة العربية السعودية، و0.85 دولار أمريكيّ في الإمارات العربية المتحدة. أسعار الجملة لغالون البنزين سجّلت 2.35 دولار أمريكيّ / الغالون.

[25] مثلاً، قدّمت المملكة العربية السعودية دعماً للكهرباء يساوي نصف كلفتها للقاطنين في الأرياف، كيرِن عزيز تشودري (Kiren Aziz Chaudhry)، "ثمن الثروة: الاقتصادات والمؤسسات في الشرق الأوسط" *(The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East)*، إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنِل (Cornell University Press)،1997، ص. 152.

أثماناً لهذا القمح بلغت أحياناً تسعة أضعاف سعره في السوق العالميّ تقريباً[26]. نتيجةً لذلك، حفرت الأعمال التجارية السعودية آباراً لضخّ الماء من ينابيع المياه الجوفية العتيقة من أجل زرع القمح في الصحراء، وهذا القمح تلقيه الحكومة السعودية في النهاية في الأسواق العالمية بسعرٍ خاسر[27]. الطلب المتزايد على الماء للاستخدام الزراعيّ في المملكة العربية السعودية أنتج استغلالاً مفرطاً لينابيع المياه الجوفية، مما أجبر الحكومة على بذل استثماراتٍ إضافيةٍ في معامل تحلية المياه. بقيَت الحكومة حتى عام 2008 على ما هي عليه، حتى أعلنت في آخر الأمر عن الإنهاء التدريجيّ للدعم بحلول العام 2016[28]، لأنّ استنفاد الينابيع الجوفية التي تختزن "الماء الحفريّ" وصل إلى نقطةٍ أصبح عندها يهدد توفّر الماء للاستهلاك البشريّ. في العراق، أدّى الطلب على المياه المتوفّرة بدون مقابل إلى الاستثمار المسرف في أنظمة الريّ، والاستخدام المفرط لمياه الأنهار. الإنتاج الزراعيّ الذي مكّنت هذه الاستثمارات من الوصول إليه ليس كافياً لتوفير معدلٍ من العوائد يكفي لتغطية كلفة إنشاء هذه المرافق.

إنّ هذا التحكّم بالأسعار والدعم المُقَدَّم لها، وما ينتج عن ذلك من تشوّهٍ فيها هي أسبابٌ كبرى تؤدّي إلى تراجع إنتاجية رأس المال بين الأغنياء بالطاقة. عندما يكون الفارق كبيراً بين الأسعار المحلية وتلك التي في السوق العالمية، يتلقّى المنتجون والمستهلكون الإشارات الخاطئة. فيتشجّع المنتجون على استعمال الموارد الشحيحة للمجيء بمنتجاتٍ كان من الأرخص والأكثر فعاليةً القيام باستيرادها، مثل القمح في المملكة العربية السعودية. أدّى التحكّم بأسعار منتجات النفط المكرَّر إلى استثماراتٍ ثقيلةٍ في طاقة التكرير، التي دعا إليها الطلب المُحَفَّز بطرقٍ اصطناعية. هذه الاستثمارات التي تمّ تنفيذها بناءً على إشاراتٍ مشوّهةٍ أرسلها التحكّم بالأسعار ودعمها، أنتجت معدلات عوائدٍ منخفضةٍ أو سلبية. هي كانت سبباً مهماً وراء التراجع في إنتاجية رأس المال في هذه البلدان.

جادلت حكومات المنطقة قائلةً أنّ دعم الأسعار والتحكّم بها ضروريان لتنويع اقتصاداتها، لأنهما يؤديان إلى فطام الاقتصاد عن الاعتماد على النفط والغاز الطبيعيّ. لكنّ هذه السياسات جاءت بعكس النتيجة المرجوّة. إذا كان الإنتاج يؤدّي إلى الخسائر، فينبغي تغطية هذه الخسائر بواسطة نشاطاتٍ اقتصاديةٍ مربحة، مثل إنتاج النفط والغاز. بقدر ما كان إنتاج البضائع والخدمات غير النفطية معتمداً على دعم الأسعار أو التحكّم بأسعار الطاقة من أجل الاستمرار، أصبحت الاقتصادات أكثر اعتماداً على الطاقة أو إيرادات تصدير النفط لتوليد إجماليّ الناتج المحليّ، لا أقلّ اعتماداً.

العوائق أمام الدخول. إنّ الاختلافات الموجودة بين المواقف الرسمية في المنطقة تجاه القطاع الخاصّ تسبب الصدمة: منذ الاستقلال وحتى أواخر الثمانينات، رسمت الحكومات الجزائرية خططاً للاقتصاد الوطنيّ وأنشأت شركاتٍ تملكها الدولة ودعَمَتها، فأسست بذلك للتمييز الصريح والمبطّن ضد القطاع الخاص[29]. في ليبيا، قادت فلسفة القذّافي التي تتعلق **بالجماهيرية**، والتي نشرها من خلال "الكتاب الأخضر"[30]، إلى فرض العديد

---

[26] تشودري (Chaudry)،1997، ص. 183.

[27] تشودري، 1997، ص. 183.

[28] "السعودية تترك زراعة القمح من أجل التوفير في الماء" (Saudi Scraps Wheat Growing to Save Water)، ميدل ايست أونلاين *(Middle East Online)*، 8 كانون الثاني، 2008.

[29] ميشال لازار (Michel Lazare)، فيليب كالييه (Philippe Callier)، خنجر وابل عبدالله (Khanjar Wabel Abdallah)، وتالين كورانشِليان (Taline Koranchelian)، "الجزائر: قضايا مختارةٌ وملحقٌ إحصائيّ" *(Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix)*، صندوق النقد الدوليّ (International Monetary Fund)، 29 كانون الثاني، 2003، ص. 7.

[30] معمّر قذّافي (Muammar Qaddafi)،" الكتاب الأخضر" *(Green Book)*، طبعةٌ غير مصرَّحٍ بها، هنري م. كريستمان (Henry M. Christman)، محرر، بفّالو، نيويورك: بروميثيوس بوكس (Prometheus Books)، 1988.

من القيود على الملكية الخاصة وإدارة الأعمال التجارية الخاصة، بما في ذلك في البازار[31]. هذا التضييق على الأعمال التجارية الخاصة أعاق النموّ الاقتصاديّ في الجزائر وليبيا، وأنقص من إنتاجية العمالة ورأس المال لأنّ القطاع الخاص غير مكتمل النموّ لم يتمكّن (أو أحياناً، مُنِعَ) من توفير الوظائف التي من شأنها استخدام العمالة المتوفرة بصورةٍ أفضل. القيود على القطاع الخاص أنقصت من إنتاجية رأس المال لأنّ الاستثمار تمّ توجيهه نحو المشاريع التي تملكها الدولة، وهذه الأخيرة بدَّدَت هذه الموارد؛ ليس من المفاجئ أنّ الادّخارات الخاصة يجري استثمارها في الخارج أحياناً كثيرة.

في المقابل، كانت دول الخليج الفارسيّ أكثر دعماً للأعمال التجارية الخاصة: العديد من أفراد العائلات الملكية هم متعهّدو أعمال[32]. على الرغم من هذه الاختلافات، ساهمت العوائق أمام الدخول إلى بلدان الخليج الفارسيّ في تقليل عامل الإنتاج. استخدمت حكومات دول الخليج الفارسيّ منح الرُّخَص وإبرام العقود لتفضيل متعهّدي توريدٍ محدَّدين. في الأساس، كانت بعض الحكومات، مثل الحكومة القطرية، قد أصدرت رخصةً واحدةً فقط لخدمات الهاتف المحمول. الشركة التي حصلت على الرخصة أصبحت محتكِرة، فقلّلت من توفير الخدمة للمحافظة على الأسعار مرتفعةً أكثر مما هي عليه في الأسواق التي تحصل فيها المنافسة. لقد واجه المستثمرون الأجانب التمييز، وفي بعض الأحيان، يُمنَعون من الاستثمار في بعض القطاعات المحدَّدة.

إنّ من بين النتائج الإضافية لإجراءات إبرام العقود الحكومية والعوائق الإدارية أمام الدخول، تعزيز الفساد، وهذا يؤدّي إلى مزيدٍ من النقص في عامل الإنتاج. مع أنّ الأعمال التجارية الخاصة في ليبيا ومؤخَّراً، في الجزائر، كانت تواجه صعوباتٍ أكبر في الحصول على تراخيص وفي إجراءات التسجيل مما هو موجودٌ في دول الخليج، إلا إنّ العوائق البيروقراطية أمام الدخول موجودةٌ في كل البلدان، مما يؤخّر النموّ الاقتصاديّ واستخدام العمالة ورأس المال بفعاليةٍ اكبر. على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، يُسمَح للشركات الأجنبية أن تتنافس في ما بينها على العقود الحكومية فقط إذا كانت تعمل مع شريكٍ سعوديّ. لجأت بعض الأعمال التجارية لمنح الرشاوي من أجل الالتفاف على هذه العوائق الإدارية؛ بعض الموظفين الرسميين سعَوا إلى إبقاء هذه العوائق عالية، أو لزيادة التكاليف الإدارية ليتمكنوا من انتزاع هذه الرشاوي بطريقةٍ أسهل.

على حدّ ما ورد في دليل الفساد (Corruption Perceptions Index) الصادر عن منظمة الشفافية العالمية (Transparency International)، احتلّت ليبيا والجزائر المرتبتَين 126 و92 على التوالي من حيث الفساد، بين 180 بلداً شملها الدليل[33]. بحسب الشركات الأجنبية، قلّلت بلدان الخليج من الفساد في السنوات الخيرة. احتلّت المملكة العربية السعودية حالياً المرتبة رقم 80 في العالم، ولكنّ عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة جاءت بنتائج جيّدة، فاحتلّت المراتب 41 و28 و35 على التوالي، كما هو مبيَّنٌ في الشكل رقم 3.11.

العوائق أمام التجارة. كلّ الدول الغنية بالطاقة تملك اقتصاداتٍ صغيرةٍ نسبياً، إما لأنها فقيرة (الجزائر والعراق)، وإما لأنّ الحجم السكانيّ فيها صغير (أكثر الدول المتبقية). وحدها المملكة العربية السعودية تستطيع الزعم أنها تملك اقتصاداً متوسط الحجم على المقياس العالميّ، يتناسب مع عضويتها في مجموعة العشرين (G–20). على ضوء الأحجام الصغيرة لاقتصادات هذه البلدان والميزة النسبية الواضحة التي تتمتع بها من جهة إنتاج النفط والغاز الطبيعيّ، فإنّ المكاسب التي تحصل عليها هذه البلدان من ممارسة التجارة ضخمةٌ ضمنياً.

بالرغم من إمكانية جَني المكاسب من التجارة، فإنّ عدداً من مصدّري الطاقة هم من مؤيّدي حماية الإنتاج

---

[31] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، 2003b.

[32] تشودري، 1997، ص. 171.

[33] يوهانّ غراف لامبسدورف (Johann Graf Lambsdorf)، "دليل الفساد لعام 2006" (Corruption Perceptions 2006)، منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، 6 تشرين الثاني، 2006؛ يوهان غراف لامبسدورف، "دليل الفساد للعام 2007" (Corruption Perceptions Index 2007)، منظمة الشفافية الدولية، 26 أيلول، 2007.

الشكل رقم 3.11
دليل الفساد لعام 2008 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)

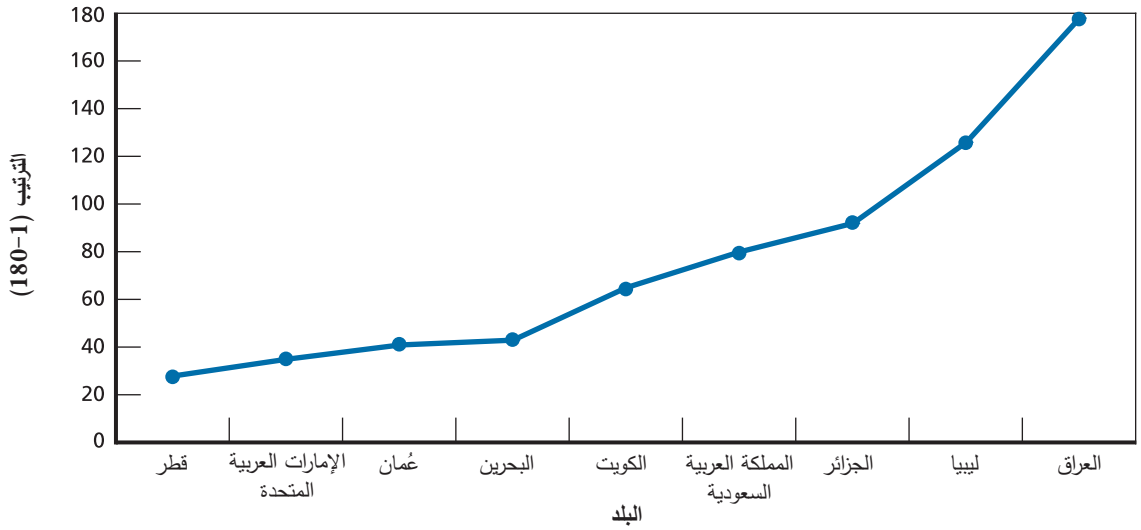

المصدر: يوهان غراف لامبسدورف (Johann Graf Lambsdorf)، "دليل الفساد لعام 2008" (Corruption Perceptions Index 2008)، منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، 22 أيلول، 2008.

RAND *TR912-3.11*

الوطنيّ. الجزائر والعراق وليبيا مراقبون فقط في منظمة التجارة العالمية (WTO). لم تنضمّ المملكة العربية السعودية إلى هذه المنظمة حتى عام 2005. تستخدم كلٌّ من الجزائر وليبيا نظاماً معقَّداً من التعرفات العالية، وترخيص الاستيراد، ونظام الحصص من أجل التحكّم بالواردات. التعرفات العالية المفروضة على الواردات المصَنَّعة صعَّبَت على متعهّدي الأعمال الجزائريين أن يستوردوا المكوّنات اللازمة للتجميع وعمليات التصنيع المحدودة النطاق، مما أعاق نموّ هذه النشاطات. استخدمت ليبيا، وبدرجةٍ أقلّ، الجزائر، نظام أسعار تبادل العملات المتعدّد الطبقات من أجل توجيه التجارة، فهناك سعرٌ للقطاع الخاص وآخر للمشاريع التي تملكها الدولة.

هذه الأنظمة تشوّه القرارات المُتَّخَذَة بشأن الاستيراد والتصدير، فتبعث بإشاراتٍ خاطئةٍ حول ما يجب إنتاجه وما لا يجب، مما يقلّل من فعالية استخدام رأس المال والعمالة. عندما يضطر المصدّرون إلى تحويل أرباحهم بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية، بحسب أسعار الصرف الرسمية الأدنى والتي تأتي بمنافع أقلّ، فإنهم بذلك يدفعون ضريبةً مستترةً على أرباح التصدير، على هيئة الفارق بين ما كان يمكنهم أن يحصلوا عليه من بيع العملة الأجنبية التي اكتسبوها من التصدير بسعر السوق الحرّة من جهة، والسعر الذي يحصلون عليه من الحكومة من جهةٍ أخرى. المستوردون المحظوظون الذين يمكنهم الوصول إلى العملة الأجنبية بأسعار الصرف الرسمية الأكثر ملائمة، يستفيدون بذلك من دعمٍ مستتر. بوسع هؤلاء أن يشتروا السلع من الخارج بثمنٍ أرخص بكثيرٍ مما يتمكن منه منافسوهم الذين يضطرون إلى شراء العملة الأجنبية بأسعار السوق الحرة. إنّ الفوضى في القوانين والتنظيمات التي تضطر الحكومات إلى استخدامها من أجل تفادي المتاجرة – أي بيع العملة الأجنبية التي تمّ شراؤها بالسعر الرسميّ الرخيص، بسعر السوق الحرة الأكثر ارتفاعاً بكثير – تُدخِل طبقةً جديدةً من الكلفة الإدارية وعدم الفعالية.

حاول مصدّرو الطاقة الأكثر كفاءةً في الأداء أن يحفروا مساراً بديلاً. التعرفات في دول الخليج كانت متدنّيةً نسبياً، مع أنّ معظم الحكومات وفّرت الدعم للكهرباء والأرض والماء من أجل تمكين المنتجين المحليين من منافسة المستوردين. البحرين والإمارات العربية المتحدة – دبيّ بالتحديد – تبنّت سياساتٍ تجاريةٍ متحررة جعلت من هذه البلدان مراكز تسوّقٍ في المنطقة. ساهمت هذه السياسات في إحداث نموٍّ سريعٍ في تجارة التجزئة

والجملة، والنقل – بما فيه الشحن عبر البحر والطيران، والتمويل التجاريّ الذي ساعد على تحفيز النموّ في القطاع الماليّ. شجّعت المناطق التجارية الحرة على نموّ التصنيع أيضاً. السياسات الاقتصادية التي تتّبعها دول الخليج تبيّن أنّ الأنظمة التجارية الأكثر انفتاحاً يمكنها أن تحرّك النموّ في ما سوى قطاع الطاقة.

الاستثمارات التي تديرها الدولة والشركات التي تملكها الدولة. جميع حكومات البلدان الغنية بالطاقة استخدمت إيرادات صادرات الطاقة للشروع في برامج استثمارٍ وتصنيعٍ طموحة. الرغبة في مواكبة العصر سيّرت الاستثمارات في محطات توليد الطاقة، والطرق، والموانئ، والإسكان، والمدارس، وأنظمة الماء والصرف الصحّيّ، والمطارات. إنّ معدل عودة رأس المال لم يكن في كثيرٍ من الأحيان، العامل الدافع وراء تصنيف وتقرير أيٍّ من هذه الاستثمارات ينبغي بذلها.

الاستثمار لم يتوقف عند البنية التحتية. أنشأت كل البلدان شركاتٍ تملكها الدولة من أجل الدفع بعملية التصنيع، تراوحت بين الخطوط الجوية مروراً بشركات الإسمنت وانتهاءً بالبتروكيماويات. كانت الحكومات تأمل أن تنوّع اقتصاداتها عن طريق خلق هذه المشاريع، بإيجاد ركيزةٍ للنموّ لم تؤسَّس على صادرات النفط الخام والغاز الطبيعيّ. لمدّةٍ من الزمن، أصبحت هذه الشركات بالإضافة إلى البيروقراطيات الحكومية، أكثر أرباب العمل أهمية. هي ما زالت مكوّناتٍ هامةً في الاقتصاد، وسبباً رئيسيّاً للتراجعات التي عانت منها هذه البلدان في عامل الإنتاج خلال العقود القليلة الماضية.

الاستثمارات الحكومية في الكيانات التي تملكها الدولة غير الطاقة ذهب معظمها هدراً. هذه المشاريع كانت محميّةً بعوائق من التعرفات العالية، والعوائق الرسمية وغير الرسمية على الدخول في وجه الشركات المنافسة ضمنياً، بالإضافة إلى الضمانات الحكومية. بما أن الكيانات التي تملكها الدولة هي من بين أرباب العمل الرئيسيين كما أنها مصادر للمحاباة، فمن شبه المستحيل إغلاقها لأسبابٍ سياسية. تمتّع الموظفون بضمانٍ فعليٍّ لوظائفهم. المدراء لا يَلقون تشجيعاً كبيراً من أجل اتّخاذ القرارات الصعبة؛ في كثيرٍ من الأحيان، الترقية تمليها الروابط العائلية (دول الخليج) أو المحاباة السياسية، لا الأداء. ليس مفاجئاً أن تكون هذه المشاريع قد أصبحت استنزافاً متواصلاً لخزانة الدولة، فأبطأت النموّ بامتصاص الموارد التي كان يمكن أن تذهب نحو استعمالاتٍ مربحةٍ أكثر ضمنياً.

في دول الخليج، وفّرت مصارف الاستثمار التي تملكها الدولة القروض بسهولةٍ لأيّ مشروعٍ ولكلّ المشاريع التي تقدّمَ بها متعهدو الأعمال المحليون. لم تكن هذه المصارف تملك القدرة أو الرغبة لتقييم المشاريع من جهة أهليّتها الائتمانية. في أحيانٍ كثيرة، كانت هذه المصارف ضحيةً للاحتيال أو متواطئةً فيه، عندما كانت الديون التي حُدِّدَ لها هدفٌ معيَّن، مثل البناء الإسكانيّ، تُستَخدَم لغاياتٍ أخرى. في بعض الأحيان، أخذ المقترضون المال وفرّوا. لم تبذل المصارف جهداً كبيراً لاستيفاء ديونها[34].

في هذا العقد، خصخصت دول الخليج بجرأةٍ عدداً من هذه المشاريع التي كانت تملكها الدولة. في عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، بيعَت الحصص في شركات الهاتف التي تملكها الدولة. كذلك بِيعَت حصص المرافق التصنيعية مثل مصانع البتروكيماويات والإسمنت. هذه الشركات شبه الخاصة مازالت تلقى معاملةً مميَّزةً في كثيرٍ من الأحيان من الحكومات المحلية، ولكنها بدأت بمواجهة مزيدٍ من المنافسة وظروف تشغيلٍ أشدّ.

ما هو المشهد المرتَقَب للنموّ الاقتصاديّ في البلدان الغنية بالطاقة؟

لم يكن الأغنياء بالطاقة يملكون المناعة ضدّ الركود العالميّ. دول مجلس التعاون الخليجيّ (GCC) الغنية تلقّت ضربةً قاسيةً بهبوط سعر النفط وانهيار قيمة رصيدها الكبير من الاستثمارات المالية في بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ (OECD) وفي الخليج نفسه. عندما وصلت إلى الحضيض، كانت سوق الأسهم

[34] تشودري، 1997، ص. 237.

الخليجية قد خسرت 58 في المئة من قيمتها[35]. على الرغم من هذه الضربات، من المنتَظَر أن يُبقِيَ الإنفاق المعاكس للدورات الاقتصادية، الذي تمارسه الحكومات المحلية، والنموّ في القطاعات غير النفطية – المجموعة بشكلٍ عامٍّ خارج الركود[36]. يقدّر البنك الدوليّ حصول تسارعٍ طفيفٍ في النموّ عام 2010 والعودة إلى مسار الاتجاه الذي يبلغ فيه النموّ نسبة 4.5 في المئة عام 2011.

سيراً نحو الأمام، من المتوقَّع أن يبقى الناتج الاقتصاديّ، خاصةً ذاك في دول الخليج الأصغر حجماً، مرتبطاً بشكلٍ وثيقٍ بالناتج النفطيّ وأسعاره، بسبب الدور الكبير للنفط والغاز في هذه الاقتصادات. حتى بالنسبة للدول الأكثر كثافةً بالسكان مثل الجزائر والعراق، من المتوقع أن يكون للنفط والغاز أهميةٌ كبيرة. لكنّ صادرات النفط والغاز ستكون ركيزةً للنموّ لا دافعةً له. كما هو مبيَّنٌ في الشكل رقم 3.5، الزيادات المتوقَّعة في إنتاج النفط كبيرة الحجم في العراق وحده. في البلدان الأخرى، يهبط نصيب الفرد من الناتج النفطيّ. حتى في العراق، حيث يُنتَظَر أن يتضاعف الناتج النفطيّ، تفشل الزيادات الكبيرة المتوقعة في الناتج النفطيّ في تمكين البلد من التعويض عما خسره على امتداد ربع قرنٍ مضى من التراجع. في النتيجة، بالرغم من أنّ الطاقة ستستمر في توفير مصدرٍ جاهزٍ من الإيرادات للحكومات، فإنّ مفتاح زيادة المداخيل الفردية سيكون تصحيح أداء هذه البلدان السيّء في مجال تطوير عامل الإنتاج.

الشكل رقم 3.12 يقارن النموّ الضمنيّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ لدى البلدان الغنية بالطاقة في الفترة الواقعة بين عامَي 2010 و2020 تحت سيناريوهَين. في السيناريو الأول، تكون الفرَضية أنّ قيمة إجماليّ الناتج المحليّ هي المعدل المتوسط الذي تمتّع به البلد بين عامَي 2000 و2008.

الشكل رقم 3.12
التغيير في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الغنية بالطاقة بين عامَي 2010 و2020 باحتساب متوسط معدلات النموّ لعام 1990، ومن 2000 إلى 2008

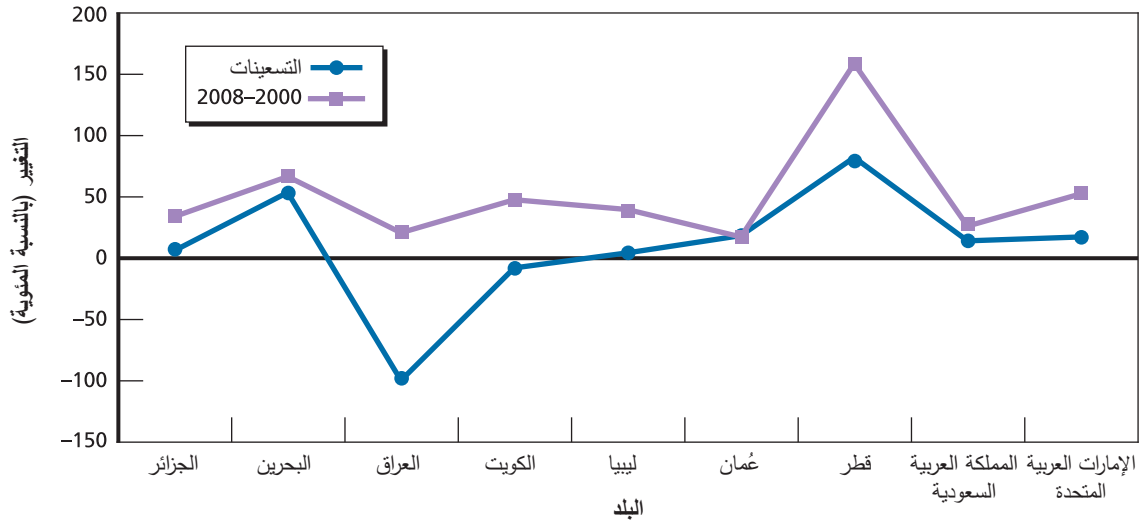

المصدر: حسابات مؤسسة RAND. تقديرات إجماليّ الناتج المحليّ لعام 2008 مأخوذةٌ من صندوق النقد الدوليّ (IMF)، المشهد الاقتصاديّ العالميّ المرتقب: الأزمة والتعافي (World Economic Outlook [WEO]: Crisis and Recovery)، واشنطن، دي.سي.، نيسان 2009، ص. 193–195.

RAND *TR912-3.12*

[35] البنك الدوليّ (World Bank)، "مالية النموّ العالميّ 2009: التخطيط للتعافي العالميّ" *(Global Development Finance 2009: Charting a Global Recovery)*، واشنطن، دي.سي.، 2009، ص. 127.

[36] البنك الدوليّ (World Bank)، 2009، ص. 128.

في السيناريو الثاني، يهبط النموّ إلى معدلات الفترة الواقعة بين 1990 و2000. في كلا السيناريوهَين، يجري احتساب متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ عن طريق قسمة إجماليّ الناتج المحليّ على عدد السكان الذي قدّره المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ. هذه ليست تنبّؤات. الغاية من التمرين هي توضيح الفارق في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، الذي يمكن أن تنتجه بيئةٌ أكثر ملائمةً للنموّ الاقتصاديّ.

الفروقات بالنسبة لأكثر هذه البلدان صارخة. إذا كانت البيئة الاقتصادية ملائمةً للنموّ خلال العقد القادم بنفس الدرجة التي كانت عليها بين عامَي 2000 و2008، سيرتفع متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بين 1.5 و3 في المئة في البلدان الأكبر حجماً. بحسب هذا السيناريو، ستستمر دول الخليج الصغيرة بالتنَعّم بمعدلات نموٍّ مرتفعٍ بصورةٍ تفوق العادة في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، وإن كان هذا الأمر بعيد الاحتمال. لكن، إذا عادت البيئة الاقتصادية في هذه البلدان إلى ما كانت عليه خلال التسعينات، قد تواجه الاقتصادات الأكبر حجماً للأغنياء بالطاقة ضغوطاً اجتماعيةً كبيرة. خلال فترةٍ مازالت فيها القوى العاملة في هذه البلدان تنمو بسرعة، قد يتراوح النموّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ من تراجعٍ بنسبة 0.4 في المئة سنوياً في ليبيا، إلى زيادةٍ بنسبة 1.3 في المئة سنوياً في المملكة العربية السعودية. لن تكون زيادات الناتج في أيٍّ من هذه البلدان كبيرةً بشكلٍ يكفي لتوفير زياداتٍ ملموسةٍ في متوسط الأجور، لاسيما إذا شاركت النساء بنشاطٍ أكبر في القوة العاملة. بالمقابل، المداخيل الفردية البالغة الارتفاع في دول الخليج الأصغر حجماً، مقرونةً بالقدرة على تقليل حجم القوة العاملة الأجنبية، يزوّدان تلك الحكومات بالمعدات اللازمة للمحافظة على النموّ في المداخيل الفردية لمواطنيهم.

على افتراض أنّ هذه البلدان ستستمر في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلّيّ في بيئةٍ دوليةٍ ملائمةٍ لمنتجي الطاقة، ما هو الأمر الآخر الذي ينبغي أن تفعله هذه البلدان للإبقاء على الظروف الملائمة للنموّ؟ أولاً، يجب أن تقلّل هذه البلدان من تشوّه الأسعار عن طريق قطع الدعم المُقَدَّم للمنتجين، وبقدر ما هو ممكنٌ سياسياً، للمستهلكين.

ثانياً، في حالة الجزائر وليبيا، يجب إزالة العوائق أمام التجارة، التي تأخذ صورة التعرفات العالية المتنوعة، والحصص، والأنظمة المتعددة لتبادل العملات، ورُخَص الاستيراد. يجب تقليل العوائق أمام الاستثمار الأجنبيّ. بالنسبة للبلدان التي لم تنضمّ بعد لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، إنّ العضوية في هذه المنظمة من شأنها إضفاء انضباطٍ مفيدٍ في هذه المنطقة. إنّ استمرار التوسع والتكامل في مجلس التعاون الخليجيّ يمكنه تقديم الكثير في مجال زيادة المنافسة وتحسين عامل الإنتاج في الدول الأعضاء.

ثالثاً، العوائق أمام الدخول التي تقف في وجه الأعمال التجارية الجديدة يجب تفكيكها. في الجزائر وليبيا، قد يأخذ هذا الأمر شكل تقليل العوائق الإدارية، مثل إجراءات التسجيل الطويلة والمعقّدَة، والضرائب العقابية المفروضة على الأعمال التجارية، والتنظيمات المعقّدة التي تسهّل عملية طلب الرشاوي على البيروقراطيين. مصارف التنمية التي تملكها الدولة وفّرت قروضاً مدعومةً للمشاريع التي تتمتّع بامتيازٍ رسميّ. إنّ تحميل هذه المصارف مسؤولية زيادة معدلات العوائد الطويلة الأمد، المُعَدَّلَة في ضوء المخاطر إلى أقصى حدودها، أو استثمار إيرادات النفط في صناديق استثمارٍ أو مصارف تابعةٍ للقطاع الخاص، كلّ ذلك سيؤدّي إلى تحسّنٍ كبيرٍ في معدلات العوائد من الاستثمارات، وتطوير فعالية استخدام رأس المال. من شأن هذه الأمور أيضاً أن تضفيَ انضباطاً مفيداً على قرارات الاستثمار من قِبَل قطاع المشاريع، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بمهمة التثبّت بصورةٍ أفضل، من أنّ المنافع المالية الناتجة عن ثروة البلاد من الطاقة ستستمر حتى تستفيد منها الأجيال القادمة. إنّ خصخصة الأصول غير التابعة لقطاع الطاقة حسّنت من الفعالية وأنتجت نمواً أسرع في إيرادات وناتج المشاريع التي كانت تملكها الدولة سابقاً في البلدان العربية التي تجرأت على اتّخاذ هذه الخطوة. إنّ مقاربةً أكثر جرأةً لموضوع الخصخصة من شأنها إنتاج منافع إضافيةٍ من حيث تسريع النموّ في عامل الإنتاج.

كم يُحتَمَل أن تتبنّى حكومات البلدان الغنية بالطاقة سياساتٍ من شأنها تعزيز استخدامٍ للموارد أكثر فعالية؟ كل البلدان تبدي بعض إشارات تحرير السياسات الاقتصادية. الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجيّ خفضت العوائق أمام التجارة والدخول، كما أنها سبق وأسست اتحاداً جمركياً، وهي تدرس اعتماد عملةٍ موَحَّدَة[37]. قامت الجزائر بخطواتٍ كبيرةٍ باتجاه تحرير الأسعار وتقليل العوائق أمام التجارة والدخول في وجه الأعمال التجارية الخاصة منذ أواخر الثمانينات[38]. منذ فترةٍ أقرب، بدأت ليبيا أيضاً بأخذ خطواتٍ باتجاه تحرير سوقها[39]. حافظت الحكومة العراقية على سياساتٍ اقتصاديةٍ أكثر تحرراً بكثيرٍ مما كان عليه الحال في عهد صدّام حسين. لما هو قادم، نتوقّع أن تستمر بلدان مجلس التعاون الخليجيّ في الدفع نحو تحرير الأسواق، والتكامل المناطقيّ، والخصخصة. بسبب سياساتها المالية المحافِظة – باستثناء دبيّ – تمكنت هذه البلدان من الصمود أمام حالة الركود العالميّ بصورةٍ أفضل من معظم بقاع العالم الأخرى. إذا بقيَت أسعار النفط أعلى بشكلٍ ملحوظٍ من مستوياتها المتوسطة خلال التسعينات، فسوف يستمر مواطنو الدول الأصغر حجماً بالتَنَعّم بمستوياتٍ عاليةٍ من المداخيل، ونموٍّ مستمر. لكنّ الدعم سيظلّ يشكلّ مشكلة. قليلةٌ هي الدول الخليجية التي حاولت مغالبة دور الدعم الحكوميّ في اقتصاداتها بصورةٍ جدية.

في الجزائر والعراق وليبيا، المشهد المرتقب لحصولٍ تحريرٍ منَسَّقٍ للسوق يبدو أكثر تلبّداً بالغيوم. بعد 15 عاماً من التحركات لتحرير سوقها، تبقى الجزائر دولةً مصابةً بالفساد، وفيها قيودٌ واسعة الانتشار على أسواق المنتجات ورؤوس المال بالإضافة إلى قطاعٍ عامٍّ كبيرٍ إلى حدٍّ فائقٍ للعادة، بالإضافة إلى أنه غير فعّال. الخطوات الأولى التي اتّخذتها ليبيا باتجاه تحرير سوقها كانت تجريبية وقد أثارت بالفعل معارضةً كبيرةً من داخل الحكومة. إنّ المحَدِّد الجوهريّ للنموّ الاقتصاديّ في العراق سيكون الوضع الأمنيّ، فإذا لم يتدهور الأمن، ستلعب السياسات الاقتصادية دوراً رئيسياً. لقد تركت سلطة الائتلاف المؤقتة والحكومة الانتقالية للحكومة العراقية بيئةً اقتصاديةً حرّةً بشكلٍ مُرضٍ، لكنّ مستويات الفساد الطاغية في ذلك البلد، والدفع الذي تمارسه المجموعات السياسية العديدة في العراق باتّجاه نَيل حصّةٍ من ثروة البلاد النفطية أبطأت النموّ بحيث تُضاف هذه الأمور إلى المشاكل التي يطرحها غياب الأمن بل ويذهب أبعد منها.

أخيراً، لم تستطع أيٌّ من هذه البلدان التعامل بنجاحٍ مع مسألة التوظيف الحكوميّ. ستكون القضية الاقتصادية الضاغطة بشدّةٍ أعلى بالنسبة لهذه الحكومات هي ابتكار حوافز لتشجيع الداخلين الجدد إلى القوة العاملة على البحث عن وظائف خارج الحكومة. حصلت تحوّلاتٌ متواضعةٌ في التوقعات في بعض هذه البلدان، بعد أن أصبح العمل في التمويل الخاص وبعض صناعات الخدمات مقبولاً من الناحية الاجتماعية، ومع هذا، تبقى الحكومة ربّ العمل المفضّل بشكلٍ كاسح. على ضوء هذه الصعوبات السياسية، إننا متفائلون بشكلٍ حذرٍ من أنّ هذه الأنظمة ستستمر في اعتماد سياساتٍ اقتصاديةٍ أكثر اتّزاناً، لكننا لا نتوقع منها أن توقف توظيف المواطنين في بيروقراطيات الدولة المتخمة بالموظفين، أو الشركات التي تتحكم بها الدولة، أو أن تقطع نظام الدعم.

---

[37] أوغو فازانو (Ugo Fasano) وزبَير إقبال (Zubair Iqbal)، "العملة الموَحَّدَة" (Common Currency)، فاينانس أند دِفلوبمنت *(Finance and Development)*، مجلد رقم 39، عدد رقم 4، كانون الأول 2002.

[38] لازار وآخرون (Lazare et al.)، 2003 ، ص. 7.

[39] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: استشارة عام 2003 بخصوص البند رقم IV – تقرير هيئة الموظفين، تصريح هيئة الموظفين، إشعار الإعلام العامّ المتعلق بمناقشة المجلس التنفيذيّ" *(The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya: 2003 Article IV Consultation-Staff Report, Staff Statement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion)*، تقرير البلاد 03/327، تشرين الأول 2003b، ص. 4.

أسواق العمل في البلدان الغنية بالطاقة

موروثات الماضي

عندما كانت فترة الرخاء في أوجها، طوّر الأغنياء بالطاقة أسواق عمالةٍ مجزّأة. المواطنون المتعلمون ضُمِنَت لهم وظائف في القطاع العامّ. في الدول الأغنى، أُعطِيَ العمّال ذوي التحصيل العلميّ الأدنى هم أيضاً وظائف حكومية؛ في الدول الأفقر، مثل الجزائر والعراق، عمِل ذوي التحصيل العلميّ الأقل في الزراعة والقطاع الخاص. تم استيراد العمّال الأجانب لأداء الأشغال التي لا يستطيع المواطنون القيام بها، أو لا يرغبون بذلك. مع حلول منتصف السبعينات، كان العمّال الأجانب قد أصبحوا يشكّلون جزءاً كبيراً من القوة العاملة.

الاتّكال على العمالة الأجنبية منذ البداية برز بشكلٍ طبيعيٍّ في دول الخليج وليبيا. خلال فترة الرخاء النفطيّ، أنفقت الحكومات الإيرادات المتدفّقة على تشييد البنية التحتية، والنقل، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات الشخصية (عاملات المنازل، والطباخون، والسائقون)، والخدمات الحكومية، مثل التربية والتعليم، والرعاية الصحية. التفت أرباب العمل إلى العمّال الأجانب من أجل إشباع الطلب المتنامي على العمالة. في الدول الأقلّ كثافةٍ بالسكان، لم يتمكّن أرباب العمل من العثور على عددٍ كافٍ من الأشخاص الذي يملكون المهارات المطلوبة للقيام بهذه الأشغال. تمّ توظيف عمّالٍ أجانب، كثيرٌ منهم من الدول العربية، ممّن لهم خبرةٌ في مجالات الطبّ والهندسة والإدارة، من أجل إشباع الطلب المتزايد على العمالة الماهرة الذي رافق الرخاء النفطيّ. استخدم الأغنياء بالطاقة الفلسطينيين والمصريين لتعليم أولادهم، وتوفير الرعاية الطبية، وإدارة البيروقراطيات. بالإضافة إلى العمالة الماهرة، تصاعد الطلب بسرعةٍ أيضاً على العمالة التي لا تتطلب مهارة، لاسيما في مجال البناء، وقيادة الشاحنات، وعمليات الشحن والتفريغ، والتجارة. كان المواطنون في أحيانٍ كثيرةٍ يأبون ممارسة هذه المهن، لاسيما الشاقّة من بينها. وجد المتعهّدون أنّ العمّال الأجانب مثابرون بصورةٍ أكبر، كما يمكن الاعتماد عليهم، وهم قابلون للممارسة هذا النوع من العمل، بالإضافة إلى أنّ أجورهم أدنى بشكلٍ ملحوظٍ من العمّال المحليين.

في العراق، أوصَلَت القرارات السياسية إلى استيراد العمّال الأجانب. اجتاحت قوات صدّام حسين إيران عام 1980، فعجّلت بذلك صراعاً دام حتى عام 1988. تمّ تجنيد مئات الآلاف من الرجال العراقيين في الجيش لخوض الحرب. صدّام، الذي كان عازماً على المُضيّ في برامج الاستثمار الوطنيّ، استأجر عمالاً أجانب لبناء الطرق، ومحطات توليد الطاقة وغيرهما من إنشاءات البنية التحتية. عند انتصاف الثمانينات، كان 750 ألف عاملٍ أجنبيٍّ معظمهم من المصريين يعملون في العراق[40].

بما أنّ الأنظمة الإحصائية كانت ماتزال حينها في طور الطفولة، من الصعب الوقوع على بياناتٍ موثوقةٍ على هيئة سلاسل زمنيةٍ في ما يتعلق بالتوظيف. مع هذا، يبيّن عددٌ من المؤشرات أنّ تزايد الطلب على العمالة المحلية والأجنبية على حدٍّ سواء كان مذهلاً خلال هذه الفترة. تضاعف عدد العمّال العرب المهاجرين الذين استخدمهم الأغنياء بالطاقة ثلاث مراتٍ بين عام 1975، حيث بلغوا 1.24 مليون عامل، وعام 1985، حيث بلغوا 3.73 مليون عامل، قبل الأزمة النفطية مباشرة[41]. خلال هذه الفترة، استخدمت المملكة العربية السعودية نسبة الثُّلُثَين من إجماليّ القوة العاملة اليمنية من الذكور، لاسيما في مجال البناء[42].

الاتّكال على العمالة الأجنبية لم يعجّل به الطلب فحسب. كان كثيرٌ من المواطنين يتأنّفون من القيام بما يعدّونه مهناً "قذرة"، ويفضّلون البحث عن وظائف في القطاع العام. هذا التفضيل للوظائف الحكومية شجّعت

---

[40] ريتشاردز ووتربري (Richards and Waterbury)، 1996، ص. 370.

[41] ريتشاردز ووتربري، 1996، ص. 375–372.

[42] تشودري، 1997، ص. 196.

عليه السياسات الحكومية. معظم حكومات الأغنياء بالطاقة حوّلت بعضاً من مكاسبها النفطية غير المتوقَّعة إلى المواطنين، عن طريق ضمان وظائف لهؤلاء في القطاع العام. في تاريخٍ متأخّرٍ هو أوائل التسعينات، كانت أكثر من نصف وظائف المواطنين في الجزائر والبحرين والمملكة العربية السعودية تقع في القطاع العام. الأرقام التي تخصّ الكويت وليبيا، وبقية بلدان الخليج الفارسيّ كانت أعلى من ذلك، فبلغت ما يقرب من نسبة 90 في المئة في حالة الكويت[43]. بما أنّ المواطنين كانوا يتلقّون علاواتٍ حكوميةً للأطفال، كما يحصلون على سكَنٍ وكهرباءٍ مجّانيينَّن، بالإضافة إلى رعاية صحّيةٍ مدعومة، فالإحساس بضرورة العمل كان غائباً في البلدان الأغنى. بالتالي، كان الاهتمام بوظائف القطاع الخاص محدوداً، لاسيما إذا كانت تستتبع ظروف عملٍ غير محببةٍ أو جهداً كبيراً.

أدّت الأوقات الاقتصادية الصعبة في البلدان الغنية بالطاقة خلال الثمانينات والتسعينات، إلى رحيلٍ جماعيٍّ للعمّال الأجانب وتراجعاتٍ في الأجور الحقيقية في القطاع العام. في المملكة العربية السعودية، كان التراجع في التوظيف خلال الأزمة النفطية يبعث على الصدمة. هبط إجماليّ التوظيف من 3.93 مليون في عام 1987 – وهي السنة الأولى التي تتوفّر بشأنها البيانات – إلى 2.50 مليون فقط عام 1995، أي هبوطٌ يفوق الثُّلُث[44]. في أواخر الثمانينات، توقّف العراق عن تشغيل العمالة الأجنبية؛ بحلول التسعينات، كان العراقيون الذين افتقروا يبحثون عن عملٍ خارج العراق، في الخليج الفارسيّ أو بلدان منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ (OECD). طردت ليبيا المصريين وغيرهم من المواطنين الأجانب عام 1995 لما بدا أنه أسبابٌ سياسية، ومن أجل فتح فرصٍ للتوظيف أمام مواطنيها أيضاً. في دول الخليج الفارسيّ الأصغر حجماً، ظلّ العمال الأجانب يستوعبون معظم القوة العاملة مع أنّ أعدادهم انخفضت عمّا كانت عليه في السبعينات والثمانينات. مع ذلك، جرى استبدال بعض المغتربين من ذوي المهارة بمواطنين محليين.

كثيرٌ من الحكومات لم تعد قادرةً على توفير الوظائف لكلّ مواطنيها. في الجزائر، اضطرت الحكومة لإنقاص حصّة أجور القطاع العام من إجماليّ الأجور من نسبة الثلاثة أرباعٍ إلى النصف، بعد أن واجهت قيوداً في ميزانيّتها. سعى الشباب الجزائريّ للحصول على عملٍ في الخارج بسبب الفقر في الفرص في وطنهم. بحلول العام 2001، كان نصف مليون من حملة الجنسية الجزائرية يقيمون في فرنسا بصورةٍ شرعية؛ أما عدد المقيمين غير الشرعيين فكان أعلى من ذلك بكثير[45].

مشاكل الحاضر

يبيّن الشكل رقم 3.13 معدلات البطالة في عددٍ من البلدان الغنية بالطاقة. كما يمكن ملاحظته، أدّت التغييرات في سياسات العمل إلى تراجعاتٍ حادّةٍ في معدلات البطالة في الجزائر. دول الخليج الفارسيّ كانت معدلات البطالة فيها أكثر انخفاضاً من البلدان الغنية بالطاقة والكثيفة بالسكان، لأنّ الكثير من عمّال دول الخليج الفارسيّ قادمون من الخارج. العمالة المغتربة مُسَيطرٌ عليها بإحكام: في معظم الأحيان، توفّر الحكومة رخصةً لمزاولة عملٍ معيّنٍ في شركةٍ محددةٍ لمدّةٍ محدودة، غالباً ما تكون ثلاث سنوات. عندما ينقضي عقد العمل، يتوجّب على العامل والعاملة أن يرجعا إلى بلدهما، ويُسمَح لهما بالعودة فقط في حال الحصول على رخصةٍ جديدة. هكذا، العمّال المغتربون يتمّ توظيفهم بشكلٍ كامل. في المقابل، تُسَجَّل معدلات بطالةٍ عاليةٍ بين المواطنين، لاسيما الذين تخرجوا حديثاً من الثانوية العامة، أو النساء المتزوجات في أواسط العشرينات من العمر، لأنّ هؤلاء يجدون أنه من الصعب العثور على عملٍ يوافق توقّعاتهم أو الظروف التي يرغبون بها للعمل.

---

[43] ريتشاردز ووتربري، 1996، ص. 139.

[44] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، "المملكة العربية السعودية" (Saudi Arabia)، الإحصاءات المالية الدولية *(International Financial Statistics)*، غير مؤرَّخ.

[45] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ (OECD)،" الاتجاهات في الهجرة الدولية: نظام التقارير المستمرة حول الهجرة" *(Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration)*، باريس، 2001.

الشكل رقم 3.13
معدلات البطالة لدى الأغنياء بالطاقة

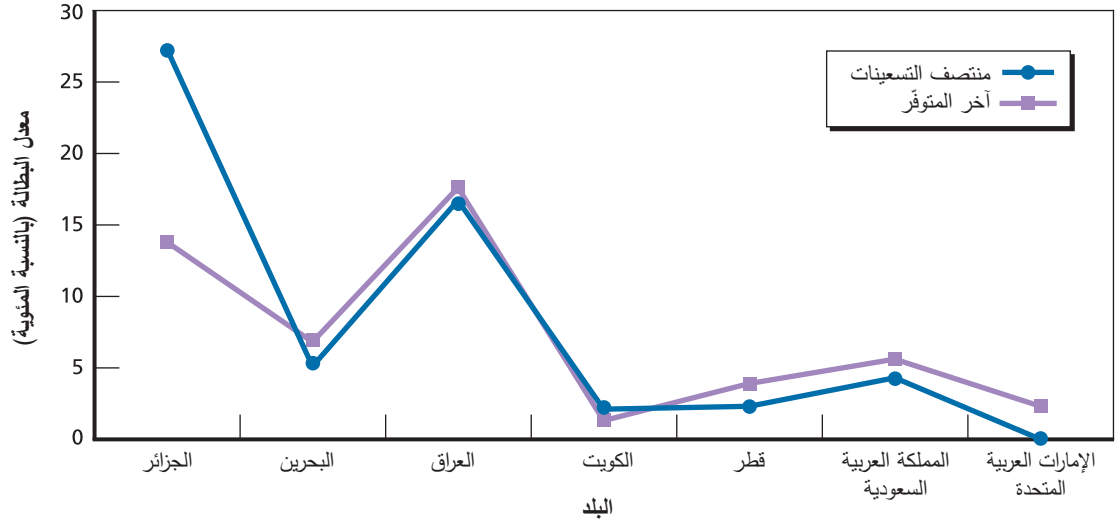

المصادر: بيانات مكتب العمل الدوليّ (International Labour Office) والبنك الدوليّ (World Bank).
ملاحظة: البيانات المُدرَجة تخصّ العام 2007 بالنسبة للمملكة العربية السعودية والجزائر؛ العام 2006 بالنسبة للبحرين والعراق والكويت؛ العام 2004 بالنسبة لقطر؛ والعام 2000 بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

RAND *TR912-3.13*

كلّ الأغنياء بالطاقة يمرّون بفترة تدفّقٍ للداخلين الجُدُد إلى قواهم العاملة، كما تمّ بيانه في الفصل الثاني. يبذل هؤلاء الشباب في أكثر الأحيان وقتاً كبيراً للعثور على عمل. بين الأغنياء بالطاقة، ارتفع عدد المواطنين ممّن هم في سنّ العمل بنسبة 3.3 في المئة سنوياً، بين عامَي 1990 و2006. بين عامَي 2006 و2020، ستستمر المجموعة المكوّنة ممّن هم في سنّ العمل في الارتفاع بنسبةٍ يُقَدَّر أنها 2.4 في المئة سنوياً.

على الرغم من التحدّي الذي يطرحه العدد الكبير للداخلين الجُدُد إلى سوق العمل، فإنّ معدلات البطالة العالية في الجزائر وليبيا قادت إليها مشاكل تتعلق بالهيكلية لا فقط بتدفّق الداخلين الجُدُد. القسم الأكبر من مشكلة البطء في خلق الوظائف من قِبَل القطاع الخاص يمكن اقتفاؤها إلى النظام القانونيّ والقطاع العامّ. فرضت حكومات المنطقة حدّاً أدنى للأجور وقيوداً على طرد وتعيين الموظفين، أدّت إلى صرف الأعمال التجارية عن تشغيل الموظفين، وصرف متعهّدي الأعمال عن الاستثمار. المنطقة بأسرها، بما فيها من أغنياء وفقراء بالطاقة، فشلت في تطوير عددٍ مما يُعتَبَر شركاتٍ كبيرةٍ خاصة، أو في اجتذاب الكثير ممّا هو من نوع الاستثمار الأجنبيّ المباشر[46]. السبب هو نفسه: شركات القطاع الخاص مضطرّةٌ للعراك مع العوائق المرتفعة أمام التجارة، والتكاليف المرتفعة للتعاملات المالية، وعددٌ كبيرٌ من التنظيمات الحكومية المتعلقة بالعمليات التجارية العادية. نتيجةً لذلك، يشكّل التوظيف الذي تقوم به الشركات الكبيرة في القطاع الخاص حصّةً صغيرةً من الحجم العامّ للتوظيف. بالتالي، الداخلون الجُدُد إلى سوق المهن لديهم فرصٌ محدودةٌ أكثر بكثيرٍ مما لدى الشباب في المناطق التي يكون فيها مناخ الأعمال التجارية ملائماً أكثر: يستطيع الخرّيجون انتظار حصول شغورٍ في إحدى وظائف القطاع العام، وفي هذه الأثناء، يعتمدون على ذويهم لتوفير سبل العيش، أو يكدحون في سبيل الحصول على

[46] بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme)، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 *(Arab Human Development Report 2002)*، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليميّ للدول العربية (United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States)، 2002، ص. 87، يتلقّى العالم العربيّ أقلّ من 1 في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

رزقٍ شحيحٍ من الاقتصاد غير الرسميّ، أو يسافرون للعمل في الخارج، ولكنّ فرصهم قليلةٌ في العثور على عملٍ ذي مرتّبٍ في شركةٍ كبيرةٍ خاصة، لأنّ عدداً ضئيلاً من هذه الشركات يشتغل في المنطقة.

كان للتوظيف في القطاع العام عددٌ من التأثيرات المضرّة بالتوظيف في القطاع الخاص. إنّ عدد الموظفين الفائضين عن الحاجة في القطاع العام هو سببٌ أساسيٌّ وراء تراجع عامل الإنتاج. يتمّ توظيف عددٍ أكبر من الأشخاص للقيام بنفس كمية العمل. من أجل دفع رواتب هؤلاء الأشخاص، تحوّل الدولة موارد من استعمالاتٍ أكثر إنتاجيةً ضمنياً، مثل الاستثمار وشراء البضائع أو الخدمات التي ينتجها القطاع الخاص. كما تمّت ملاحظته سابقاً، سمح الإفراط في التوظيف في القطاع العام لموظفي الخدمة المدنية ببذل الوقت من أجل اختراع تنظيماتٍ صُمِّمَت لانتزاع الرشاوي من الأعمال التجارية. إنّ سُلَّم الأجور في القطاع العام يتجاوز في كثيرٍ من الأحيان قيمة الناتج الذي يخلقه الموظفون. بالتالي، تجد الأعمال التجارية في القطاع الخاص أنّ هناك مغالاةٌ في أسعار سوق العمالة الذي يوفّر أفراداً محليين من ذوي المهارة. يستجيب أصحاب هذه الأعمال عن طريق استيراد العمالة أو الفشل في تطوير أنماط عملٍ مربحةٍ ضمنياً. في بعض الأحيان، تكون الأجور الحكومية مقياساً قانونياً لما يكافؤها من أجورٍ في القطاع الخاص، بحيث ترتفع تكاليف الأجور إلى مستوياتٍ تنتفي الأرباح معها ضمنياً.

ساهم توظيف القطاع العام لدى الأغنياء بالطاقة في إيجاد عدم توافقٍ بين عدد المواطنين الراغبين بالحصول على عمل، وما يحتاجه أرباب العمل من حيث الانضباط والجهد الوظيفيّ. في عديدٍ من البلدان الغنية بالطاقة، مازال المواطنون يمتعضون من القيام بأشغالٍ تتطلب العمل اليدويّ. يفضّل الشبان من خريجي الثانوية العامة أو الكليات، البحث عن أماكن شاغرةٍ في الوظائف الحكومية بدلاً من العمل في الوظائف ذات الوضع الأدنى في القطاع الخاص. مع أنّ مستويات التعليم قد تطوّرت، إلّا إنّ الانضباط وبذل الجهد في العمل لم يتطوّرا في كثيرٍ من الأحيان. تملك الحكومات القدرة الكافية للحؤول دون أن يُترَكَ المواطنون ليتدبّروا أمورهم بأنفسهم، ولكنها فشلت في إنتاج زياداتٍ مستدامةٍ في النموّ الاقتصاديّ، يكون من شأنها إيجاد مصادر أكثر استقراراً وإدراراً للأرباح في مجال الوظائف، وخلق زياداتٍ في المداخيل.

الدور الكبير للطاقة في هذه الاقتصادات ليس له بالضرورة تأثيرٌ سيّءٌ على التوظيف. من الصحيح أنّ قطاعات الطاقة التي تتمّ إدارتها بفعاليةٍ ليست من أرباب الأعمال الكبار في كثيرٍ من الأحيان. إنّ استخراج النفط والغاز الطبيعيّ عمليةٌ تستهلك رأس المال بكثافة. عندما يتمّ حفر بئرٍ نفطيّ، وبناء أنظمة التجميع والأنابيب، وتجهيز محطات التصدير، فإنّ العمليات التي تُدار بفعاليةٍ تستخدم عدداً قليلاً من الأشخاص. مع هذا، في العديد من البلدان، القطاعات الاقتصادية الرئيسية تستهلك رأس المال بكثافة. في كندا، يحتاج اثنان من أصناف الصادرات الرئيسية، هما القمح والغاز الطبيعيّ، إلى عددٍ قليلٍ من العمّال. رقائق الكومبيوتر والذُّرة والمواد الكيميائية من الولايات المتحدة، وخامات الحديد من البرازيل، والفحم من أستراليا: كلّها قطاعاتٌ مستهلكةٌ لرأس المال. في هذه الاقتصادات، توفّر قطاعاتٌ أخرى تتطلب الكثير من العمّال النموّ في خلق الوظائف، مثل تجارة التجزئة، وخدمات الأعمال التجارية، والرعاية الصحّية. مشكلة الأغنياء بالطاقة لا تكمن في امتلاكهم لهذه الثروة من الطاقة، بل في أنّ التوظيف والسياسات الحكومية صرفت القطاع الخاص عن التوظيف، وإن فَعَل، فقد مَلأت الوظائف بالعمّال الأجانب.

الفقراء بالطاقة: فرص النموّ الاقتصاديّ

نصنّف البلدان المتبقّية في هذه الدراسة للعالم العربيّ على أنها من الفقراء بالطاقة: مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، وكيانَي الضفّة الغربية وغزّة، واليمن. على الرغم من أنّ بعض هذه البلدان يصدّر الطاقة، فإنّ صادرات البضائع الأخرى، والحوالات النقدية للعمّال، والمداخيل التي تنتجها الخدمات، كلها تلعب أدواراً أكثر أهميةً بكثيرٍ في حساباتها الخارجية مما هو عليه الحال في الدول الغنية بالطاقة. لأنّ هذه البلدان الفقيرة بالطاقة لا تملك ترف إيرادات النفط من أجل دفع كلفة الإنفاق الحكوميّ والتحويلات للشعب، واجهت حكوماتها صعوباتٍ في المفاضلات في السياسات الاقتصادية أكبر من تلك التي واجهتها البلدان الغنية بالطاقة. استجابت بطرقٍ مختلفة، فبدأ بعضها بتحرير الأسواق، بينما استمرّ آخرون في سعيهم الذي تُستَخدَم فيه سياسات الماضي التي تمنح السيطرة للدولة.

في هذا الفصل، نقيّم أداء الاقتصادات الفقيرة بالطاقة، ونقابل بين الأداء الاقتصاديّ لتلك البلدان التي حرّرت أسواقها بجرأةٍ أكبر، والأخرى التي ظلّت الدولة فيها تتدخّل بشكلٍ ثقيلٍ في الاقتصاد. بعد ذلك، ندرس الاختلافات بين السياسات الاقتصادية عبر البلدان محاولين التعرّف إلى الممارسات الأفضل. نختم بمعاينة القضايا والفرص أمام القوة العاملة.

عندما ندرس البلدان الفقيرة بالطاقة في تقريرنا نجد ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ متدنٍّ أكثر لدى الفقراء بالطاقة مما هو لدى الأغنياء بها، لكن، منذ عام 1990، أصبح الأداء الاقتصاديّ للفقراء بالطاقة متفوّقاً على أداء الأغنياء بها.
- أحد مفاتيح النموّ الاقتصاديّ السريع هو الانفتاح على التجارة الخارجية. الأمم الفقيرة بالطاقة التي تملك سياساتٍ تجاريةً أكثر انفتاحاً كان أداؤها أفضل من تلك التي عرقلت تدفّق البضائع والأفكار والتكنولوجيات والممارسات المتَّبَعَة في الشركات عبر الحدود.
- بشكلٍ عام، واجه الفقراء بالطاقة صعوبةً أكبر في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلّيّ؛ تعرّض الكثير من هؤلاء لأزماتٍ في ميزان المدفوعات، تبعها انخفاضٌ حادٌّ في قيمة العملة ومعدلاتٌ عاليةٌ من التضخّم.
- أعاد الفقراء بالطاقة ارتكاب معظم أخطاء الأغنياء بالطاقة في مجال سياسات الاقتصاد الجزئيّ، وبما أنهم لا يملكون إيراداتٍ نفطيةٍ مهمة، كانت النتائج الاقتصادية لعدم تصحيح الأخطاء في السياسات أكثر قسوة عليهم.
- مع هذا، اعتمد بعض الفقراء بالطاقة مقاربةً أكثر جرأةً لإجراء تغييراتٍ في السياسات من أجل تحسين البيئة للنموّ الاقتصاديّ، فبدؤوا بإزالة التحكّم بالأسعار ودعمها، وتقليل العوائق أمام دخول الأعمال التجارية الخاصة، وتحرير التجارة، وخصخصة المشاريع التي تملكها الدولة، وإن لم يفعلوا ذلك بكثيرٍ من الحماس.
- على عكس الأغنياء بالطاقة، لم يتَنَعّم كل الفقراء بالطاقة بنموّ اقتصاديٍّ أسرع بشكلٍ ملحوظٍ بين عامَي 2000 و2008 مما كان عليه هذا النموّ بين عامَي 1990 و2000، لكن، في أيٍّ من السيناريوهات المستقبلية المستخدَمَة، إذا استمرّ النموّ محافظاً على معدلات الماضي القريب، سيتمتع الفقراء بالطاقة بزياداتٍ يُعتَدّ بها في المداخيل الفردية.

- الإصلاح المؤسساتيّ سيكون عاملاً يحدد مستقبل النموّ الاقتصاديّ، لكن، بالنسبة لمعظم الفقراء بالطاقة، سيبقى الأمن الداخليّ والخارجيّ، العامل الأساسيّ المحدِّد للنموّ.
- خلال التسعينات، حصل النموّ السريع في القوة العاملة في زمنٍ من الزيادات المتواضعة في الناتج، مما أدّى إلى هبوط الأجور الحقيقية أو ركودها في كثيرٍ من البلدان؛ اليوم، خلق الطلب المتزايد من جهة الأغنياء بالطاقة على العمالة العربية المغتربة، مقروناً بأداءٍ اقتصاديٍّ محليٍّ أفضل من جهة الفقراء بالطاقة، بيئةً أفضل للتوظيف ونموّ الأجور.
- إنّ مدى الزيادات الحاصلة في النشاط الاقتصاديّ والمداخيل، سيكون له تأثيرٌ حاسمٌ على وُجهة ومدى الضغط الهادف إلى إحداث التغيير السياسيّ.

نناقش هذه النتائج بتفصيلٍ أكبر في ما تبقّى من هذا الفصل.

الأداء الاقتصاديّ للبلدان الفقيرة بالطاقة

الناتج الاقتصاديّ للبلدان الفقيرة بالطاقة

مصر، وهي أكبر بلدٍ في المنطقة وأكثرها كثافةً بالسكان، هي أيضاً صاحبة أكبر اقتصاد؛ يمثّل اقتصادها نسبة 38 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ الكلّيّ للفقراء بالطاقة (الشكل رقم 4.1). المغرب، الذي يحلّ ثانياً بعد مصر من جهة السكان والمساحة، مسؤولٌ عن نسبة 22 في المئة من الناتج ضمن هذه المجموعة. أما اقتصادات الأردن والأراضي الفلسطينية واليمن – التي يقلّ فيها إجماليّ الناتج المحليّ عن 20 بليون دولار أمريكيّ – فهي أصغر من قيمة الناتج عن مدينةٍ أمريكيةٍ نموذجيةٍ يسكنها 500 ألف شخص.

حتى إذا استخدمنا معدلات التبادل التي تلحظ التكافؤ في القوة الشرائية، فإنّ متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ للفقراء بالطاقة ينتشر على طيفٍ أوسع من ذاك لدى الأغنياء بالطاقة. لبنان وتونس بلدان ناميان ذوا

الشكل رقم 4.1
قِيَم إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الفقيرة بالطاقة لعام 2007

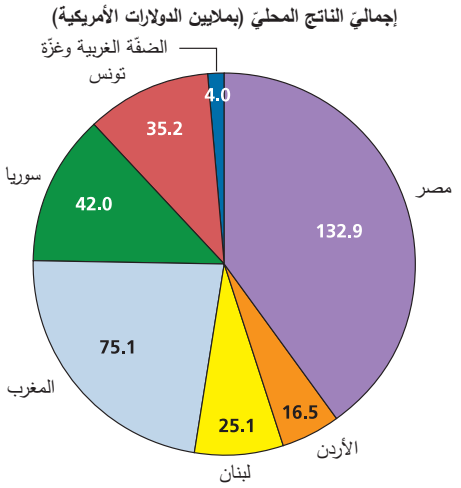

المصدر: تمّ احتساب هذه القِيَم استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF)
ملاحظة: البيانات الخاصة باليمن تعود إلى عام 2005.

RAND *TR912-4.1*

دخلٍ متوسطٍ أعلى. في المقابل، منذ الانتفاضة الثانية، انحدرت الظروف الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية إلى درجة أنّ أفضل تصنيفٍ يمكن منحه للضفّة الغربية وغزّة هو أنهما كيانان ناميان ذوَا دخلٍ منخفض، وكذلك الحال بالنسبة لليمن. تُصَنَّف مصر والأردن والمغرب وسوريا على أنها بلدانٌ ناميةٌ ذات دخلٍ متوسطٍ أدنى.

متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الفقيرة بالطاقة يبقى أدنى بشكلٍ ملحوظٍ من جيرانها الأوفر حظاً على حساب معدلات التبادل في السوق أو تلك التي تلحظ التكافؤ في القوة الشرائية (الشكل رقم 4.2)، ومع هذا فإنّ معظم الفقراء بالطاقة هم أغنى من العراق. إذا وضعنا حالة العراق جانباً، تكون الاستثناءات الوحيدة لبنان، الذي يفوق متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ فيه ذاك في الجزائر، محتسباً على معدلات التبادل في السوق؛ وتونس، التي يفوق متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ فيها ذاك في الجزائر، محتسباً على معدلات التبادل التي تلحظ التكافؤ في القوة الشرائية. الثروة النفطية ترفع المداخيل الفردية في البلدان الغنية بالطاقة بشكلٍ لا يستهان به.

النموّ الاقتصاديّ في البلدان الفقيرة بالطاقة

مع أنّ قِيَم متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ تبقى أدنى، بالإجمال، في البلدان الفقيرة بالطاقة مما هي عليه في البلدان الغنية بالطاقة، إلا أنّ متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ ارتفع بسرعةٍ أكبر بين الفقراء بها مما لدى الأغنياء بها في الفترة الواقعة بين عامَي 1989 و1999. بين عامَي 1999 و2007، جارى النموّ لدى الفقراء بالطاقة ذاك لدى الأغنياء بالطاقة، مع أن النموّ في الأخيرة كان أسرع. معدل النموّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ، على حساب قيمة الدولار عام 2005 سجّل نسبة 1.9 في المئة سنوياً (كما تمّ بيانه سابقاً في الشكل المقابل الذي يمثّل البلدان الغنية بالطاقة، أي الشكل رقم 3.8 في الفصل الثالث). بين عامَي 1999 و2007، كانت المعدلات 3.0 و2.9 في المئة على التوالي. سجّل الفقراء بالطاقة نموّاً اكثر تجانساً. منذ عام 1999، حظيَت كل البلدان، باستثناء الضفّة الغربية وغزّة، بزياداتٍ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بلغت 2 في المئة أو أكثر.

الشكل رقم 4.2

متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الفقيرة بالطاقة

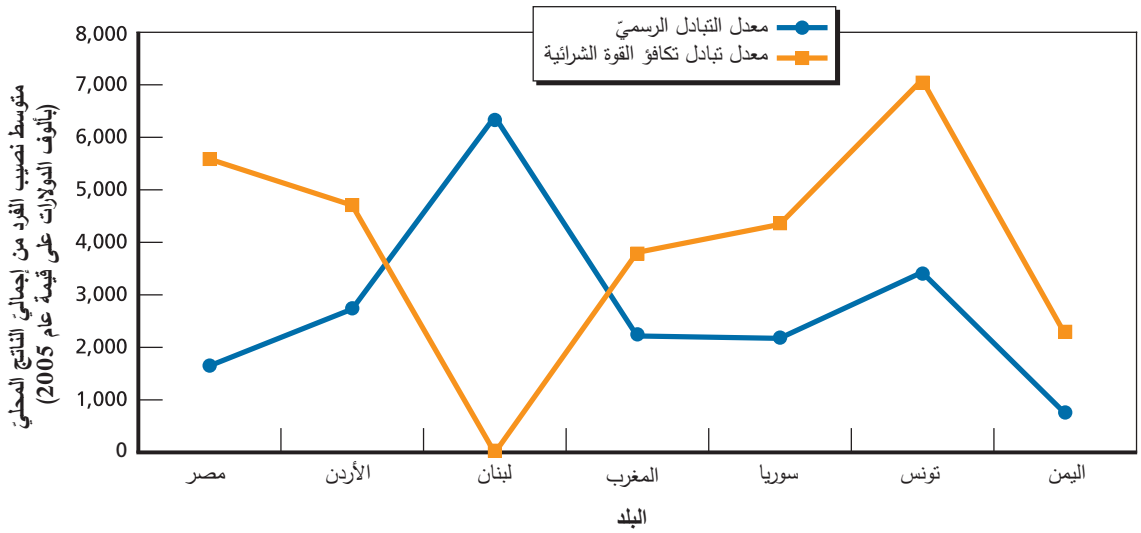

المصدر: تمّ احتساب القِيَم استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF).
ملاحظة: البيانات الخاصة باليمن تعود إلى العام 2005.

RAND *TR912-4.2*

الشكل رقم 4.3

متوسط التغييرات السنوية في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الفقيرة بالطاقة

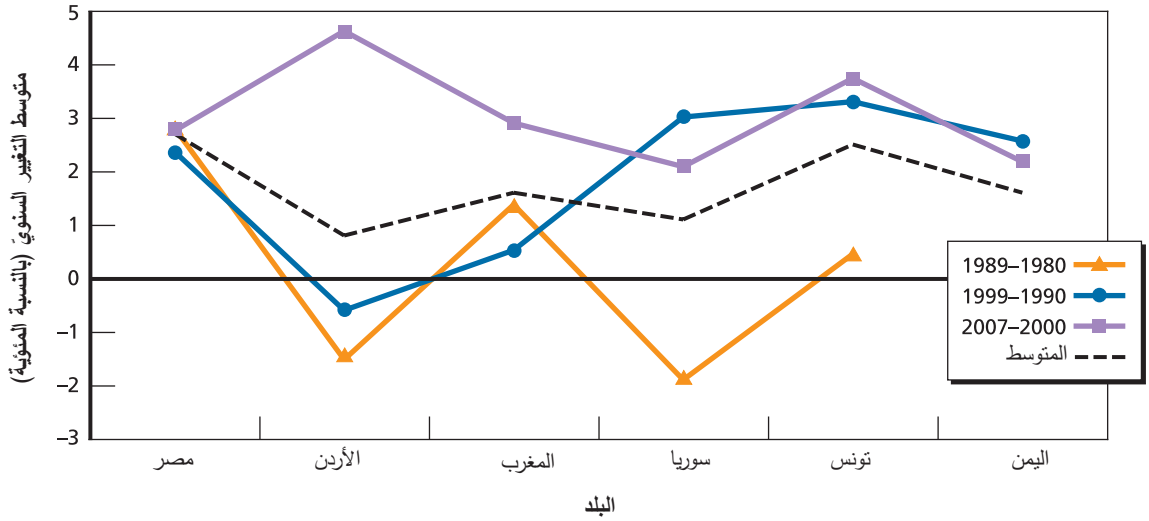

المصدر: تمّ احتساب القيَم استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF).
ملاحظة: البيانات التي تخص مصر تبدأ عام 1982؛ البيانات التي تخص اليمن تبدأ عام 1999 وتنتهي عام 2005.
RAND *TR912-4.3*

على الرغم من الأداء الاقتصاديّ المتفوّق للفقراء بالطاقة منذ عام 1990، فقد أظهرت أنماط النموّ في البلدان الفقيرة والبلدان الغنية بالطاقة اتجاهاتٍ متشابهةٍ على امتداد نصف القرن الأخير، والسبب الرئيسيّ هو الروابط الاقتصادية بين مجموعتَي البلدان هاتَين، وإن كانت التأرجحات الاقتصادية لدى الأغنياء بالطاقة مفرطةً أكثر. في كلا مجموعتَي البلدان، كان النموّ الاقتصاديّ قوياً خلال الخمسينات والستينات، عندما استفادت الدول العربية من التطور في إنجازات التربية والتعليم، والاستثمار في البنية التحتية، وزيادة الصادرات. خلال فترة الرخاء النفطيّ في السبعينات، أصبح النموّ تكافلياً: مع أنّ التجارة الإقليمية داخل العالم العربيّ أدنى بكثيرٍ مما هي عليه في مناطق العالم الأخرى[1]، فإنّ الروابط الاقتصادية الأخرى كانت قوية. أصبحت الدول العربية الفقيرة بالطاقة مصدّرةً كبيرةً للعمالة نحو الأغنياء بالطاقة أثناء فترة الرخاء النفطيّ. دول "المواجهة"، أي تلك التي تملك حدوداً مع إسرائيل، استفادت هي الأخرى من سخاء الأغنياء بالطاقة عندما وفّرت الأخيرة منحاً وقروضاً لدعم جيوش وحكومات جيران إسرائيل الذين يعارضون السلام[2].

هبطت معدلات النموّ في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بحدّةٍ خلال الثمانينات؛ في بعض البلدان، استمرت بالتراجع خلال التسعينات. الأوقات العصيبة في البلدان المصدّرة للنفط خفّضت الطلب على العمالة من الفقراء بالطاقة خفضاً شديداً. لعبت الأحداث الدولية دوراً أيضاً. المصريون الذين تمّ استئجارهم للعمل في العراق أثناء الحرب العراقية–الإيرانية، عندما جرى تجنيد الرجال العراقيين في القوات المسلحة، عادوا إلى ديارهم بنهاية الثمانينات، لأنّ العراق لم يعد قادراً على تحمّل تكاليف خدماتهم. طرد الكويتيون الفلسطينيين بعد حرب الخليج التي وقعت بين عامَي 1990–1991 بسبب تصوّر أنهم يشكّلون خطراً أمنياً، نظراً لأنّ صدّام حسين ربط الحرب بالقضية الفلسطينية. تزايدت صعوبة العثور على عملٍ في المملكة العربية السعودية ودول

[1] رودولف بليفي (Rodolphe Blavy)، "التجارة في المشرق: معاينةٌ تجريبية" *(Trade in the Mashreq: An empirical Examination)*، واشنطن، دي.سي.: صندوق النقد الدوليّ (International Monetary Fund)، الدائرة الشرق أوسطية، ورقة عمل رقم 01/163، 1 تشرين الأول، 2001، ص. 3.

[2] أكبر المتبرعين، مصر، خسرت هذا الدعم عندما وقّعت حكومتها اتفاقية كامب ديفيد. المساعدة الآتية من الولايات المتحدة ملأت الفراغ.

الخليج بالنسبة لليمنيين، بسبب حِياد حكومتهم خلال حرب الخليج (1990–1991)، وهو قرارٌ فسّرته ممالك الخليج بأنه دعمٌ للاجتياح الذي نفّذه صدّام. عانت سوريا من إنقاص المساعدات التي تقدمها دول الخليج على أثر انهيار أسعار النفط في السوق العالمية أوائل الثمانينات، ونقض الولاء من جهة سوريا التي مالت نحو إيران أثناء الحرب الإيرانية–العراقية.

دور التجارة الدولية والتدفقات المالية

أحد مفاتيح النموّ الاقتصاديّ السريع هو الانفتاح على التجارة الخارجية. كل الأمم، وتحديداً تلك التي تملك اقتصاداتٍ أصغر حجماً، تستفيد من المكاسب التي تؤدي إليها التجارة وتدفّق الأفكار والتكنولوجيات والممارسات المتّبعة في الشركات عبر الحدود. بفتح الفرص للتجارة ككتلةٍ واحدة، سيرتفع مستوى الرفاهية لدى المستهلكين، وتتعزّز فرص الأعمال التجارية في زيادة المبيعات والناتج. بسبب الحجم الصغير لاقتصادات الفقراء بالطاقة، سيعتمد النموّ الاقتصاديّ المستقبليّ في هذه البلدان على تمكّنها من بيع البضائع والخدمات في الخارج.

الأرباح الناتجة عن صادرات البضائع والخدمات، والمداخيل الناتجة عن العمالة ورأس المال، بالإضافة إلى الحوالات المالية، تشغل نسبةً من إجماليّ الناتج المحليّ تتراوح بين 43 و101 في المئة في الدول الفقيرة بالطاقة (الشكل رقم 4.4). هذه النِّسَب المئوية ليست مرتفعةً بصورةٍ متميّزة: متوسط النسبة المئوية التي تشكّلها صادرات البضائع والخدمات من إجماليّ الناتج المحليّ في بلدٍ نامٍ تناهز 70 في المئة[3]. في الواقع، النِّسَب المتعلقة بالبلدان سوى لبنان والأردن تقع في الجهة الدُّنيا. على عكس معظم بلاد العالم الأخرى، صادرات البضائع من هذه المجموعة من البلدان هي في كثيرٍ من الأحيان أقلّ أهميةً من صادرات الخدمات. إذا أخذنا صادرات البضائع على انفراد، نجد أنّ نِسَبَ الصادرات إلى إجماليّ الناتج المحليّ منخفضة، إذ تتراوح بين 16 في المئة في حالة لبنان، إلى 43 في المئة في حالة تونس. تعكس النسبة التونسية نجاح مناطق التصدير في

الشكل رقم 4.4

صادرات البضائع، والخدمات، والتحويلات بحسب الحصة التي تمثّلها من إجماليّ الناتج المحليّ لعام 2007

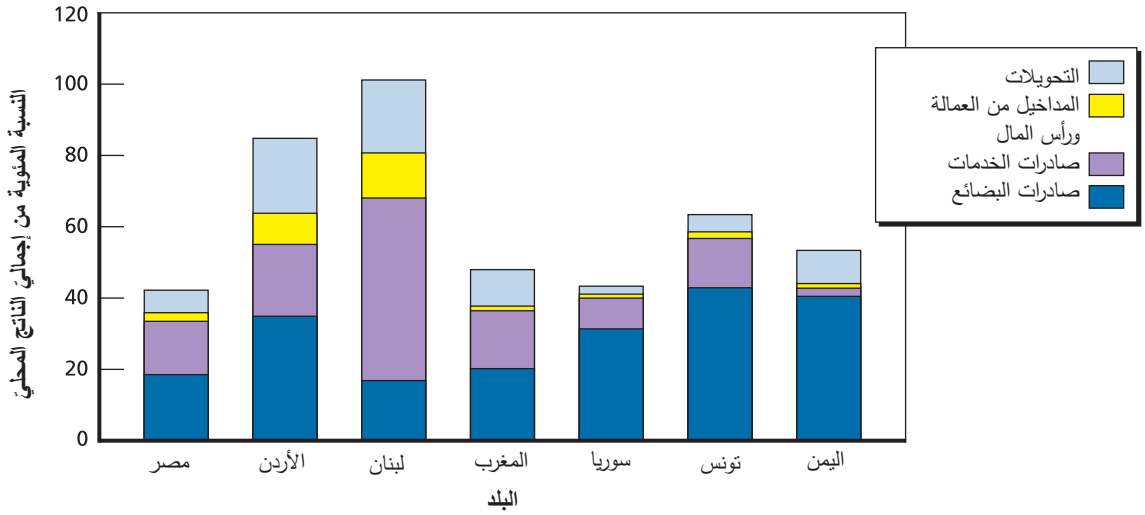

المصدر: تمّ احتساب هذه القِيَم استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF).
ملاحظة: البيانات التي تخص اليمن تعود إلى عام 2005؛ بيانات سوريا تعود لعام 2006.

RAND *TR912-4.4*

[3] بليفي (Blavy)، 2001، ص. 4.

زيادة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبيّ (EU).

أنماط الصادرات من هذه البلدان متجانسةٌ إلى حدٍّ ما. على غرار البلدان الغنية بالطاقة، تميل الصادرات إلى التركّز في عددٍ قليلٍ من المنتَجات: البضائع المصنوعة التي تستهلك عمالةً كبيرة، والتي هي بسيطةٌ نسبياً مثل الملابس والأحذية؛ أو السلع الزراعية والمعدنية مثل القطن من مصر أو الفوسفات من المغرب.

الأداء التجاريّ للفقراء بالطاقة مُقاساً بالحصّة من التجارة العالمية مشابهٌ لأمريكا اللاتينية ولكنه أدنى مما هو عليه في آسيا. كانت حصّة الفقراء بالطاقة من الصادرات العالمية 0.88 في المئة عام 1970، و0.85 في المئة عام 2006. لم يحصل تغييرٌ كبيرٌ في هذا الرقم خلال الأعوام الفاصلة. في المقابل، ارتفعت حصّة آسيا من الصادرات العالمية من 5.7 في المئة إلى 23.0 في المئة خلال الفترة نفسها[4].

مداخيل الخدمات لها أهميةٌ كبيرةٌ في موازين المدفوعات لهذه البلدان، جزءٌ من ذلك يعود إلى عامل الجغرافيا والتاريخ، بينما يعود الجزء الآخر إلى الأداء السيّء في مجال التصدير. السياحة صناعةٌ مهمةٌ بالنسبة لكل الدول الفقيرة بالطاقة، باستثناء سوريا واليمن. دورها المهم له تداعياتٌ اجتماعيةٌ واقتصادية. من جهة، هي توفّر عدداً كبيراً من الوظائف لأفرادٍ يملكون طيفاً عريضاً من المهارات، من مدراء الفنادق إلى المترجمين مروراً بسائقي الجِمال. تولّد السياحة 6 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ في تونس، وتستخدم 13.5 في المئة من القوّة العاملة، بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة[5]. من جهةٍ أخرى، التناقض بين كيفية تصرّف السيّاح الأجانب في عطَلِهم التي يقضونها على الشواطئ، والأعراف الاجتماعية الإسلامية قد يكون صارخاً. مواقع السيّاح كثيراً ما كانت أهدافاً للإرهابيين. بالتالي، إنّ عدداً من هذه الدول، بما فيها مصر والمغرب وتونس معرّضةٌ للإصابة بالضعف في اقتصادها عند حصول الحوادث الإرهابية، كما ثبت من التراجعات الحادّة في السياحة على أثر هجمات الأقصر عام 1997، وكازابلانكا عام 2003.

مبيعات خدمات النقل، وبشكلٍ خاص، رسوم العبور من الضرائب على استخدام قناة السويس في حالة مصر، وضرائب مرور الأنابيب النفطية في حالة سوريا – هي أيضاً مصادر مهمةٌ للأرباح بالعملة الأجنبية. في مصر، وفّرت الضرائب التي أنتجتها قناة السويس 10 في المئة من الدخل الحكوميّ في تاريخٍ غير بعيدٍ هو 2003[6]. لكنّ هذه الضرائب لم تنجح في تحويل مصر إلى دولةٍ "صاحبة دَخْل". مع أنّ هذه الإيرادات تخفّف الضغط الماليّ على الحكومة المصرية، فإنها لم تخلّصها من الحاجة لفرض ضرائب أخرى. في الواقع، مع نموّ الاقتصاد المصريّ تناقصت أهمية ضرائب قناة السويس في تمويل الميزانية الحكومية.

الحوالات المالية من العمالة المهاجرة في أنحاء العالم الأخرى تلعب دوراً كبيراً في الاقتصادات المحلية (الشكل رقم 4.5). في الأردن ولبنان والمغرب، الحوالات المالية توفّر ما يناهز ثُلُث الأرباح من العملة الأجنبية. دول الخليج النفطية هي مصدرٌ مهمٌ لهذه الأموال. أكثر من 20 بليون دولار أمريكيّ يتمّ إرسالها في حوالاتٍ من العالم العربيّ سنوياً؛ المملكة العربية السعودية مسؤولةٌ عن ثلاثة أرباع هذا المجموع تقريباً. المملكة العربية السعودية اليوم هي ثاني أكبر مصدرٍ للحوالات المالية من أيّ بلدٍ في العالم، وهي تلي الولايات المتحدة[7].

---

[4] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، "الإحصاءات المالية الدولية" *(International Financial Statistics)*، سنواتٌ شتّى.

[5] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، تونس: استشارة عام 2003 بخصوص البند رقم IV، تقرير هيئة الموظفين، ملحق هيئة الموظفين، إشعار الإعلام العامّ المتعلق بمناقشة المجلس التنفيذي وتصريح المدير التنفيذيّ لتونس *(Tunisia: 2003 Article IV Consultation- Staff Report – Staff Supplement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Tunisia)*، تقرير البلاد رقم 03/259 (Country Report 03/259)، 2003a، ص. 10.

[6] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، "مصر" (Egypt)، الإحصاءات المالية الدولية *(International Financial Statistics)*، واشنطن، دي.سي.: نيسان 2004a، ص. 372.

[7] ديليب راثا (Dilip Ratha)، "الحوالات المالية للعمال: مصدرٌ مهمٌ ومستقرٌ للتمويل التنمويّ الخارجيّ" (Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance)، التمويل التنمويّ العالميّ 2003 *(Global Development Finance 2003)*، البنك الدوليّ (World Bank)،2003، ص. 157–176. هذا يتوافق أيضاً مع تقارير صندوق النقد الدوليّ (IMF).

الشكل رقم 4.5
التحويلات النقدية الرسمية لبلدانٍ عربيةٍ مختارة، 2005

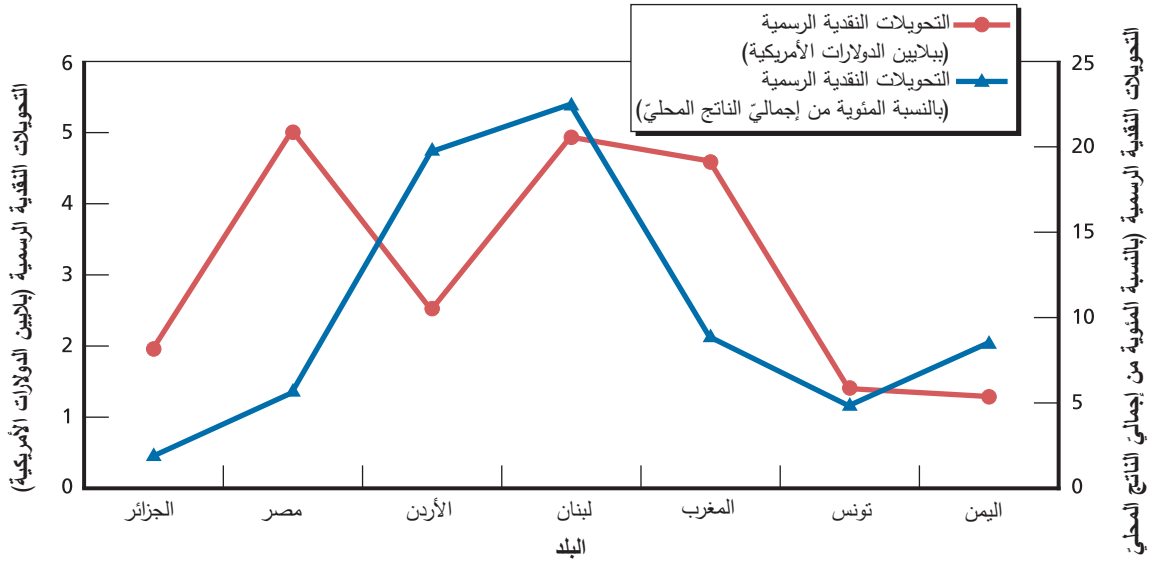

المصدر: البنك الدوليّ (World Bank)، 2007.

RAND *TR912-4.5*

الدور المهم الذي تلعبه الحوالات المالية يعكس العلاقة التكافلية بين الأغنياء بالطاقة والفقراء بالطاقة. المصريون والمجتمع الفلسطينيّ، بالإضافة إلى اليمنيين، زوّدوا الأغنياء بالطاقة بالعمّال المهرة وغير المهرة الذين شيّدوا اقتصادات هذه البلدان وجعلوها مواكبةً للعصر، لاسيما خلال السبعينات وأوائل الثمانينات. مع نهاية الثمانينات، كان أكثر من ثُلُث القوة العاملة في مصر قد عمل في الخارج[8]. المغرب والجزائر، والأخيرة بلدٌ غنيٌّ بالطاقة، استفادتا أيضاً أرباحاً جسيمةً من الحوالات المالية، لكن بالنسبة لهذَين البلدَين، يتوجه المهاجرون نحو أوروبا بدلاً من دول الخليج الفارسيّ. في كل هذه البلدان، يعتمد النموّ الاقتصاديّ المحليّ بشدّةٍ على الطلب الأجنبيّ على العمالة وماينتج عن ذلك من تدفّق الحوالات المالية. من الصحيح أنّ الفقراء بالطاقة يستفيدون من فترات الرخاء لدى الأغنياء بالطاقة، ولكنّ فترات الأزمات مؤلمةٌ بالنسبة لهم. عندما هبط سعر النفط بشكلٍ شديد الانحدار كما حصل في أوائل التسعينات، أو عندما كان الخليج الفارسيّ مستَنزَفاً في صراعٍ اضطرّت الدول الإقليمية فيه إلى التحيّز لأحدٍ دون الآخر، حينئذٍ تلقّت البلدان المصدّرة للعمالة ضربةً قاسية.

المساعدة الأجنبية – إن يكن تلك التي تقدمها بلدانٌ أخرى في المنطقة أو ما يقدمه المانحون الأبعد مكاناً مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ والاتحاد السوفياتيّ السابق – ساهمت أيضاً بشكلٍ ملحوظٍ في اقتصادات العديد من هذه البلدان. في أوائل السبعينات، تلقّت الحكومة الأردنية مالاً من المانحين يكاد يساوي ما جمعته من إيرادات ضرائبها. خلال تلك الفترة، شكّلت المنح الأجنبية المقدَّمة إلى ميزانية الأردن نسبة 6 إلى 8 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ. كان المغرب أيضاً مستفيداً كبيراً من المساعدة الأجنبية.

لماذا كان أداء الاقتصادات الفقيرة بالطاقة ما كان عليه بين عامَي 1980 و2000؟

كما تمّت ملاحظته في الفصل السابق، فإنّ الأمن، والسياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلّيّ، والبيئة المؤسساتية والتنظيمية الفعالة، كلّها محدِّداتٌ مهمةٌ للنموّ الاقتصاديّ. على شاكلة الأغنياء بالطاقة، عانى الأداء

[8] ريتشاردز ووووتربري، 1996، ص. 370.

الاقتصاديّ للفقراء بالطاقة في كثيرٍ من الأحيان من انعدام الأمن، والبيئة الرديئة لمزاولة الأعمال التجارية. إنما، على عكس الأغنياء بالطاقة، واجهت هذه البلدان صعوبةً أكبر بشكلٍ عامٍّ في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلّيّ.

الأمن. تميل اقتصادات الأراضي الفلسطينية ولبنان للتقلّب تبِعاً لمستويات العنف. مع أنّ مفاعيل الانتفاضة الثانية على إسرائيل كانت متجهّمة، إلا إنّ نتائجها بالنسبة للضفّة الغربية وغزّة كانت مروِّعَة. منذ أن بدأت الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000، وحتى انقضاء عام 2002، هبط إجماليّ الدخل القوميّ (Gross National Income [GNP]) الذي يشمل أرباح العمالة الفلسطينية في إسرائيل وغيرها بنسبة 28 في المئة. مقروناً بالزيادة السكانية، كان الدخل الفرديّ عام 2002 أنقَصَ بنسبة الثُّلُثَين من المستوى الذي سجّله في أيلول عام 2000[9]. بالتحديد، ضربت الانتفاضات والتدخّلات الإسرائيلية المتكرّرة قطاع السياحة بشدّة، وهو قطاعٌ رئيسيٌّ بالنسبة للضفّة الغربية.

الاقتصاد اللبنانيّ يحمل أيضاً ندوب الصراع. البيانات الاقتصادية الموثوقة التي تتعلّق بفترات الصراع محدودة، لكنّ ما توفّر منها يبعث على الإحباط. في عام 1974، بلغت صادرات لبنان 1.636 بليون دولار أمريكيّ. بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، هبطت الصادرات بنسبة الثُّلُثَين، فبلغت 546 مليون دولار أمريكيّ فقط. بحلول العام 2002، لم تكن قد أفلحت في العودة إلى مستوى عام 1974 بالقيمة الحالية للدولار؛ بالقيمة الفعلية، كانت صادرات عام 2002 ما تزال أدنى من ثُلُث المستوى الذي بلغته قبل الحرب الأهلية. هاجر 10 في المئة تقريباً من السكان المقيمين في لبنان قبل الحرب خلال الخمسة عشَر عاماً التي تلَت بداية الحرب الأهلية[10].

إنّ التاريخ المضطرب لليمن كان أحد أهم أسباب فقرها. حتى بحسب معدلات التبادل التي تلحظ التكافؤ في القوة الشرائية، فإنّ متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ فيها، البالغ 2,276 دولار أمريكيّ على قيمة الدولار عام 2005 هو أقلّ من نصف نظيره في مصر، وثُلُثَي نظيره في المغرب، وهما الدولتان الأُخريان الأفقر من بين الفقراء بالطاقة. اليمن، التي لم تتوحّد حتى عام 1990، عانت من سلسلة حروبٍ أهلية، اندلع آخرها عام 1994[11]. مع أنّ البيانات المتعلقة بإجماليّ الناتج المحليّ قبل عام 1990 غير متوفّرة، فإنّ القتال المستمر والوضع السياسيّ غير المستقر أبقَيا المداخيل منخفضةً وتسببا بهروب رؤوس الأموال، إذ يفضّل اليمنيون أن يحفظوا في الخارج القليل الذي يملكونه.

الدول الصغيرة الواقعة قريباً من الدول المضطربة تصاب في كثيرٍ من الأحيان بأضرارٍ اقتصاديةٍ جانبية؛ الأردن هو أحد الأمثلة على ذلك. بالرغم من امتلاك الأردن لأحد أفضل سجلات المسار بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلّيّ والجزئيّ، كان متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في الأردن عام 2005 أدنى بنسبة 10.4 في المئة عما كان عليه قبل 23 عاماً. تسبب الحظر التجاريّ الدوليّ الذي فُرِضَ على العراق بعد اجتياحه الكويت بتأثيراتٍ ضاربةٍ على صادرات الأردن. إضافةً إلى ذلك، استوعب الأردن سيلاً من الفلسطينيين الذين طردتهم دول الخليج الفارسيّ بعد حرب الخليج. هؤلاء الأفراد الذين كانوا يوفّرون تدفّقاً كبيراً من الحوالات النقدية، أصبحوا فجأةً عاطلين عن العمل. الإحصاءات المتعلقة بالتحويلات، بما فيها الحوالات النقدية تخبر الحكاية: هبطت التحويلات من الخارج من أكثر من 2 بليون دولار أمريكيّ سنوياً في أوج فترة الرخاء النفطيّ،

---

[9] البنك الدوليّ (World Bank)، "الاقتصاد الفلسطينيّ والفرص للتّعافي: تقرير المراقبة الاقتصادية المرفوع إلى لجنة الارتباط المختصّة" (*The Palestinian Economy and the Prospects for its Recovery: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*)، رقم 1، كانون الأول 2005، ص. 7.

[10] المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ (U.S. Census Bureau)، 2008.

[11] تشودري ، 1997، ص. 301-304.

إلى 1.5 بليون دولار أمريكيّ بنهاية الثمانينات، ثم إلى أقلّ من بليون دولار أمريكيّ عام 1991، وهي السنة التي وقعت فيها حرب الخليج. في عهدٍ أقرب، أصبح كلٌّ من الأردن وسوريا ملاذاً للاجئين الفارّين من العراق. من الصعب تقدير تأثير تدفّق اللاجئين على اقتصاد الأردن بأكثر من القول بأنّ هؤلاء أنهكوا سوق العمالة الأردنية، والخدمات العامة، وسوق الإسكان في عَمّان.[12]

السياسات النقدية والمالية. مع وجود استثناءاتٍ ملحوظةٍ على الجانبَين، ناضَلَت البلدان الفقيرة بالطاقة أكثر من تلك الغنية بها، من أجل المحافظة على سياساتٍ سليمةٍ في مجال الاقتصاد الكلّيّ. بالنسبة للأغنياء بالطاقة، توفّر أرباح صادرات النفط والغاز إيراداً متيناً وركيزةً للتصدير، سهّلَت لهذه البلدان المحافظة على موازينها المالية، وبالتالي، إبقاء التضخّم تحت السيطرة. صادرات الطاقة وفّرت أيضاً للأغنياء بالطاقة نفاذاً أفضل إلى أسواق رؤوس الأموال العالمية خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، بحيث تمكّنوا من الحصول على تمويلٍ إسعافيٍّ أثناء فترات الضغط الماليّ. لم يكن مجال التحرك هذا متاحاً أمام الفقراء بالطاقة. عندما أفلتت الاختلالات في التوازن الماليّ والخارجيّ من السيطرة، عانى معظم الفقراء بالطاقة من أزماتٍ في ميزان المدفوعات، تبِعَها خساراتٌ حادّةٌ في قيمة العملات ومعدلاتٌ عاليةٌ للتضخّم.

خلال السبعينات، لم يكن هناك فرقٌ كبيرٌ في معدلات التضخّم بين الأغنياء والفقراء بالطاقة. لكن، بين عامَي 1980 و1990، حلّقَت معدلات التضخّم لدى الفقراء بالطاقة (الشكل رقم 4.6)، بينما بقيت تحت السيطرة لدى الأغنياء بالطاقة. مما عجّل في التضخّم الذي حصل أثناء الثمانينات، كان الاختلال الذي أصاب موازين الحسابات الجارية والميزانية. على سبيل المثال، وصل التضخّم إلى ذروته في مصر عندما بلغ 24.1 في المئة عام 1986 بعد سلسلةٍ من حوادث العجز في الميزانية بلغت طيفاً نسبته 10 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ، بينما بلغَ العجز في الحسابات الجارية 4 في المئة أو أكثر من إجماليّ الناتج المحليّ. طرَق

الشكل رقم 4.6
متوسط معدلات التضخّم لدى الفقراء بالطاقة

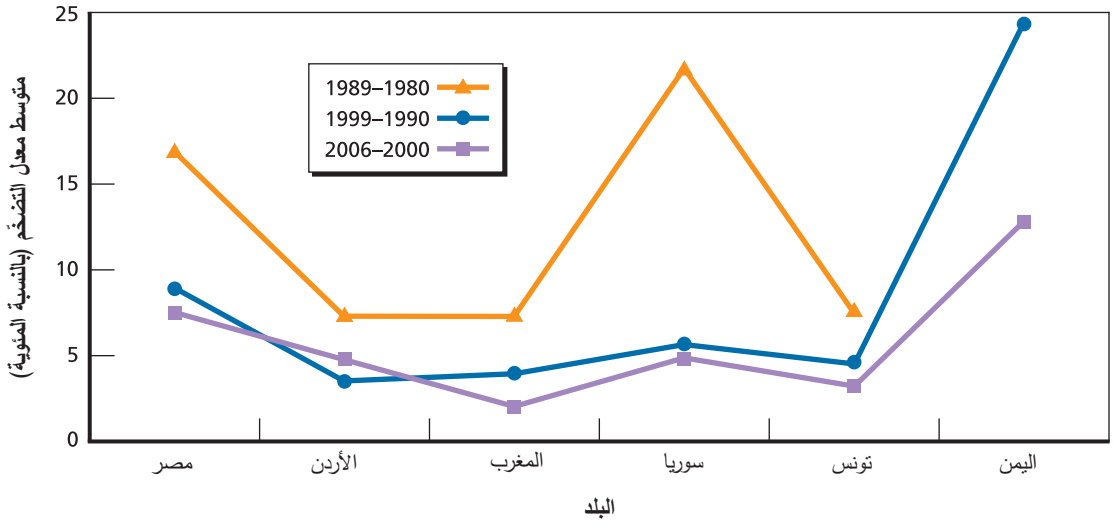

المصدر: تمّ احتساب هذه القِيَم استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF).
ملاحظة: البيانات الخاصة باليمن وسوريا تمتدّ داخل عام 2007.
RAND *TR912-4.6*

[12] باتريشيا فايس فاغن (Patricia Weiss Fagen)، "اللاجئون العراقيون: البحث عن الاستقرار في سوريا والأردن" *(Iraqi Refugees: Seeking Stability in Syria and Jordan)*، الدوحة: معهد دراسة الهجرة الدولية (Institute for the Study of International Migration)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية (Center for International and Regional Studies)، 2007 ، ص. 12–14.

التضخّم حدّ نسبة 60 في المئة في سوريا عام 1987، على أثر نمطٍ مشابهٍ من حالات العجز في الميزانية والحسابات الجارية (الشكل رقم 4.7).

اختارت هذه البلدان اللجوء إلى طباعة النقود من أجل تغطية العجز في الميزانية (ثم تحمّل النتائج التي تتبع هذا الأمر من حيث التضخّم)، لأنها كانت تفتقر إلى القدرة على رفع الإيرادات من الضرائب، والإرادة اللازمة للحدّ من الإنفاق الحكوميّ. خلال السنوات التي بلغ فيها التضخّم الأوج، شكّلت الإنفاقات الحكومية حصصاً من إجماليّ الناتج المحليّ في مصر وسوريا، أكبر بكثيرٍ مما كانت عليه في الأردن والمغرب وتونس، أي البلدان التي اتّبعت سياساتٍ أسلم في مجال الاقتصاد الكلّيّ خلال الثمانينات (الشكل رقم 4.7). بينما كانت حصّة الإنفاق الحكوميّ من إجماليّ الناتج المحليّ في مصر وسوريا أعلى بمكانٍ من 40 في المئة، فإنها كانت تبلغ ثُلُث إجماليّ الناتج المحليّ أو أقلّ في البلدان الأخرى. إنّ الأداء الأفضل في ما يتعلّق بالتضخّم في البلدان الثلاثة الأولى يعود بدرجةٍ كبيرةٍ إلى السياسات المالية الأكثر تقشّفاً: بحلول عام 2006، كانت حصّة الإنفاقات من إجماليّ الناتج المحليّ قد هبطت دون 40 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ في كل البلدان الفقيرة بالطاقة.

سياسات الاقتصاد الجزئيّ: ما الخطأ الذي ارتكبه الفقراء بالطاقة؟ عاود الفقراء بالطاقة ارتكاب معظم أخطاء الأغنياء بالطاقة في مجال السياسات الاقتصادية. العديد من هذه الأخطاء في السياسات لا علاقة لها بالطاقة. لكن، بما أنّ الفقراء بالطاقة تعوزهم الإيرادات الكبيرة من النفط، فقد كانت النتائج الاقتصادية لعدم تصحيح أخطاء السياسات أكثر قسوة.

التحكّم بالأسعار ودعم الأسعار. استخدم الفقراء بالطاقة دعم الأسعار والتحكّم بها كما فعل الأغنياء بالطاقة، لاسترضاء المجموعات السياسية المحلية، وتوفير شبكة أمانٍ اجتماعيٍّ شاملة، مع أنها مكلفة، ولا يستطيعون تحمّل نفقتها. أكبر درجات الدعم وتشوّهات الأسعار ينالها الغذاء، والمنتوجات الزراعية، والطاقة. مع أنّ برامج الدعم الغذائيّ قللت من سوء التغذية، لكنّ كلفة هذا الأمر كانت ضخمة. دعم أسعار الغذاء في المنطقة بشكلٍ عامٍّ مسؤولٌ عن نسبةٍ تتراوح بين 1 و5 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ، وهذا يساوي خُمس الإنفاق

الشكل رقم 4.7
حصّة الإنفاق الحكوميّ من إجماليّ الناتج المحليّ

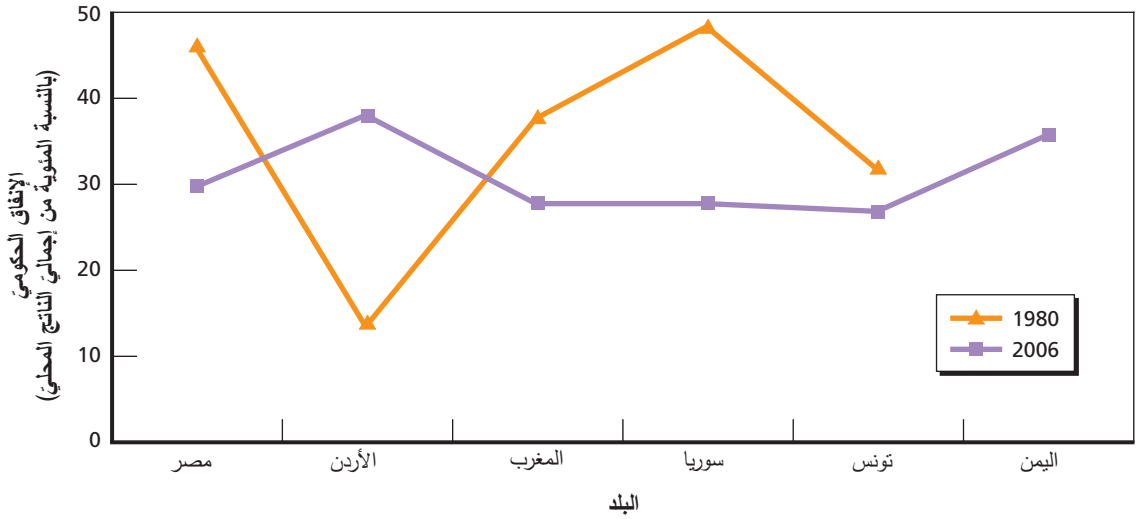

المصدر: تمّ احتساب القِيَم استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدوليّ (IMF).
ملاحظة: البيانات الخاصة باليمن وسوريا تمتدّ داخل عام 2007.

RAND *TR912-4.7*

الحكوميّ الإجماليّ[13]. البرامج مسدَّدةٌ بشكلٍ سيّء: في المتوسط، إنّ نسبة 60 إلى 80 في المئة من الإنفاق على الدعم الغذائيّ في هذه المنطقة استفادت منه المجموعات ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً[14]. نظراً للاحتياجات المالية الأخرى في هذه البلدان، فإن ذلك يُعَدّ تخصيصاً سيئاً للموارد.

التشوّهات السعرية التي تولّدها هذه البرامج تتبعها تكاليف كبيرةٌ في الفرص والمال. مع أنّ التحكّم بأسعار الغذاء والمنتجات الزراعية لدى الفقراء بالطاقة لم يكن بفظاعة البرامج السعودية التي دعمت مزارعي القمح، فإنّ هذا الدعم كان له تأثيراتٌ مضرةٌ على الفقراء بالطاقة كما على الأغنياء بها. في المغرب وتونس، جرَت حماية مزارعي الشمندر السكّريّ والقمح من المنافسة عن طريق فرض تعرفاتٍ عاليةٍ جدّاً، تراوحت بين 84 إلى 157 في المئة بالنسبة للمغرب، بينما يُباع الطحين والسكّر بأدنى من سعر الكلفة. الحكومة تتحمّل الفرق[15]. بسبب التهريب والأشكال الأخرى من التسرّب، تدفع الحكومة أحياناً للمهرّبين السعر المحليّ الأعلى للقمح المُهَرَّب من الخارج، مع ما يسببه ذلك من نتائج سلبيةٍ على الميزانية. إنّ الدعم والتحكّم بالأسعار يولّدان نتائجَ سلبيةً أيضاً على الفعالية الزراعية، وأحياناً، على المداخيل. قد يغرس المزارعون أكثر مما يجب من المحاصيل المدعومة، أو أقلّ مما يجب من المحاصيل الواقعة تحت التحكّم بالأسعار. في النتيجة، تصبح القطاعات الزراعية راكدة، وتفشل في الاستجابة لإشارات السوق المنبعثة من المستهلكين المحليين أو السوق العالمية. هذا الأمر يبعث على القلق لأنّ سكان الأرياف يميلون لأن يكونوا أفقر من قاطني المناطق الحضرية.

يوفّر عددٌ من الفقراء بالطاقة الدعم لمنتجات النفط المكرر، خاصةً وقود الديزل والنفط المستخدم للتدفئة في المنازل. مقدار هذا الدعم كان كبيراً في حالات مصر والأردن وسوريا، حيث سجّل عدّة نقاطٍ مئويةٍ من إجماليّ الناتج المحليّ[16]. هذا الدعم يشجّع على استهلاك المنتجات المدعومة، وهذه المنتجات يجب استيرادها، كما في حالة الأردن ومؤَخَّراً، مصر. في بعض الأحيان، تمّ تحديد أسعارٍ متدنيةٍ لدرجة أنّ بائعي الجملة أصبحوا يتواطؤون في تهريب وقود الديزل الذي جرى استيراده بأسعارٍ عالية، وبيعه بالأسعار المحلية المدعومة – إلى بلدانٍ مثل تركيا، حيث الأسعار أكثر ارتفاعاً بكثير. رفعت الحكومة المصرية أسعار الوقود بنسبةٍ تراوحت بين 25 و90 في المئة عام 2006، في مقابل معارضةٍ شعبيةٍ كبيرة[17]. أعادت الحكومة المغربية ربط أسعار الوقود المحلية بسعر النفط في السوق العالمية، وأصبح بذلك انكشافها الماليّ محدوداً بتوفير الدعم للوقود[18].

يختلف الأمر في الولايات المتحدة، حيث يعني انتشار امتلاك السيارات أنّ تخفيض أسعار البنزين يفيد الشرائح ذات الدخل الأدنى، عما هو عليه في مصر، حيث ما يزال اقتناء السيارات متركّزاً بين الأشخاص

---

[13] البنك الدوليّ (World Bank)، "برامج دعم غذاء المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" *(Consumer Food Subsidy Programs in the MENA Region)*، واشنطن، دي.سي.، التقرير رقم 19561-MNA، 12 تشرين الثاني، 1999، ص. 10.

[14] البنك الدوليّ (World Bank)، 1999، ص. ii.

[15] البنك الدوليّ (World Bank)، 1999، ص. 11.

[16] كريم أ. نشاشيبي (Karim A. Nashashibi)، "الإيرادات المالية في البلدان العربية جنوب المتوسط: نقاط الضعف والقدرة الكامنة على النموّ" *(Fiscal Revenues in South Mediterranean Arab Countries: Vulnerabilities and Growth Potential)*، واشنطن، دي.سي.: صندوق النقد الدوليّ (International Monetary Fund)، ورقة عمل رقم 02/67، نيسان 2002، ص. 15.

[17] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، "جمهورية مصر العربية: استشارة عام 2007 بخصوص البند رقم IV – تقرير هيئة الموظفين، تصريح هيئة الموظفين، إشعار الإعلام العامّ المتعلق بمناقشة المجلس التنفيذيّ وتصريح المدير التنفيذيّ لجمهورية مصر العربية" *(Arab Republic of Egypt: 2007 Article IV Consultation – Staff Report, Staff Supplement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt)*، واشنطن دي.سي.، تقرير البلاد رقم 07/380 (Country Report 07/380)، كانون الأول 2007b، ص. 11.

[18] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، "المغرب: استشارة عام 2007 بخصوص البند رقم IV – تقرير هيئة الموظفين، تصريح هيئة الموظفين، إشعار الإعلام العامّ المتعلق بمناقشة المجلس التنفيذيّ وتصريح المدير التنفيذيّ للمغرب *(Morocco: 2007 Article IV Consultation – Staff Report, Staff Supplement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Morocco)*، واشنطن دي.سي.، تقرير البلاد رقم 07/323 (Country Report 07/323)، أيلول 2007a، ص. 9.

الأثرى؛ في مصر، الموسرون هم من يستفيد من الدعم المُقدَّم على أسعار البنزين. العائلات المصرية الأعلى دخلاً، والتي تبلغ نسبتها 2 في المئة، تتلقّى معدلاً يبلغ 1,800 جنيه مصريّ سنوياً (320 دولار أمريكيّ تقريباً) على هيئة دعم للوقود في ذاك البلد، ويهبط هذا الرقم إلى 234 جنيه مصريّ فقط (42 دولار أمريكيّ تقريباً) للعائلة، بالنسبة للمجموعات ذات الدخل الأدنى[19].

العوائق أمام الدخول. إنّ الفقراء بالطاقة ليسوا أصحاب سجلّ مسارٍ ممتازٍ في ما يتعلّق بتحفيز نشاط القطاع الخاص. بسبب استخدام الحكومات للتوظيف الحكوميّ كملاذٍ أوّل لتوفير الأشغال للداخلين الجدد إلى سوق العمل، أصبحت إدارات الدولة متخمة. بما أنّ العمل الحقيقيّ الذي يضطر موظفو الخدمة المدنية لممارسته قليل، أصبح ملحوظاً أنّ هؤلاء يستعملون مناصبهم لعرقلة إجراءات التسجيل، ويوجدون تفتيشاً لا مبرر له، أو يقومون بتدقيقٍ ضريبيّ. للتمكّن من المرور عبر عمليات التفتيش هذه، تدفع الأعمال التجارية الخاصة الرشاوي. ولأنّ النظام القضائيّ فاسدٌ وغير فعّالٍ في أكثر الأوقات، فالمحاكم لا تمثّل وسيلة إنصاف فعّالةٍ بالنسبة للأعمال التجارية الخاصة؛ يمكن أن تمتدّ الدعاوى لعشرات السنين. إنّ مقاومة التغيير في هذه البيروقراطيات أمرٌ مذهل. يُنقَل أنّ وزيراً مصرياً طلب أن يبقى أكثر الموظفين لديه في منازلهم (ويتلقّون رواتبهم) لأنهم لم يكونوا يقومون بأيّ عملٍ منتجٍ أثناء ممارستهم وظائفهم. عندما أصبح هؤلاء الموظفون بمواجهة خسارة الدخل الذي يكسبونه من الرشاوي، ثاروا. الوزير تمّ طرده باقتضاب.

من أجل إنفاذ التحكّم بالأسعار وتوفير الدعم، اضطرّت الحكومات لوضع أدواتٍ تنظيميةٍ كبيرةٍ في محاولةٍ لتفادي "تسرّب" الدعم إلى جهاتٍ غير مستحقة. إنّ ما يستتبع ذلك من تحكّمٍ بالتجارة، لاسيما الواردات، يفرض تكاليف كبيرةً على معاملات القطاع الصناعيّ الخاص، ويؤدي أحياناً إلى إغلاق نشاطات القطاع الخاص. على سبيل المثال، تجارة الحبوب مقيّدةٌ في العديد من البلدان الفقيرة بالطاقة بتنظيماتٍ على درجةٍ من الثقل، بحيث يندر الإدخال أو الإخراج عن طريق شركات القطاع الخاص.

كما في البلدان الغنية بالطاقة، يميل التعاقد الحكوميّ إلى تفضيل الشركات صاحبة الصلات، مما يحول دون المنافسة ودخول الأعمال التجارية الجديدة. سوريا ومصر على الأخص، صعّبتا على الشركات الجديدة دخول الأسواق، لاسيما تلك التي تقتضي رُخَصاً حكوميةً أو تقوم بتوريداتٍ حكومية، لأنّ المورّدين التقليديين منغرسون بشكلٍ راسخ.

مع أنّ بعض البلدان تعاني من الفساد أقلّ من غيرها، فإن البلدان الفقيرة بالطاقة – باستثناء الأردن وتونس بشكلٍ جزئيّ – لم تكن أماكن يسهل فيها القيام بالأعمال التجارية، كما يظهر من التصنيف الذي منحتها إياه منظمة الشفافية الدولية (الشكل رقم 4.8). مصدّرو النفط الأصغر حجماً في الخليج الفارسيّ أحرزوا درجاتٍ أفضل بكثيرٍ من معظم الفقراء بالطاقة.

الضرائب عاملٌ يُضاف إلى عوامل تأخير النموّ في القطاع الخاص. بما أنّ هذه البلدان لا تتمكّن من الحصول على إيراداتٍ كبيرةٍ من صادرات النفط، يصبح فرض الضرائب على نشاطات القطاع الخاص مفصلياً في ما يَرِدُ إلى الميزانية. هذه الضرائب صُمِّمَت بحيث تكون معقَّدَةً لأنّ مفتّشي الضرائب يتلاعبون بالنظام سعياً وراء الرشاوي.

قوانين العمل الصعبة هي أيضاً تؤخّر نموّ القطاع الخاص. تتردّد الشركات الخاصة في التوظيف أثناء أوقات الرخاء، إذا كانت ستواجه عوائق قانونيةً أمام تقليص حجم قوّتها العاملة في الأوقات العسيرة. في بلدانٍ عديدة، تستجيب الشركات للقيود على طرد الموظفين عن طريق إبرام تعاقداتٍ فرعية، أو البحث عن طرقٍ غير قانونيةٍ لتفادي إجراء عقود توظيفٍ رسمية. في أحيانٍ أخرى، تختار هذه الشركات أن توظّف عدداً من

[19] شيرين عبد الرازق (Sherine Abdel-Razek)، "كلفة إعداد الميزانية" (The Cost of Budgeting)، الأهرام الأسبوعيّ *(al-Ahram Weekly)*، 19 حزيران، 2008.

الشكل رقم 4.8
تصنيف مراتب الفساد

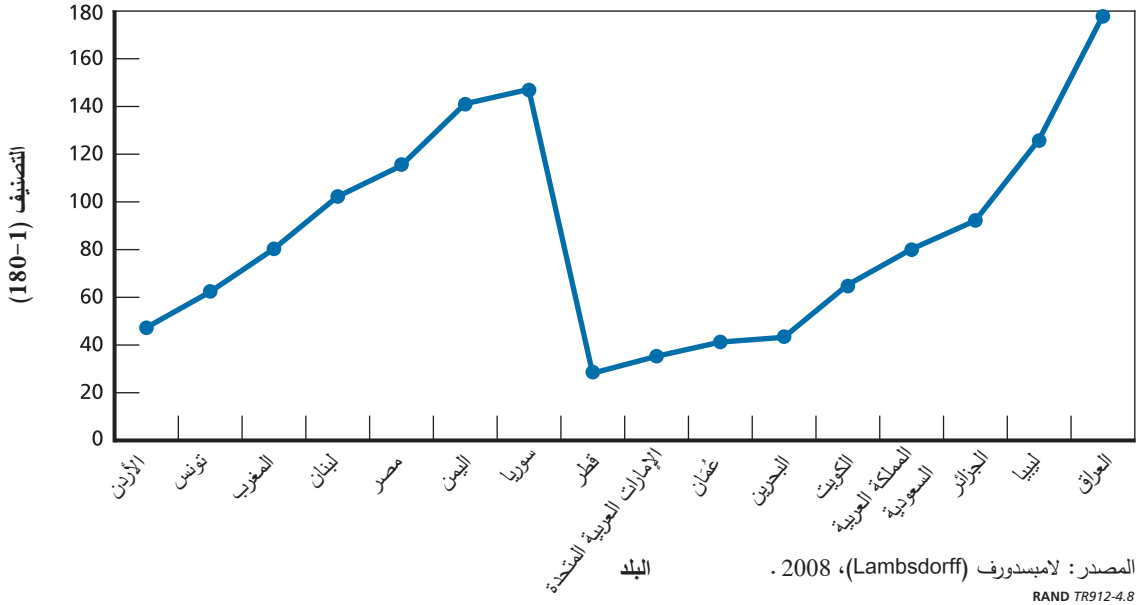

المصدر: لامبسدورف (Lambsdorff)، 2008 .
RAND *TR912-4.8*

الأفراد يقلّ عما كانت لتوظفه في ظروفٍ أخرى[20].

العوائق أمام التجارة. إنّ حصّة الصادرات المتدنّية نسبياً من إجماليّ الناتج المحليّ ومن الأرباح الخارجية في أكثر هذه البلدان نتجت عن السياسات التجارية التي تأتي بنتائج سلبية. منذ الستينات، قامت معظم بلدان المنطقة بحماية أسواقها المحلية بشدّة. عندما تفعل البلدان ذلك، فإنها تعرقل نموّ الصادرات. يصبح من الصعب على المصدّرين أن يستوردوا المكوّنات والمواد التي يحتاجون إليها لجعل منتجاتهم قادرةً على المنافسة. التعرفات والحصص والعوائق الإدارية تجعل السوق المحلية أكثر جاذبيةً وتصرِف الشركات الأجنبية والمحلية عن الاستثمار في صناعات التصدير؛ نموّ الصادرات يعاني من جرّاء ذلك. لقد اتّبعت مصر سياساتٍ حمائيةٍ شديدةٍ حتى أوائل التسعينات، وهي مثلٌ على نتائج هذه السياسات. نَمَت صادرات مصر بالدولار نسبة 1.8 في المئة فقط بين عامَي 1980 و1990، مما يُعَدّ أداءً بائساً بالفعل.

استخدمت هذه البلدان نظاماً معقّداً من العوائق لحماية الصناعات المحلية، أو لتوفّر للمستوردين المفضَّلين قدرةً خاصةً على النفاذ إلى الأسواق المحلية؛ يشمل هذا النظام رُخَصَ الاستيراد، وحصص الاستيراد، والتعرفات العالية، وأنظمة معدلات التبادل المتعددة. تصاريح وحصص الاستيراد هي أشدّ وسائل التحكّم بالواردات خرقاً وعرضةً للفساد، فهي تسمح للحكومة بانتقاء واختيار الشركة التي ستقدر على الاستفادة من البيع في السوق المحلية المحمية، عن طريق سَوق التصاريح والحصص إلى الشركة التي تختارها الحكومة.

التعرفات مصدرٌ يُعتَدّ به للإيرادات الحكومية بين الفقراء بالطاقة، فهي تشكّل أكثر من نصف الإيرادات الحكومية في لبنان، وخُمس إلى ثُلُث الإيرادات في معظم البلدان الأخرى.[21] كانت التعرفات عاليةً وفيها اختلافاتٌ

---

[20] ب. – ر. أجينور (P.– R. Agénor)، م. ك. نابلي (M. K. Nabli)، ت. يوسف (T. Yousef)، و هـ. ت. جِنسِن (H. T. Jensen)، "الإصلاحات في سوق العمل، والنموّ، والبطالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدّرة للعمالة" *(in Labor-Exporting Countries in the Middle East and North Africa Labor Market Reforms, Growth, and Unemployment)*، البنك الدوليّ (World Bank)، ورقة عملٍ في أبحاث السياسات رقم 3328، حزيران 2004، ص. 18.

[21] نشاشيبي (Nashashibi)، 2002 ، ص. 11.

كبيرة، إذ كانت الحكومات تسعى للحصول على الإيرادات وحماية الأسواق المحلية المفضَّلة في وقتٍ واحد.

التعرفات العالية والتي تحمل اختلافاتٍ كبيرةً في ما بينها شوّهت الإشارات التي يتلقاها متعهّدو الأعمال المحليون بخصوص ما ينبغي أن ينتجوه. مثلاً، التعرفات الشديدة الارتفاع على السيارات في مصر شجّعت على خلق أشغال "مفكّ البراغي": وهي مقراتٌ للتجميع المحليّ، تستورد سياراتٍ مفكّكة، فتثبّت القطع ببعضها، ثم تبيع المركبة في السوق المحلية بضِعف سعر الجملة لسيارةٍ جديدةٍ مستوردةٍ قبل التعرفات. هذه الأشغال تدمّر القيمة لأنّ كلفة التجهيزات قد تكون أعلى من كلفة مركبةٍ مجَمَّعةٍ بشكلٍ كامل. إنّ اختيار عددٍ قليلٍ من التعرفات المنخفضة نسبياً لكل السلع، يقلّل من تشويه إشارات السوق التي تسببت بها التعرفات.

استخدمت كثيرٌ من البلدان الفقيرة بالطاقة أنظمة معدلات التبادل المتعددة الطبقات من أجل لجم كلفة الواردات التي تسبب الحرج السياسيّ. سوريا صاحبة تقليدٍ طويل الأمد في هذا المجال. بتحديد معدلٍ أدنى من معدل السوق، إن يكن هذا المعدل حُدِّدَ في أسواقٍ مرَخَّصةٍ رسمياً أو في الشارع، تشوّه الحكومات الإشارات السعرية التي يتلقاها المصدّرون والمستوردون، مما يؤدّي إلى تخصيصٍ خاطئٍ للعملة الأجنبية وانخفاضٍ في مستوى الرفاهية. أنظمة معدلات التبادل المتعددة توفّر دعماً مبطّناً للمستوردين الذين تمكنوا من شراء الواردات بثمنٍ أرخص مما كانوا سيدفعونه لو أنهم اشتروا العملة الأجنبية بسعر السوق. المصدّرون يواجهون ضرائب ضمنيةً لأنهم يحصلون على مالٍ أقلّ مما كانوا سيحصلون عليه بحسب معدلات التبادل في السوق. بالتالي، يفقد المصدّرون الرغبة في البيع في الخارج، بينما لا يُشَجَّع المستوردون على البحث عن بدائل محليةٍ أقل كلفة. أنظمة معدلات التبادل هذه تخلق أيضاً مجالاتٍ للارتشاء عندما يقوم المصدّرون والمستوردون برشوة الموظفين الحكوميين لاستحصال إذنٍ ببيع أو شراء العملة الأجنبية بالسعر الأكثر مؤاتاة. أحد أسباب استمرار هذه الأنظمة هو أنّ البيروقراطية ترغب في المحافظة على مصدر الرشاوي هذا.

الاستثمارات التي تديرها الدولة والشركات التي تملكها الدولة. مثل ما فعل الأغنياء بالطاقة، بدّد الفقراء بالطاقة الموارد على الاستثمارات التي تديرها الدولة وعلى الشركات الصانعة للخسائر، والتي تملكها الدولة أيضاً. مع أنّ هناك اختلافٌ في أنواع الصناعات ومشاكل التشغيل، إلا إنّ القصص على امتداد المنطقة هي نفسها. المصارف التي تملكها الدولة، أو المصارف التي لها صِلاتٌ بالدولة أو صاحبة العلاقات السياسية، هي المشكلة الكبرى. تأخذ هذه المصارف مال المودِعين وتُقرِضُه إلى أفرادٍ من ذوي العلاقات السياسية، أو إلى مشاريع تملكها الدولة. وكثيرٌ جداً ما تكون هذه المشاريع مُعَدَّةً بشكلٍ سيّء، ومُخَطَّطٌ لها بشكلٍ سيّء، ثم تتمّ إدارتها بشكلٍ سيّء. بما أنّ هذه المشاريع غير مربحة، يعجز المقترِضون عن وفاء ديونهم. بدورها، المصارف تعوزها الأرصدة لإرجاع المال إلى المودِعين. في سبيل اتّقاء حدوث انهيارٍ ماليٍّ في البلد، تتدخّل الدولة، فتستبدل ديون الشركات المتعسّرة بسنداتٍ حكومية، ثم تغلق المصرف أو تعيد رسملته. يتضرّر الاقتصاد من سوء تخصيص رأس المال الشحيح، وتعاني الميزانية من تكاليف خدمة الديون الحكومية ذات المستوى الأعلى.

المشاكل المتعلقة بالمصارف التي تتحكّم بها الدولة متفشّيةٌ في المنطقة، وتكاليف إنقاذها كبيرة. خلال عام 2002 في تونس، كانت المصارف التي تملكها الدولة تمسك بأكثر من نصف القروض غير العاملة؛ اضطرّت الدولة لإمداد هذه القروض (أي إنها اضطرت لتغطية بعض خسائر هذه القروض)[22]. في مصر، الديون المتعسّرة للمشاريع التي تملكها الدولة تُثقِلُ على المصارف التي تملكها الدولة.

المشاريع التي تملكها الدولة هي المسؤولة عن مشاكل المصارف التي تملكها الدولة. لعبت المشاريع التي تملكها الدولة أدواراً أساسيةً في كل اقتصادات المنطقة ما عدا لبنان. مثلاً، في عام 2002، كانت الحكومة المغربية تملك 688 مشروعاً، ساهمت بنسبة 12 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ، أما من جهة المجموع الكلّيّ، فقد خسرت المال، وزادت العبء على الميزانية. في مصر، بالرغم من برنامج خصخصة نَشط بدأ العمل

[22] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، 2003a، ص. 19.

به في بداية التسعينات، كانت المشاريع التي تملكها الدولة ما زالت تولّد قرابة الثُلُث من إجماليّ الناتج المحليّ عام 2000[23]. معظم إجماليّ الناتج المحليّ في سوريا تنتجه أيضاً المشاريع التي تملكها الدولة. في جميع هذه البلدان، بقيَت الشركات الصانعة للخسائر، التي تملكها الدولة، بعيدةً عن المصاعب المالية بواسطة قروضٍ من المصارف التي تملكها الدولة. بالأساس، أُعطِيَت القروض من أجل الاستثمار في المصانع والماكينات، وهي عملياتٌ لم تكن مربحةً في كثيرٍ من الأحيان. بعد الانطلاق والبدء بالعمل، تُضغَط المصارف من أجل تغطية خسائر التشغيل أيضاً، مما يضيف جديداً إلى ملفّ الديون المتعسّرة الذي بحوزتها.

سياسات الاقتصاد الجزئيّ: ما الذي صحّحَته؟ مثل أبناء عمومتهم الأغنياء بالطاقة، كان الفقراء بالطاقة أصحاب تاريخٍ من تبنّي السياسات الاقتصادية التي أدّت إلى تخفيض النموّ الإنتاجيّ. هم أيضاً عانوا من التراجعات أو الركود في عامل الإنتاج خلال الثمانينات والتسعينات[24]. لكن، بما أنّ الفقراء بالطاقة لا يملكون خيار اللجوء إلى إيرادات النفط، اعتمد بعضهم مقاربةً أكثر جرأةً للقيام بتغييراتٍ في السياسات من أجل تطوير البيئة للنموّ الاقتصاديّ. بدؤوا بإزالة التحكّم بالأسعار ودعمها، وقلّلوا العوائق أمام دخول الأعمال التجارية الخاصة، وحرّروا التجارة، وخصخصوا المشاريع التي تملكها الدولة، وإن لم يفعلوا ذلك دوماً بكثيرٍ من الحماس. في هذا القسم، نقوم بمراجعةٍ لبعض التغييرات في السياسات التي نجح فيها الفقراء بالطاقة ونناقش ما الذي يبقى عليهم فِعله.

تقليل التحكّم بالأسعار والدّعم المُقَدّم لها. قاربَت الحكومات العربية مسألة تقليل الدعم، لاسيما على الغذاء، بهلع، وليس ذلك بدون سبب. تقليل الدعم على الغذاء ورفع الأسعار أثار أعمال الشغب التي حصلت في مصر عام 1977 بسبب الغذاء، وفي المغرب عام 1981، وفي تونس عام 1983، وفي الجزائر عام 1988، وفي الأردن عامَي 1989 و1996. في مصر، تراجعت حكومة أنور السادات عن زيادة الأسعار، فقد خشِيَت أن تؤدّيَ أعمال الشغب إلى إسقاطها.

لم يتبع الشغب كل زيادةٍ في الأسعار. في الواقع، لقد جرى رفع أسعار السلع المدعومة آلاف المرّات على مرّ السنوات. إنّ عوامل مثل الوضع العام للاقتصاد، وحجم الزيادة في الأسعار، ومدى شعبية الحكومة، وحملات الإعلام العامّ، وتوفير منافع مقابل الزيادات، مثل رفع الحدّ الأدنى للأجور الحكومية: كل هذه الأمور تؤثّر بقوةٍ على احتمال دوام المعارضة الشعبية لزيادة الأسعار. الحكومات في المنطقة، التي ترغب بالبقاء في السلطة، حاولت تعلّم هذه الدروس وإجراء التعديلات على برامج الدعم بأكثر الطرق الممكن قبولها من جهة المجتمع.

على الرغم من هذه المخاوف السياسية، كانت تكاليف الدعم للغذاء والوقود قد أصبحت كبيرةً إلى درجةٍ أجبرت حكومات الفقراء بالطاقة على التحرك. الضغوط المالية في الجزائر والأردن والمغرب، أجبرت هذه الحكومات على تبديل برامج الدعم لديها. لكن توجد هنا عقباتٌ مهمة، وقد تكون مصر هي المثال الأبرز. شكّل الدعم نسبة 35 في المئة من ميزانية مصر للعام الماليّ 2008–2009، وكان نصف هذا الدعم مُستَخدَماً لإبقاء أسعار الطاقة منخفضة[25].

اختارت حكومات الفقراء بالطاقة بشكلٍ عامٍّ أحد مسارَين للتحرك. اشتمل الأول على تقليل عدد الأصناف المدعومة مع المحافظة على قابلية حصول الجميع على الأصناف التي ظلّت مدعومة. في بعض الأحيان، ترافق تقليل الأصناف المدعومة مع ارتفاعٍ في أسعارها أيضاً؛ في أحيانٍ أخرى، لم تتغيّر أسعار الأصناف التي

---

[23] البنك الدوليّ (World Bank)، "مذكّرة المصرف العالميّ لإعادة الإعمار والتنمية والشركة المالية الدولية، الموجّهة إلى المدراء التنفيذيين حول استراتيجية البلاد التي تتعلق بجمهورية مصر العربية" (Memorandum of the International Bank for Reconstruction and Development and the International Financial Corporation to the Executive Directors on a Country Strategy for the Arab Republic of Egypt)، تقرير رقم EGT–22163، واشنطن، دي.سي.: البنك الدوليّ، 5 حزيران، 2001، ص. 24.

[24] داس غوبتا، كِللِر، وسرينيفازان (Das Gupta, Keller, and Srinivasan)، 2002.

[25] عبد الرازق (Abdel–Razek)، 2008.

ظلّت مدعومة. هذه التغييرات في برامج الدعم الغذائيّ قللت من التكاليف المالية، أحياناً على حساب الفقراء. في الجزائر، ترافق ارتفاع أسعار السلع الغذائية بتراجع حادٍّ في استهلاك الغذاء من قبل ذوي الفقر الشديد[26]. المقاربة الثانية تحاول تسديد وُجهة الدعم بحيث تصبح السلع المدعومة متاحةً فقط للفقراء عن طريق شكلٍ من أشكال التحقق من الموارد، مثل توفير بطاقات حصصٍ تموينيةٍ للعائلات التي يثبت أنها ذات دخلٍ متدنٍّ.

في كثيرٍ من الأحيان، تفشل هذه الإجراءات في التغلّب على أكثر مفاعيل الدعم ضرراً. إذا كان كل ما تقوم به الحكومات هو رفع الأسعار، بينما تستمر في التحكّم بها وببذل الدعم الشامل، فقد اختارت لنفسها الأسوأ من كل الظروف. في نظر الشعب، إنّ الحكومة هي التي تستحق اللوم بسبب زيادة الأسعار، لا قوى السوق. بما أنّ الحكومة مسؤولةٌ عن أسعار هذه البضائع، يسعى المستهلكون لتغيير تصرّف الحكومة، لا تصرفهم عندما ترتفع الأسعار، فيلجؤون في أغلب الأحيان إلى التظاهر والإضراب. التحكّم الحكوميّ المستمر يحبط استجابات السوق التي من شأنها تطوير إمداد هذه البضائع على المدى الطويل. في معظم الأحيان، وجدت الحكومات العربية أنّه من المناسب التحكّم بسلسلة الإمداد من أجل التحكم بالأسعار بفعاليةٍ أكبر. لكنّ الشركات الكبيرة التي تملكها الدولة، والتي تمّ إنشاؤها من أجل توزيع الغذاء والوقود، ليست لديها حوافز قويةٌ لتحسين فعاليتها أو تغيير طريقة عملها. بعد رفع الأسعار، لا يتمكّن المستهلكون من تمييز أنّ هناك تدابير أفضل يجري اتّخاذها. هناك حاجة لإجراء تغييراتٍ أكبر في السياسات من أجل استثارة الاستجابات من جانب المورّدين، وستؤدي هذه إلى رفع المستويات العامة للناتج والرفاهية، وأبرز هذه التغييرات تشمل تحرير الأسعار وفتح القطاع أمام المنافسة.

تقليل العوائق أمام الدخول. تشتكي الأعمال التجارية العربية غالباً من بيئة العمل التي تقع فيها. استجابةً لهذه الشكاوى، أصبحت معظم حكومات الفقراء بالطاقة، تتشدَق اليوم بالحديث عن تحسين مناخ مزاولة الأعمال التجارية. لكنّ تحسين البيئة مرتبطٌ بشكلٍ وثيقٍ بتقليل الفساد، والأسباب الرئيسية للفساد هي القوانين الحكومية المعقَّدَة، والتنظيمات، والضرائب، والبيروقراطية المُستَخدَمَة لفرض جميع ما ذكرناه. بعض أسهل الإصلاحات كانت في مجال تسجيل الأعمال التجارية. عاودت الحكومات تثبيت سيطرتها على البيروقراطيات بالإلحاح على جعل إجراءات التسجيل أكثر انسياباً وسهولة. بعض الحكومات أرخَت قوانين العمل المفرطة في الشدة: ما يُستفاد من التجربة الدولية هو أنه عندما يصبح طرد الموظفين وصرفهم مكلفاً جداً، تمتنع الأعمال التجارية عن التوظيف. غيّر المغرب سياسات سوق العمل من أجل التشجيع على توظيف المواطنين. مع ذلك، كل حكومات المنطقة كارهةٌ لمسألة معالجة العدد المفرط للموظفين في بيروقراطيات الدولة. إذا وضعنا جانباً قضية التكاليف المالية الكبيرة التي يرتّبها الدفع لموظفي الخدمة المدنية الذين لا يجدون ما يفعلونه، يبقى أنّ البيروقراطيات الكبيرة ماضيةٌ في اختراع طرقٍ لعرقلة النشاط المشروع للأعمال التجارية من أجل التمكّن من طلب الرشاوي.

تحرير التجارة وسياسات معدلات التبادل. على عكس الأغنياء بالطاقة، لا يضخّ الفقراء بالطاقة معظم صادراتهم من الأرض. هم مضطرون للتنافس مع ما تبقّى من العالم من أجل بيع صناعاتهم ومنتجاتهم الزراعية، ليدفعوا ثمنها مقابل واردات الغذاء، والمواد الخام، وبضائع الاستهلاك والاستثمار. السياسات المحلية والأجنبية لها تأثيراتٌ كبيرةٌ على الأداء في التصدير. البلدان التي أصبحت أكثر انفتاحاً من ناحية التجارة، وطبّقَت سياساتٍ اقتصاديةٍ تجارية، عَرَفَت نموّاً أقوى في صادراتها.

ركّز عددٌ من هذه الحكومات على تقليل العوائق الخارجية أمام الصادرات. معظم الفقراء بالطاقة وقّعوا اتفاقيات مشاركةٍ مع الاتحاد الأوروبيّ. توفّر هذه الاتفاقيات قدرةً مفيدةً على النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وفي حالاتٍ عديدة، بشكلٍ معفى من الرسوم. الولايات المتحدة وقّعَت هي أيضاً اتفاقيات تجارةٍ حرّةٍ مع الأردن والمغرب، وتمنح نفس الموقع للضفّة الغربية وغزّة. كلّ المصدّرين ذوي الأداء الأفضل يملكون نفاذاً تجارياً أفضلياً إلى الاتحاد الأوروبيّ أو الولايات المتحدة. بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات مع شركاء تجاريين رئيسيين،

[26] البنك الدوليّ (World Bank)، 1999، ص. 14.

قام عددٌ من الفقراء بالطاقة بمبادراتٍ لتقليل العوائق أمام التجارة الإقليمية. في شهر شباط 2004، وقّعَت مصر والأردن والمغرب وتونس على اتفاقيةٍ تكون الخطوة الأولى لتأسيس منطقةٍ أوروبيةٍ–متوسطيةٍ للتجارة الحرّة بحلول عام 2010[27].

مع ذلك، إنّ القيام بخطواتٍ لتقليل العوائق الخارجية أمام التجارة لا يكفي. **العوائق المحلية** أمام التجارة هي إجمالاً صاحبة تأثيرٍ أكبر على الصادرات مما تفعل العوائق الخارجية. نجاح السياسات في إيجاد بيئةٍ ملائمةٍ أكثر للتصدير ماطلت به أنصاف الإجراءات. مثلاً، الأردن والمغرب وتونس قامت جميعها بتحرير التجارة وأسواق المال، ولكن بنسب نجاحٍ متباينة. في كلٍّ من المغرب وتونس، مع أنّ أكثر التجارة اليوم تُزاوَل مع الشركاء في اتفاقيات التجارة الحرّة، إلا إنّ الخليط المتبقّي من التعرفات والقيود التجارية يجعل مزاولة التجارة مع شركاء من غير ذوي الأفضلية أمراً صعباً فوق الحدّ. لقد مكّنت تونس الشركات الخارجية من القيام بعمليات تصديرٍ معفاةٍ من تعرفات وحصص الاستيراد. خلقت هذه الشركات جَيباً حيوياً للتصدير يقوم بخياطة الملابس والأحذية للأسواق الأوروبية والأمريكية. مع أنّ مناطق التصدير الحيوية هذه مفيدة، إلاّ إنّ بقية الاقتصاد ما يزال معزولاً عنها. يستجلب المصدّرون المكوّنات والمواد الأولية من الخارج، ويستخدمون عمالةً محلية، ثم يعاودون تصدير المنتَج. الروابط بين المورّدين المحليين والمصدّرين تفشل في التحقق. ما هو أبعد من ذلك، أنظمة الضرائب الخفيفة المفروضة على المصدّرين في هذه المناطق تنقل العبء الضريبيّ إلى المنتجين المحليين الذي قد يكسبون أرباحاً أقل ويكونون أقلّ استطاعةً للدفع.

أحد المحفّزات الرئيسية للصادرات هي أسواق تبادل العملات. إذا تمكّن المصنّعون من شراء العملة الأجنبية التي يحتاجونها لدفع مقابل المُدخَلات بسهولة، فسيتمكنون حينئذٍ من توسيع الناتج والصادرات عندما تلوح الفرص. في الواقع، إنّ قدرة المشاركين في السوق على شراء وبيع العملة الأجنبية بحريةٍ تساوي من حيث الأهمية الكيفية التي يتمّ تحديد معدلات الصرف تِبعاً لها.

معظم الفقراء بالطاقة حرّروا أنظمة معدلات تبادل العملات لديهم خلال السنوات الأخيرة. الحكومة المصرية التي كانت تستحبّ أنظمة معدلات التبادل المتعددة الطبقات، وما يرافقها من تحكّمات، وحَّدّت معدلات التبادل بواسطة سلسلةٍ من الخطوات التي بدأت بتنفيذها عام 1992. لقد أدّت عملية التحرير إلى خفض معدل التبادل إلى مستوياتٍ تتناسب مع قوى السوق، بعد أن فقد الجنيه المصريّ نسبة 40 في المئة من قيمته بين عام 2000 ومنتصف العام 2004. إن المزيج المكوّن من نظامٍ أكثر حريةً لمعدلات التبادل، ومعدل تبادلٍ تنافسيٍّ بدرجةٍ أكبر، نتج عنه نموّ محسوسٌ في صادرات البضائع والخدمات على حدٍّ سواء، لاسيما السياحة، وتسارعاً مصاحباً في نموّ إجماليّ الناتج المحليّ[28]. باستثناء سوريا، اتّبعت بقية بلدان هذه المجموعة أنظمةً أكثر تحرراً في مجال تبادل العملات الأجنبية. ترافقت التغييرات في السياسات مع تسارعٍ في نموّ التصدير.

الخصخصة وإصلاح القطاع الماليّ. حتى حلول التسعينات، كانت **الخصخصة** كلمةً قذرةً في العالم العربيّ. حتى الآن، كانت التحركات نحو الخصخصة مترددةً في هذه المنطقة أكثر مما كانت عليه في أمريكا اللاتينية وآسيا، ناهيك عن وسط أوروبا وشرقها. الأردن، ومؤَخَّراً، مصر والمغرب بلدانٌ تحرّكت بجرأةٍ أكبر. بدأت مصر بتنفيذ الخصخصة بامتعاضٍ خلال التسعينات، وكان هذا الأمر جزءاً من نقلةٍ كبرى في السياسات الاقتصادية على أثر حرب الخليج الأولى، دعا إليها التزام الدائنين بتخفيض قيمة ديونها الخارجية. باعت مصر 130 مشروعاً خلال عامَي 1994 و1995، بقيمة 3.8 بليون دولار أمريكيّ[29]. بعد تباطؤٍ ملحوظٍ في الخصخصة

---

[27] أجينور وآخرون (Agénor et al.)، 2004، ص. 16. في وقت نشر هذا التقرير، لم تكن منطقة التجارة الحرّة الأوروبية–المتوسطية تأسست بعد.

[28] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، "البنك الدوليّ يختم استشارة عام 2004 بخصوص البند IV مع جمهورية مصر العربية" (IMF Concludes 2004 Article IV Consultation with the Arab Republic of Egypt)، إشعار الإعلام العامّ رقم 04/69، 12 تموز، 2004d.

[29] البنك الدوليّ (World Bank)، 2001، ص. 16.

في النصف الثاني من التسعينات، انطلقت عملية الخصخصة خلال هذا العقد ببيع مصرف الإسكندرية والحصص التي تملكها الدولة في مصارف المشاريع المشتركة. الأردن ولبنان والمغرب وتونس بلدانٌ كانت تملك قطاعاً عامّاً أصغر. تمّ الشروع في بيع المصارف ومنشآت التصنيع وشركات ورُخَص الاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من الأصول. لكنّ الدولة مازالت تدير عدداً من المشاريع الكبيرة في المغرب وتونس. في كل الحالات، عمليات الخصخصة السهلة شملت الأصول أو الشركات التي أمكن بيعها مقابل مبالغ ماليةٍ طائلة، أو الأعمال التجارية الأصغر التي كان بيعها لأعمالٍ تجاريةٍ محليةٍ أخرى أمراً ميسوراً. لم تخصخص الحكومات المرافق المائية والكهربائية أو شركات النفط والغاز.

ما هو المشهد المرتقب للنموّ الاقتصاديّ في البلدان الفقيرة بالطاقة؟

مثل معظم الأغنياء بالطاقة، يعاني الفقراء بالطاقة من حالة الركود العالميّ ولكن من المتوقَّع أن يستمر معظم هؤلاء بالنموّ. منذ هذا التقرير لم يستَدِن أحدٌ من بين الفقراء بالطاقة من صندوق النقد الدوليّ سوى لبنان واليمن. هبطت الصادرات والتحويلات النقدية ومداخيل السياحة، ولكنّ الأسعار الأدنى، خاصةً أسعار الغذاء ومنتجات البترول، قادت نحو تطوّرٍ تجاريٍّ في بعض البلدان وخففت الضغوط عن الفقراء. ببعض الحظ، قد تشهد هذه البلدان عودةً إلى معدلات نموّ الماضي القريب بحلول العام 2011.

كما في الفصل السابق، نقارن النموّ المحتمَل في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في البلدان الغنية بالطاقة خلال الفترة الواقعة بين عامَي 2010 و2020 تِبعاً لسيناريوهَين. في السيناريو الأول، تكون الفرضية أنّ إجماليّ الناتج المحليّ ينمو بحسب متوسط المعدلات التي نَعِمَ بها البلد بين عامَي 2000 و2008. في السيناريو الثاني، يتقدّم النموّ بحسب متوسط المعدلات المشهودة بين عامَي 1990 و2000. في كلا السيناريوهَين، يتمّ احتساب متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ عن طريق قسمة القيمة المتوقَّعَة لإجماليّ الناتج المحليّ على عدد السكان الذي تتنبّأ به المكتب الأمريكيّ للإحصاء السكانيّ. كما في الفصل السابق، التنبّؤ بمعدلات النموّ المستقبلية ليس هدف هذا التمرين، وإنما هو توضيح التطوّرات في نموّ المداخيل الفردية.

الشكل رقم 4.9 (وهو نظير الشكل رقم 3.12 في الفصل الثالث) يقارن متوسط الزيادات السنوية في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بالنسبة لكلا السيناريوهَين. على عكس الأغنياء بالطاقة، لم يَنعَم كل الفقراء بالطاقة بنموٍّ اقتصاديٍّ أسرع بدرجةٍ كبيرةٍ بين عامَي 2000 و2008، مما كان عليه هذا النموّ بين عامَي 1990 و2000. مع أنّ النموّ كان أسرع بشكلٍ ملحوظٍ في الأردن ولبنان والمغرب، إلّا إنه لم يتغيّر تقريباً في مصر وسوريا وتونس، وكان أبطأ في اليمن. إنّ أسعار النفط والغاز الأكثر ارتفاعاً كانت السبب الرئيسيّ وراء الأداء الأفضل الأحادي الجانب أثناء الفترة الأخيرة بالنسبة للأغنياء بالطاقة. بالنسبة للفقراء بالطاقة، تعكس الاختلافات في الأداء، التباينات في هيكلية الاقتصادات الفردية والتواريخ التي حصلت فيها تغييرات السياسات الاقتصادية. مثلاً، نعِمَت مصر بطفرةٍ في النموّ خلال التسعينات بسبب التخفيف الكبير للديون، والسياسات الاقتصادية الأكثر تحرراً، وتوازنٍ ماليّ أفضل؛ تباطأ النموّ بشكلٍ طفيفٍ بين عامَي 2000 و2008 عندما تمّ جَنيُ بعض ثمار الإجراءات التحريرية الأولى. في المقابل، ساهم تحسّن الوضع الأمنيّ والسياسيّ خلال هذا العقد في الأردن ولبنان، في حصول نموٍّ أسرع في هذَين البلدَين.

في كِلتا الحالتَين، إذا تواصل النموّ تِبعاً لمعدلات الماضي القريب، سينعَم الفقراء بالطاقة بزياداتٍ لا يُستهان بها في المداخيل الفردية. في الفترة الواقعة بين عامَي 2010 و2020، قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بمعدلاتٍ سنويةٍ متوسطةٍ تتراوح بين 3 في المئة سنوياً في حالة مصر إلى 4.5 في المئة سنوياً في حالة الأردن. بحلول عام 2020، من المرجّح أن يكون متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ في

هذه البلدان قد أصبح أعلى بنسبةٍ تتراوح بين 34 و55 في المئة مما كان عليه عام 2010، وهو فرقٌ يُعتَدّ به. من المتوقّع أن يكون الاستثناء الوحيد هو اليمن، أفقر بلدان المجموعة. بسبب استمرار المعدلات السريعة في النموّ السكانيّ، إذا واصل اليمن النموّ على المعدلات الأخيرة التي بلغت 4.4 في المئة سنوياً، سترتفع المداخيل الفردية بشكلٍ بطيء، حتى تبلغ بالكاد نسبة 10 في المئة خلال العقد القادم.

ما مدى احتمال أن تُستَأنفَ هذه المعدلات في النموّ الاقتصاديّ؟ قامت مصر والأردن والمغرب وتونس بتحركاتٍ مهمةٍ باتجاه تحرير أسواقها، لاسيما التجارة، خلال العقد الماضي. ساعدت اتفاقيات التجارة الحرة المُبرَمَة مع الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة على تحفيز هذا التطوّر. أُنجِزَ بعض التقدّم في تحرير الأسعار المُتَحَكَّم بها لمنتجات النفط المكرّر والغذاء، بحيث جرى تسديد وُجهة الدعم للغذاء وغيره بصورةٍ أفضل. جرَت خصخصة عددٍ من الشركات التي كانت تملكها الدولة. حاول الفقراء بالطاقة أيضاً جعْلَ بيئة الأعمال التجارية المحلية لدَيهم مضيافةً أكثر في وجه متعهّدي الأعمال.

لكن في سبيل تحقيق المزيد من التقدّم في مجال تقليل العوائق أمام دخول الأعمال التجارية الجديدة، والعناية بخلق الوظائف في القطاع الخاص، ستحتاج الحكومات لتحسين فعالية بيروقراطياتها وأنظمة الإنعاش الاجتماعيّ لديها. إنّ إضافة فعاليةٍ أكبر إلى البيروقراطية الموجودة لن يترتّب عليها فقط أنّ الإجراءات ستصبح أكثر انسياباً، بل أيضاً تقليل عدد الموظفين وربط المكافأة بالأداء. بسبب المعارضة البيروقراطية المستحكمة، سيكون من الصعب تطبيق هذه التغييرات. بالرغم من بعض الإصلاحات، تحافظ الحكومات على أنظمةٍ مكلفةٍ من الدعم، مختَلَّة الأداء في كثيرٍ من الأحيان. إنّ إيقاع المزيد من التغييرات في هذه الأنظمة قد يكون خطيراً بالفعل من الناحية السياسية. باختصار، البناء على الإجراءات الماضية من أجل جَعْل هذه الاقتصادات أكثر فعاليةً من المرجّح أن يؤديَ إلى استدامة النموّ، لكن إذا استثنَينا الخصخصة، قد لا يجريَ تطبيق المزيد من التغييرات في السياسات الرامية إلى تسريع النموّ.

الإصلاح المؤسساتيّ لن يكون العامل الوحيد المحدِّد للنموّ الاقتصاديّ. بالنسبة لأكثر الفقراء بالطاقة، سيظلّ الأمن الداخليّ والخارجيّ مُحَدِّداً أعلى أهميةً للنموّ الاقتصاديّ من السياسات الاقتصادية. كما يتبيّن من

الشكل رقم 4.9

احتساب التغيير في متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ لدى الأغنياء بالطاقة بين عامَي 2010 و2020 باستخدام متوسط معدلات النموّ خلال التسعينات، وفترة 2000–2008

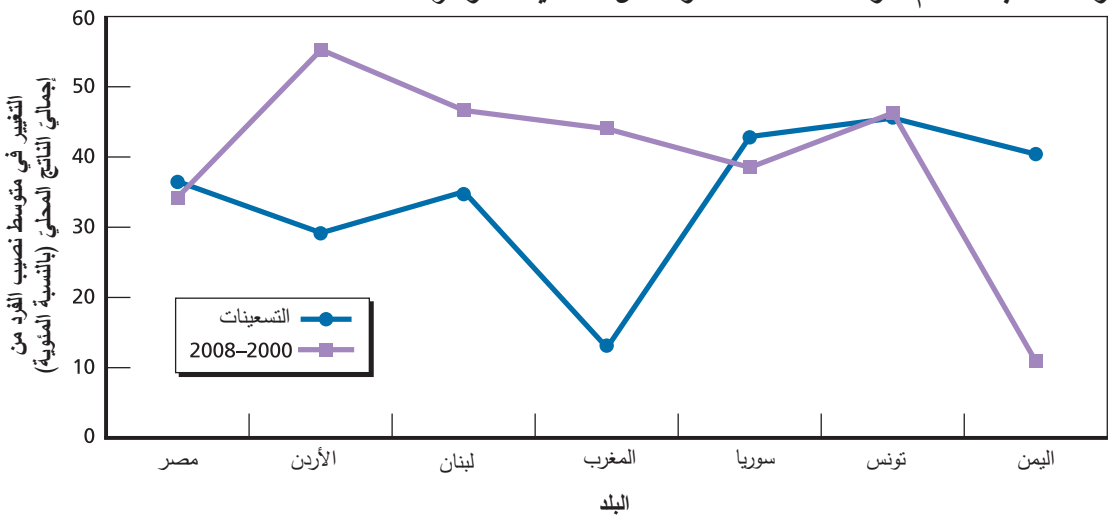

المصدر: حسابات مؤسسة RAND. تمّ الحصول على تقديرات قِيَم إجماليّ الناتج المحليّ لعام 2008 من صندوق النقد الدوليّ (IMF)، 2009، ص. 195–193.

RAND *TR912-4.9*

الأحداث الأخيرة في المنطقة، تعاني البلدان من الصراع معاناةً اقتصادية، إن كان هذا الصراع محلياً أو منقولاً إليها من الدول المجاورة. تتكبّد البلدان خسائر اقتصاديةً جسيمةً نتيجةً لعدم الاستقرار وللصراع، لاسيما من هبوط إيرادات السياحة. إذا بقيَ الأمن مشكلةً رئيسية، سيتضرر النموّ الاقتصاديّ. مثلاً، عانت مصر وتونس من هبوط إيرادات السياحة بسبب انعدام الاستقرار فيهما.

أسواق العمل في البلدان الفقيرة بالطاقة

لا توجد قضيةٌ من القضايا المهمة للاستقرار في العالم العربيّ، توازي من حيث الأهمية مسألة نموّ الوظائف والأجور الفعلية. ما زالت المنطقة تجتاز فترةً من النموّ السريع في القوة العاملة، مع أنّ المعدلات الإجمالية للنموّ السكانيّ قد خفّت. خلال التسعينات، حصل نموٌّ سريعٌ في القوة العاملة في زمنٍ من الزيادات المتواضعة في الناتج. نتيجةً لذلك، هبطت الأجور الفعلية أو رَكَدَت في كثيرٍ من البلدان. الضائقة المالية أجبرت البلدان على تحديد الاستخدام في القطاع العام، وفي بعض الحالات، إنقاص عدد المُستَخدَمين، وهو القطاع الذي جرت العادة أن يسعى الكثيرون لنيل وظيفةٍ فيه. في هذا العقد، خلق الطلب المتزايد على العمالة العربية المغتربة من قِبَل الأغنياء بالطاقة، مقترناً بأداءٍ اقتصاديٍّ محليٍّ أفضل – بيئةً أفضل للتوظيف ونموّ الأجور. لكن من غير الواضح إذا كان هذا الأمر سيدوم في العقود القادمة. إنّ درجة نجاح هذه المنطقة في توليد المزيد من الوظائف وزيادة المداخيل سيكون له تأثيرٌ حاسمٌ على وُجهة ومقدار الضغط المؤدّي إلى إحداث التغيير السياسيّ.

في هذا القسم، نستكشف مسألتَي التوظيف والبطالة في البلدان الفقيرة بالطاقة، والضغوط باتجاه التغيير والسياسات البديلة.

التوظيف في البلدان الفقيرة بالطاقة

العمالة المهاجرة. الاختلافات التي تبعث على أكبر قدرٍ من الدهشة بين أسواق العمالة لدى الأغنياء بالطاقة والفقراء بها، هي أدوار العمالة الأجنبية والقطاع الخاص المحدود النطاق. على عكس الأغنياء بالطاقة، يصدّر الفقراء بالطاقة العمالة، ولا يستوردونها. خلال السبعينات والثمانينات، وفّر الفقراء بالطاقة العمّال الذين قاموا ببناء المنازل الجديدة والطرق السريعة والموانئ في دول الخليج الفارسيّ، كما في العراق وليبيا، والذين قاموا أيضاً بإدارة المستشفيات وزوّدوا المدارس بالموظفين. المصدّرون المهمّون للعمالة هم مصر، وشطرا اليمن (اللذان توحّدا)، والفلسطينيون، لاسيما أولئك الذين يحملون أوراق هويةٍ أردنية.

لم ينحصر تدفّق العمالة بأن يكون موجّهاً من دولةٍ عربيةٍ إلى أخرى. حتى تاريخٍ غير بعيدٍ هو عام 1992، كانت إسرائيل تستخدم 120 ألف فلسطينيٍّ يعملون في إسرائيل ذاتها وفي المستوطنات، وهذا العدد يشكّل نسبة الخُمس تقريباً من القوة العاملة الفلسطينية ذاك العام[30]. دول المغرب، سواءٌ الغنية منها بالطاقة أو الفقيرة، كانت تصدّر العمالة نحو أوروبا. يعمل في فرنسا بشكلٍ شرعيٍّ نصف مليون جزائريٍّ وعددٌ يفوق ذلك من المغربيين؛ ترتفع الأعداد إذا جرى احتساب المهاجرين غير الشرعيين. هاجر أكثر من 1.5 مليون مغربيٍّ إلى الاتحاد الأوروبيّ بصورةٍ شرعية، أي نسبة 4.6 في المئة من إجماليّ سكان المغرب. كذلك يعمل شطرٌ مهمٌ من القوة العاملة التونسية في أوروبا.

كان لنهاية فترة الرخاء النفطيّ نتائجُ مؤذيةٌ على العمّال المغتربين القادمين من البلدان الفقيرة بالطاقة. أكثر من تضرّر هم الفلسطينيون واليمنيون. خسارة اليمنيين لوظائفهم في صناعة البناء السعودية في أواخر الثمانينات،

---

[30] إسحاق ديوان (Ishac Diwan) ورضوان علي شعبان (Radwan Ali Sha'ban)، "التنمية في ظلّ العداوة: الاقتصاد الفلسطينيّ في حالة التحوّل" *(Development Under Adversity: The Palestinian Economy in Transition)*، واشنطن، دي.سي.: البنك الدوليّ (World Bank)، آذار 1999.

والتي تبعها طرد العمّال اليمنيين بعد حرب الخليج تسببت بالدمار للاقتصاد اليمنيّ. هبط متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الدخل القوميّ (per capita gross national income)، وهو الذي يشتمل على التحويلات النقدية، وما زال حتى اليوم أدنى بكثيرٍ مما كان عليه في أوائل الثمانينات. مرّ الأردن بفتـرة ارتفاعٍ في نسبة البطالة، فبلغت هذه النسبة 19 في المئة عام 1991، بعد أن طردت الكويت العمّال الفلسطينيين على أثر حرب الخليج[31].

من الصحيح أنّ حرب الخليج التي وقعت بين عامَي 1990 و1991 أقنعَت الأغنياء بالطاقة بأنّ العمالة المغتربة القادمة من البلدان غير العربية مثل منطقة جنوب آسيا والفيليبين، آمنةٌ سياسياً أكثر من العمالة العربية، أظهرت الأحداث الأخيرة أنّ احتمال الاضطراب موجودٌ في هذه التجمّعات من العمّال أيضاً. ظروف العمل الصعبة التي يُضاف إليها تآكل الأجور بفعل التضخّم أدّى إلى حصول إضراباتٍ قام بها العمّال الهنود في كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين[32]. في الكويت، احتجّ العمّال البنغلادشيون مؤخّراً مطالبين بأجورٍ أعلى، مما تسبب بموجةٍ من الترحيل.

القطاع الخاص الحضَريّ المحدود النطاق. الفرق الأساسيّ الثاني بين أسواق العمالة لدى الأغنياء بالطاقة والفقراء بالطاقة هو دور الأعمال التجارية المحدودة النطاق والعمل المتنقّل في توفير الأشغال. تشمل النشاطات الخدمة المنزلية، والبيع في الشوارع، وقيادة الشاحنات وسيارات الأجرة، وخدمات غسيل الملابس. هذه النشاطات هي أهمّ مصدرٍ للتشغيل الحَضَريّ في الدول الفقيرة بالطاقة. التقديرات بشأن أعداد الأفراد الحَضَريين في القوة العاملة، والذين يُستخدَمون في هذه النشاطات تتراوح بين نسبة 42 في المئة في سوريا و55 في المئة في مصر[33]. هذه الأرقام ليست مرتفعةً بصورةٍ غير عاديةٍ بحسب معايير البلدان النامية: في جزءٍ كبيرٍ من العالم النامي، هذه النشاطات مسؤولةٌ عن حصصٍ أكبر في الحركة الاقتصادية.

العمل في هذه النشاطات أقلّ استقراراً من وظائف القطاع الخاص. يُدفَع المال لمن يمارس هذه الأعمال في مقابل المهمة أو الخدمة التي يتمّ تنفيذها في أكثر الأحيان: في العراق، العمّال المياومون الذين يعملون في مخازن البضائع قد تُحتَسَبُ أجورهم تِبعاً لأكياس الحمولة التي ينقلونها. في هذه الأشغال، تعتمد المداخيل على مستويات النشاط الاقتصاديّ أكثر بكثيرٍ مما تعتمد عليها الوظائف المأجورة. في أوقات الرخاء، تزيد كمية العمل المتوفّر والمال المدفوع في مقابله؛ في الأوقات العسِرة، يهبط الإثنان معاً. لهذا السبب، من حيث الاستقرار، يفضّل الباحثون عن العمل وظائف القطاع العام.

الزراعة. ما زالت الزراعة ذات أهميةٍ كبيرةٍ في البلدان الفقيرة بالطاقة، لاسيما من جهة الاستخدام. في المغرب، نسبة 55 في المئة من القوة العاملة منخرطةٌ في الزراعة. الزراعة هي أهم أرباب العمل في مصر واليمن أيضاً. أكثر من نصف السكان في هذَين البلدَين يعيشون في الأرياف. من بين الفقراء بالطاقة، وحده لبنان يملك درجة تحضّرٍ تساوي ما هو موجودٌ لدى الأغنياء بالطاقة، والزراعة تلعب دوراً صغيراً في الاقتصاد فقط في الأردن.

في المشهد المقابل، إذا استثنَينا العراق والجزائر، الزراعة ليست جزءاً مهماً من اقتصادات الأغنياء بالطاقة، فهي مسؤولةٌ عن نصيبٍ بالغ الصِّغَر من إجماليّ الناتج المحليّ (الشكل رقم 4.10). إضافةً إلى ذلك، حصّة الأرياف من السكان لدى الأغنياء بالطاقة أصغر بكثيرٍ مما هي عليه لدى الفقراء بالطاقة. باستثناء الجزائر، في البلدان الغنية بالطاقة، يعيش ثُلُثَي السكان أو أكثر في المدن.

الزراعة وغيرها من المهن الريفية بشكلٍ أساسيّ هي أرباب العمل التي يتمّ اللجوء إليها كملاذٍ أخيرٍ لدى

---

[31] ريتشاردز ووتربري (Richards and Waterbury)، 1996، ص. 396.

[32] روجر هاردي (Roger Hardy)، "المهاجرون يطالبون بحقوق العمّال في الخليج" (Migrants Demand Labour Rights in Gulf)، بي.بي.سي. نيوز *(BBC News)*،27 شباط، 2008.

[33] أجينور وآخرون، 2004، ص. 5.

الشكل رقم 4.10
دور الزراعة في العالم العربيّ

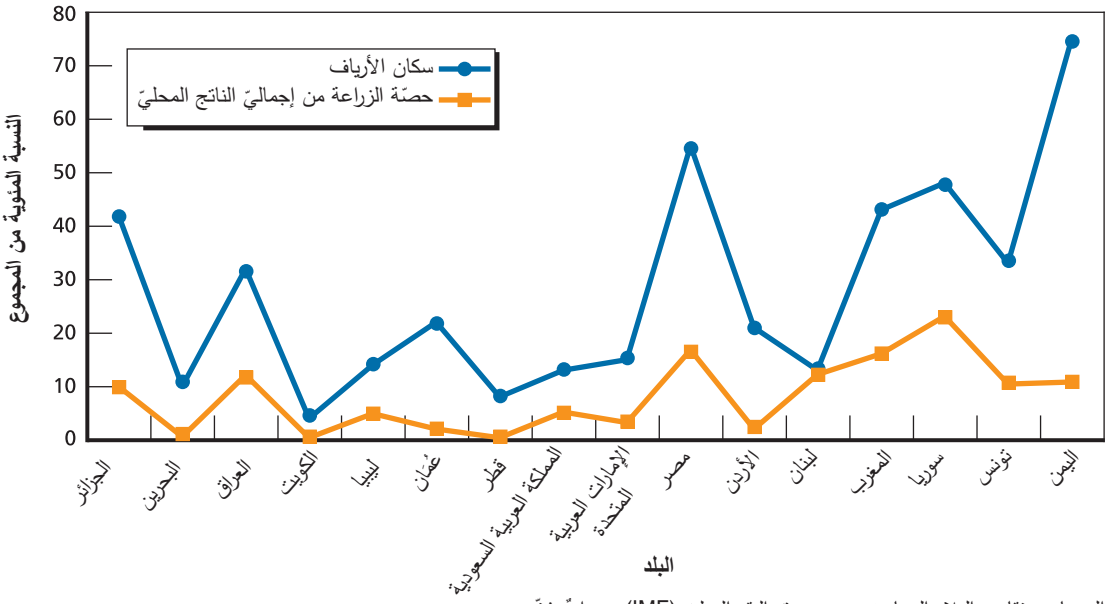

المصادر: تقارير البلاد الصادرة عن صندوق النقد الدوليّ (IMF)، سنواتٌ شتّى.

RAND *TR912-4.10*

الفقراء بالطاقة؛ هي تشكّل صمّام الأمان بالنسبة لسوق المهن. من أجل إنجاز هذا الدور، كان لازماً أن تبقى الأجور المستحصَلَة من الزراعة مرنة، فتصعد وتهبط مع تقلّبات العرض والطلب، لاسيما العرض. خلال سنوات الرخاء النفطيّ، اتّجهت حشودٌ من العمال الريفيين نحو المملكة العربية السعودية قادمةً من مصر واليمن، لأنه بوسعهم هناك كسب عدة أضعافٍ للأجور الشائعة في بلادهم. الرحيل الجماعيّ للعمالة دفع الأجور الزراعية المحلية صعوداً؛ عندما انقضَت أوقات الرخاء، هبطت الأجور من جديد[34]. بما أنّ الزراعة هي ربّ العمل المتبقّي، تميل الإنتاجية والأجور لأن تكون أدنى مما هي عليه في المناطق الحَضَرية. ليس من المفاجئ أن يكون وضع الفقر في الأرياف أعلى بكثيرٍ مما هو في المدن[35].

التوظيف الحكوميّ في البلدان الفقيرة بالطاقة. كما في البلدان الغنية بالطاقة، الحكومة ربّ عملٍ مهمٍّ في البلدان الفقيرة بالطاقة أيضاً، كما إنها ربّ العمل الرئيسيّ في القطاع الاقتصاديّ الرسميّ[36]. كما هو الحال لدى الأغنياء بالطاقة، هناك عددٌ قليلٌ من الأعمال التجارية المتحدة الكبيرة في المنطقة، محليةً كانت أو أجنبية، والتي من شأنها توفير أجورٍ مستقرّةٍ وظروف توظيفٍ يمكن مقارنتها بالبيروقراطيات الحكومية أو الشركات التي تملكها الدولة.

أيضاً، في البلدان الغنية بالطاقة، دور الدولة غير المعتدل في توفير التوظيف الرسميّ هو من بين أهم أسباب الأداء السيّء في هذه البلدان في ما يتعلق بتطوير الإنتاجية، وبالتالي، النموّ الاقتصاديّ البطيء. في مصر، تستخدم الحكومة على وجه التقريب واحداً من بين كلّ أربعة أشخاصٍ في الاقتصاد الرسميّ. لقد أصبحت الخدمة المدنية الكبيرة الحجم وغير الفعالة عائقاً أساسياً أمام التغييرات في السياسات الاقتصادية وتحسين الإنتاجية. العدد الفائض عن الحاجة من موظفي القطاع العام لا يُثقِل فقط على الميزانية، ولكنّ هؤلاء يقفون

[34] ريتشاردز ووتربري، 1996، ص. 369، 377.

[35] البنك الدوليّ (World Bank)، 2001، ص. 7.

[36] أجينور وآخرون، 2004، ص. 5.

أيضاً بقوةٍ في وجه الجهود الرامية إلى إصلاح الخدمة المدنية، مثل جَعل الموظفين أكثر عرضةً للمحاسبة، وتقليل عددهم الإجماليّ، وتقليص الشؤون التي يكون البتّ فيها متروكاً لتقدير الإدارة واجتهادها، لأنّ ذلك يساعد على إيجاد فرصٍ لطلب الرشاوي[37].

الشركات التي تملكها الدولة لطالما كانت هي أيضاً عراقيل أمام النموّ. نتج عن مُلكية الدولة للمرافق تكاليف مرتفعة، وخدمةٌ سيئة، واستخدامٌ غير فعالٍ لرأس المال لدى الفقراء بالطاقة والأغنياء بها على حدٍّ سواء. بما أنّ توفير الكهرباء والماء والصرف الصحّيّ، بالإضافة إلى البنية التحتية للنقل مثل الطرقات ووسائل النقل العامّ والموانئ والمطارات، أمرٌ مفصليٌّ للنشاطات الاقتصادية الأخرى، فإنّ الأداء السيّء في هذه القطاعات يرفع تكاليف مزاولة الأعمال التجارية، ويؤخّر بذلك نموّ المداخيل والنشاطات الاقتصادية.[38] في هذه القطاعات، تزاحم مُلكية الدولة استثمارات القطاع الخاص، لأنّ الشركات التي تملكها الدولية لها حقّ الأفضلية في الحصول على القروض وغيرها من مصادر الاستثمار وأشكال الدعم الحكوميّ. تستفيد الشركات التي تملكها الدولة أيضاً من الحظر الحكوميّ للمنافسة التي قد يقوم بها مورّدو القطاع الخاص.

بدفعها أجوراً أعلى من أجور السوق، تموّلها الضرائب على النشاطات المنتِجَة، فإنّ الدولة تتسبب بتشويه أسواق العمالة. كثيراً ما تُستَخدَم أجور الخدمة المدنية كنقاطٍ مرجعيةٍ للأجور في الشركات العامّة، وحتى في العدد القليل من الشركات الكبيرة في القطاع الخاص، الموجودة في البلدان الفقيرة بالطاقة. في النتيجة، يصبح التوظيف في القطاع الخاص الذي يشغل مساحةً صغيرةً من الاقتصاد الرسميّ مقيّداً بالسياسات الحكومية للأجور[39]. إنّ حجم فاتورة الأجور الحكومية كان له أيضاً تأثيرٌ سلبيٌّ على النموّ الاقتصاديّ. في تونس مثلاً، تجاوزت فاتورة الأجور الحكومية نسبة 12 في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ، وزاحمت الإنفاق الحكوميّ على استثمارات البنية التحتية وغيرها من شؤون النفع العام[40]. بما أنّ فاتورة الأجور الحكومية يجري تمويلها بواسطة الضرائب على النشاطات الاقتصادية الأخرى، فبمقدار ما في الخدمة المدنية من موظفين فائضين عن الحاجة، يمكن اعتبار أنّ الموارد التي لها حاجةٌ في أماكن أخرى قد تمّ تبديدها بالفعل.

البطالة

نظراً لأهمية الزراعة والأعمال التجارية ذات النطاق المحدود في المناطق الحَضَرية في عملية توفير الوظائف في البلدان الفقيرة بالطاقة، فإنّ التعريف بالبطالة وقياسها مهمةٌ مراوِغَةٌ في هذه البلدان. يبيّن الشكل رقم 4.11 معدلات البطالة لبلدانٍ عديدةٍ في المنطقة استناداً إلى المنهجيات التي تستخدمها منظمة العمل الدولية (ILO). هذه الأرقام مبنيةٌ على دراساتٍ استقصائيةٍ للعائلات، يجري بموجبها طرح الأسئلة التالية على أفراد العائلة ممّن هم في سنّ العمل: هل هم حالياً بلا عمل؟ – هل يرغبون بمزاولة عمل؟ – هل هم يسعون بشكلٍ حثيثٍ للحصول على عمل؟ إذا أجاب المشاركون بالنفي على أيٍّ من هذه الأسئلة، فإنهم لا يُعَدّون من العاطلين عن العمل. يُصَنَّفُ الشخص على أنه مُستَخدَمٌ إذا كان قد مارس عملاً في أيّ وقتٍ من الفترة السابقة. بالتالي، الاستخدام لا يعني أنّ العمّال يضغطون على مُوَقِّت الدوام ويعملون 40 ساعةً في الأسبوع. قد تُصرَف أوقاتٌ طويلةٌ من النهار في البحث عن عملٍ أو بانتظار الزبائن في البازار أو على جانب الطريق. قد لا يكون الوقت الذي يُمضى بهذه الطريقة منتِجاً جداً، إلا إنّ انتظار الزبائن في كشكٍ في السوق هو مزاولة عملٍ بالفعل. في الواقع، كثيرٌ من مالكي الأكشاك في العالم العربيّ يعملون لأوقاتٍ طويلةٍ جداً في سبيل كسب معيشتهم. الظروف المناخية

---

[37] البنك الدوليّ (World Bank)، 2001، ص. 7.

[38] البنك الدوليّ (World Bank)، 2001، ملحق رقم 1، ص. 5.

[39] أجينور وآخرون، 2004، ص. 7.

[40] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، 2003a، ص. 16.

الشكل رقم 4.11
معدلات البطالة لدى الفقراء بالطاقة

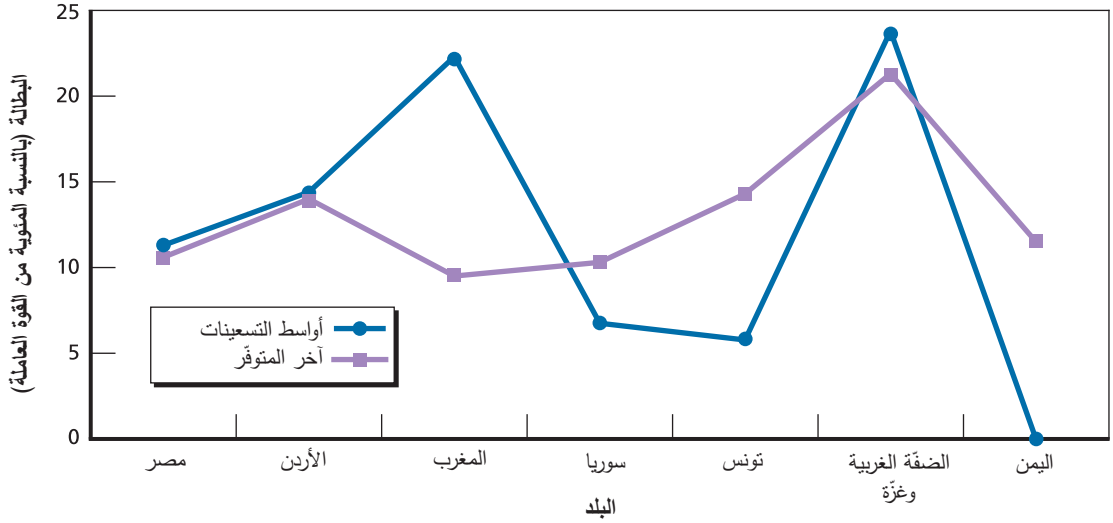

المصادر: منظمة العمل الدولية (ILO)؛ البنك الدوليّ (World Bank).
ملاحظة: البيانات المُدرَجَة تعود لعام 2007 بالنسبة للأردن والمغرب والضفّة الغربية وغزّة؛ ولعام 2006 بالنسبة لمصر وتونس؛ ولعام 2003 بالنسبة لسوريا؛ ولعام 1999 بالنسبة لليمن.

RAND *TR912-4.11*

تشجّع أيضاً على العمل في ساعاتٍ غير منتظمة. خلال الأشهُر الشديدة الحرّ، يزاول العمّال أشغالهم أثناء فترة الصباح فقط بسبب الحرارة. في الزراعة، العمل موسميٌّ في أغلب الأحيان: خلال فترتَي الغرس والحصاد، تعمل العائلات على مدار الساعة؛ في الأوقات الأخرى، تكون وتيرة العمل أكثر استرخاء.

بما أنّ العمل في الاقتصاد الرسميّ محددٌ بالساعات، بينما هو أقلّ ارتباطاً بالساعة في الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة، تختلف التصوّرات والإجراءات البديلة عن البطالة اختلافاً شديداً في ما بينها. على سبيل المثال، الجهاز المركزيّ للإحصاء في العراق (Central Statistical Organization of Iraq)، الذي أصبح اليوم يُسمّى "المنظمة المركزية للإحصاء وتقنيات المعلومات" (Central Organization for Statistics and Information Technology)، وَجَدَ أنّ معدل البطالة بلغ 17.6 في المئة أثناء صيف عام 2006[41]، ولكنّ الوزراء العراقيين والرسميين التابعين لحكومة الولايات المتحدة كثيراً ما يذكرون معدلاتٍ غير مؤكَّدةٍ هي 40 إلى 50 في المئة. المعدلات الأعلى تعكس تصوّرات القناعة بأنّ الوظائف "الحقيقية" هي فقط تلك التي تشتمل على مرتَّبٍ منتظم، أي في القطاع العام (على عكس العمل الزراعيّ اليوميّ، على سبيل المثال). إنّ فروقاتٍ مماثلةً بين معدلات البطالة التي تنشرها المكاتب الإحصائية الوطنية وتلك التي تنشرها الصحافة كثيرة الحصول في المنطقة. من منظورٍ اقتصاديّ، المعدلات التي أوردَتها منظمة العمل الدولية مُجديةٌ بدرجةٍ أكبر من غيرها لأنها تعكس النشاطات الاقتصادية التي يمارسها الناس، لا أعداد الوظائف التي تتلائم مع التعريف الضيّق لما يكون عليه التوظيف.

بسبب معدلات البطالة المتدنية في دول الخليج، تميل هذه المعدلات لأن تكون أكثر ارتفاعاً لدى الفقراء بالطاقة مما لدى الأغنياء بالطاقة. ما زال متوسط معدلات البطالة لدى الفقراء بالطاقة أكثر ارتفاعاً بمدى كبيرٍ

[41] كانت النسبة المئوية للبطالة في القوة العاملة في عام 2006 بين العراقيين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أكثر 17.5 في المئة (المنظمة المركزية للإحصاء وتقنيات المعلومات) [Central Organization for Statistics and Information Technology]، دراسةٌ استقصائيةٌ حول البطالة عام 2006.

من أيٍّ من المناطق النامية الأخرى، مثل أفريقيا، وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا[42]. معدلات البطالة في البلدان الفقيرة بالطاقة تميل لأن تكون أكثر ارتفاعاً بين ذوي التحصيل العلميّ الأفضل مما هي بين غير ذوي المهارات. ما يظهر هو أنّ الأفراد غير ذوي المهارات يرضون بالأجور وأنواع العمل الأدنى، بينما ينتظر أصحاب التحصيل العلميّ الأفضل وظائف ذات أجرٍ أعلى (حكومية)[43]. على غرار البلدان الغنية بالطاقة، ساهم تدفّق الداخلين الجدد إلى سوق العمل برفع معدلات البطالة في عددٍ من البلدان. معدلات البطالة بين الداخلين الجدد أعلى بكثيرٍ مما هي بين العمال الأقدم. معدلات البطالة في المناطق الحضَرية أعلى مما هي عليه في الأرياف.

الضغوط باتجاه التغيير والسياسات البديلة

مع الأعداد المتزايدة للشباب الذين دخلوا القوة العاملة خلال السنوات الأخيرة، أصبح قيام الدولة بدور ربّ العمل الأساسيّ أمراً لا يطاق. يجادل كلٌّ من البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ بأنّ التشوّهات والخسائر في الإنتاجية، التي ترتبط بقطاعاتٍ حكوميةٍ كبيرةٍ إلى هذه الدرجة، كانت مؤذيةً للنموّ الاقتصاديّ، كما إنها شاركت في المحَصَّلَة بتقليل فرص التوظيف والمداخيل الحقيقية. إذا كان للنموّ أن يتسارع في هذه البلدان، يجب أن ترتفع الإنتاجية في القطاع العام. في العديد من البلدان، سيتطلّب هذا الأمر تقليل عدد الموظفين، أو على أقل تقدير، تجميد التوظيف في القطاع العام.

هذه لن تكون مهمةً سهلة. لا يوجد إجراءٌ في السياسات جرَت مقاومته بعنادٍ بقدر ما جرت مقاومة تقليل التوظيف في القطاع الحكوميّ. معارضة هذه النقلة في السياسات أمرٌ واسع الانتشار. بسبب العدد الكبير للأشخاص الذين تستخدمهم الدولة فإنّ الجمهور الذي يدعم التوظيف الحكوميّ كبير الحجم، لاسيما في المناطق الحضرية ذات الأهمية السياسية. المعارضة لا تنبثق فقط عن موظفي الخدمة المدنية. بما أنّ رواتب الدولة هي في الغالب المصدر الوحيد الثابت للدخل للعائلات الموسّعة، فإنّ العمّات والأعمام وأبنائهم، وسواهم من أفراد العائلة هم أيضاً يعارضون التغيير. المتخرجون الجدد بدورهم يعارضون الحدّ من التوظيف الحكوميّ، لأنّ هذه الإجراءات تحطّم آمالهم الخاصة للحصول على توظيفٍ في القطاع الحكوميّ في المستقبل. الوزراء يعارضون تقليص مستويات التوظيف لأنّ تحركاتٍ من هذا النوع توهِن سلطتهم وقدرتهم على توفير المحاباة عن طريق منح الوظائف. نتيجة ذلك هي أنّ صانعي السياسات الرفيعي المستوى على امتداد المنطقة فشلوا عموماً في تقليل عدد الموظفين.

بالرغم من هذه العقبات السياسية، الضغوط المالية تفرض التغيير بالقوة كما تمّت ملاحظته سابقاً. فاتورة الأجور الحكومية مرتفعةٌ في عددٍ من الدول الفقيرة بالطاقة إلى درجة أنّ هذه الدول اضطرت لتحجيم الإنفاق على الخدمات العامة والاستثمار[44]. استجابت الحكومات بتجميد الأجور والتوظيف. نتج عن تجميد الأجور عددٌ من موظفي الخدمة المدنية الساخطين، وأحياناً، الذين أصبحت إنتاجيتهم أقل من ذي قبل. نتج عن تجميد التوظيف نجاحٌ هامشيٌّ في تفادي نموٍّ إضافيٍّ في وظائف القطاع العام.

كانت الخصخصة أوفر حظاً في تقليص التوظيف الحكوميّ وتطوير الإنتاجية. عندما تصبح الشركة التي تملكها الدولة مُلكاً لأفرادٍ من خارج الحكومة، من حق المالكين الجدد أن يخفّضوا من عدد الموظفين ويغيّروا هيكلية الرواتب، وهي إجراءاتٌ لا ترغب الدولة بالقيام بها. بتحويلها للمُلكية، تكون الدولة قد حوّلت أيضاً مشاكل انكماش أنشطة الأعمال وتطوير الإنتاجية إلى مجموعاتٍ يحركها نحو القيام بهذه التغييرات حافزٌ لصناعة الأرباح. مع ذلك، البلدان العربية عموماً خصخصت وهي كارهة. في الوقت الذي كان فيه العديد من

[42] منظمة العمل الدولية (ILO)، 2002، ص. 16.

[43] ريتشاردز ووتربري، 2003a، ص. 15.

[44] صندوق النقد الدوليّ (IMF)، 2003a، ص. 15.

مواطني الجبهة السوفياتية السابقة والهند والصين قد سئموا من مُلكية الدولة للمشاريع، فإنّ بقايا الإيديولوجيا الناصرية الاشتراكية، والخوف من الشركات الغربية المتعددة الجنسيات، والشكّ بأنّ الخصخصة ليست سوى وسيلةٍ أخرى تمكّن الوزراء في الحكومة من ملء جيوبهم، تركت الناس أقل من متحمسين للخصخصة. العديد من الرسميين في الحكومة، الذين أصبحوا قلقين من خسارة نفاذهم إلى الوظائف والمال والعقود، هم أيضاً عارضوا الخصخصة بشكلٍ مُتَّقِد.

على الرغم من المعارضة، لقد حصل بعض التقدّم، خاصةً خلال هذا العقد. قرارات الحكومات بتنفيذ الخصخصة أوصَلَت إليها نفس البواعث العملية التي قادت الخصخصة في سائر العالم: الحاجة إلى المال من أجل تغطية العجز في الميزانية الحكومية، وضرورة تقليص الخسائر التي ولّدَتها المشاريع التي تملكها الدولة. مواصلة الخصخصة توفّر أحد أكثر السُبُل نفعاً في زيادة الإنتاجية وتسريع النموّ الاقتصاديّ في المنطقة.

بالنسبة للمستقبل، في ظل ظروفٍ تتمّ العودة فيها إلى معدلات نموّ الاقتصاد في الماضي القريب، يكون المشهد المرتقب لسوق العمالة إيجابياً بشكلٍ متواضع. هبطت معدلات البطالة هبوطاً حاداً في الجزائر والمغرب وبعض البلدان العربية الأخرى خلال السنوات الأخيرة. خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة أدّت إلى زيادة إنتاجية العمالة، وبشكلٍ غير متوقع، إلى زيادة التوظيف، عن طريق تخفيض تكاليف خدمات الأعمال التجارية وجعل سوق العمالة أكثر مرونة. لكنّ حكومات المنطقة ما زالت تفرض قيوداً على طرد الموظفين، واستخدامهم، والحدّ الأدنى للأجور، وهذا الأمر صرَفَ الأعمال التجارية عن التوظيف كما صرَفَ متعهّدي الأعمال عن الاستثمار. من المتوقع أن يؤدّيَ اتّخاذ إجراءاتٍ إضافيةٍ من أجل تحسين المرونة في سوق العمالة وإحداث تحوّلٌ في التقبّل الاجتماعيّ لمشاركة الإناث في القوة العاملة إلى زيادة التوظيف وتسريع النموّ. في كل البلدان ما عدا اليمن، من المنتظر أن تكون معدلات النموّ سريعةً بشكلٍ كافٍ، بحيث ترتفع الأجور الفعلية بالتوازي مع التوظيف.

الخلاصة والتداعيات بالنسبة لصانعي السياسات الأمريكيين

في هذا الفصل، نلخّص بعض النتائج الرئيسية التي وصلنا إليها من التحليلات الديموغرافية والاقتصادية، ونعرّف ببعض تداعيات هذه النتائج بالنسبة لصانعي السياسات الأمريكيين.

الاتجاهات الديموغرافية: الخلاصة والتداعيات

الخلاصة المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية

خلال العقد القادم، ستستمر الوتيرة السريعة للنموّ السكانيّ في العالم العربيّ بالتباطؤ، ولكنّ عدد الشباب الداخلين إلى القوة العاملة سيستمر بالارتفاع. هؤلاء الشباب أصحاب تحصيلٍ علميٍّ أفضل، ولكن طموحاتهم أعلى من الأجيال السابقة. مع ذلك، المصدر التقليديّ للوظائف، أي الحكومة، توقفت عن الاستخدام أو تباطأت في معظم هذه البلدان. إنّ الرغبة بالعمل، مقرونةً بتراجع الفرص في الحكومة، وهو القطاع المنشود لأعلى درجة، يخلق هُوَّةً قابلةً للانفجار بين التوقعات المجتمعية والقدرة الحكومية. السؤال الأساسيّ هو إذا ما كان تدفّق الشباب ذوي التحصيل العلميّ الأفضل إلى القوة العاملة سيكون قوةً لإحداث تغييرٍ سريعٍ في المجتمعات العربية بصورةٍ تتوافق مع النزعات الإصلاحية، أو إذا كان هذا التدفّق سيصبح سبباً لعدم الاستقرار في المنطقة. الاتجاهان المتعلقان بالمكان الذي سيقيم فيه هؤلاء الشباب ويزاولون أعمالهم، سيكون له تأثيرٌ كبيرٌ على الاستقرار في المنطقة.

منطقةٌ مكوّنةٌ من المدن. العالم العربيّ هو أحد أكثر المناطق النامية تحضّراً في العالم. خلافاً لمناطق أخرى من العالم النامي حيث كانت حركة السكان من الأرياف إلى المدن ظاهرةً جديدةً نسبياً، عُرِفَت المنطقة العربية بمدنها منذ ألوف السنين. لعددٍ من العقود التي مَضَت، نَمَت المدن العربية بسرعة. في البداية، كان هذا النموّ متركّزاً في العواصم، أما مؤخَّراً، فقد حصل النموّ الأسرع في المراكز الإقليمية. إنّ توسّع المدن الإقليمية سيعزّز التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها الأنظمة العربية. إنّ كيفية تطوّر هذه المدن سيكون جزءاً متكاملاً من مستقبل المجتمعات العربية، كما سيكون سبيلاً مهماً للانخراط الغربيّ.

في ظلّ ظروفٍ من النموّ السريع والأعداد الكبيرة للباحثين عن العمل ستكون المدن مسرحاً للاضطراب والتغيير السياسيّ. كما تبيّن من الأحداث الأخيرة، من المتوقع أن يُذكيَ التحضّر غير المُقَيّد خليطاً انفجارياً في الأصل من الاستياء الاجتماعيّ نظراً لأسبابٍ عديدة، منها وجود المجموعات العِرقية والدينية المتخاصمة في العالم العربيّ على مقربةٍ من بعضها (بغداد وبيروت توفّران أمثلةً حسنة)، وتفتت التحفّظ الاجتماعيّ، وعدم الكشف عن هوية الأشخاص الذي تُضفيه المناطق الحضَرية. من المتوقع أن تكون المدن المسرح الرئيسيّ للعنف السياسيّ والإرهاب، لاسيما الأخير، الذي يتوجّه نحو جمهورٍ محليٍّ وعالميّ.

الحركات الرامية إلى الإطاحة بالسلطة السياسية أو إلى تثبيتها، ستجد لنفسها مركز ثقلٍ في المدن. كما في الماضي، ستجد المعارضة الإسلامية المعتدلة في المحيط الحضَريّ فرصاً لعرض مؤهّلاتها في الإنعاش

الاجتماعيّ والقيادة الرشيدة. سيتمّ قياس نجاح الإصلاحات الاقتصادية على الأغلب تِبعاً للزيادات في النشاطات الاقتصادية داخل المدن وفي محيطها. في المقابل، سيكون فشل الأنظمة ذات الأداء المُختلّ، وتبِعات هذا الفشل ماثلةً بأجلى صورها في المدن، بما فيها مدن الطبقة الثانية التي بدأت تمرّ بنفس الضغوط المرتبطة بالعواصم في المنطقة.

كثيرٌ من فرص تحصيل النفوذ الكبير بالنسبة للغرب – سواءٌ عبر الديبلوماسية، أو التبادلات الأكاديمية وغيرها، أو الاستثمار، أو التجارة – على التطوّر السياسيّ والاقتصاديّ في المنطقة، سيكون موجوداً في المحيط الحضَريّ. بالأخص، أهداف السياسات الغربية الرامية إلى تقليص الدعم للمجموعات الإرهابية، وتحسين التصوّرات الموجودة عن البلدان الغربية، لاسيما الولايات المتحدة، يجب أن يتمّ السعي إليها في المدن. في بلدانٍ مثل مصر والمغرب واليمن، قد يقتضي هذا الأمر إعادة توجيهٍ لجهود التنمية من أفقر الفقراء الذين ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية، نحو المناطق الحَضَرية الأغنى ولكن الأكثر تقلّباً.

منطقةٌ مكوّنةٌ من المهاجرين. لقد تأثّر العالم العربيّ بالهجرة منذ زمنٍ طويل. يهاجر الأشخاص الذين ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية والقناعات الدينية. هجرتهم تحرّكها في معظم الأوقات، الرغبة بالحصول على فرصٍ اقتصاديةٍ أفضل، وأحياناً تكون الهجرة خياراً لأسلوب حياةٍ معيّنٍ من قِبَل مواطني الطبقة الوسطى. قد تكون الممارسات الغربية مقبولةً أو مرفوضة، ولكنّ المجتمعات العربية ليست غير عابئةٍ أو غير متأثّرةٍ بالمفاعيل المتنامية للأممية العابرة للحدود. العدد الكبير من العرب الذين يقيمون في أوروبا والولايات المتحدة يشكّلون رابطاً محسوساً بوضوح مع الطرق الجديدة في التفكير بالحكم السياسيّ والاقتصاد. بالنسبة لكثيرٍ من المهاجرين، الإقامة في الغرب هي أيضاً مصدرٌ للتباعد، وأحياناً، للتحوّل نحو الراديكالية. هذه الظاهرة الواضحة في الشبكة الموسّعة من الخلايا المرتبطة بتنظيم القاعدة في أوروبا الغربية، لا تُظهِر إلا القليل من الإشارات التي توحي بأنها قد تبطل وتزول، بالرغم من سياسات الهجرة والأمن الداخليّ التي أصبحت أشدّ. في الواقع، إنّ العدد المتراجع للعاملين البالغين في أوروبا، مقترناً بنموٍّ سريع في أعداد الشباب العربيّ الباحث عن عمل، يكفلان استمرار الهجرة من العالم العربيّ إلى أوروبا، وبدرجةٍ أقَل، الولايات المتحدة خلال العقد القادم، برغم المحاولات لتقييد الهجرة.

المجموعات العربية من المهاجرين في الخارج برزت بطرقٍ سلبيةٍ وإيجابيةٍ على حدٍّ سواء، بوصفها وسائط رائدةً لنقل التغيير إلى المنطقة نفسها. هذه المجموعات ستكون متَغيّراً أساسياً يجب تعهّده بالعناية خلال العقد القادم. قد لا يكون من المبالغة القول بأنّ مستقبل العالم العربيّ، لاسيما المناطق التي لها تماسٌّ مع الغرب عن قرب، مثل منطقة المغرب العربيّ – ستشكّلها الأحداث التي تقع في باريس وفرانكفورت وحتى ديربورن، بنفس قدر ما ستشكّلها الأحداث الواقعة في المنطقة نفسها. كلّما ازداد انغراس الشباب العربيّ والتزامهم بالمجتمعات الغربية، وكلّما قلّ التمييز ضدّهم في مقرّات العمل وعند بحثهم عن مساكن، ازداد مع هذه العوامل احتمال أن يصبح هؤلاء قوةً محاربةً ضد المجموعات الإرهابية لا داعمةً لها.

التداعيات التي قد تحملها الاتجاهات الديموغرافية للسياسات الأمريكية

بالرغم من أنّ معدلات النموّ السكانيّ والخصوبة في حالة تراجع، إلا إنّ الحجم السكانيّ في العالم العربيّ ما زال ينمو بشكلٍ أسرع من أجزاء العالم الأخرى. إنّ الأعداد السكانية المتزايدة تنهك الموارد المائية، والخدمات العامة، والبنية التحتية. مع هذا، فمعدلات الخصوبة ليست متجانسة: فهي أعلى بكثيرٍ في بعض الدول العربية دون غيرها. إن معدلات نموٍّ سكانيٍّ أبطأ من شأنها تخفيف الضغط على الموارد المائية وعلى الحكومات، ودفعها نحو توفير المزيد من الخدمات العامة، لاسيما في البلدان ذات معدلات النموّ السكانيّ السريع. مع الوقت، ستتمكّن الحكومات بوجود معدلات نموٍّ سكانيٍّ أبطأ، من نقل التركيز من الكمية إلى تحسين النوعية.

بوسع البرامج الأمريكية للمساعدة أن تخفف من هذه الضغوط عن طريق الاستمرار في دعم مبادرات التنظيم الأسَريّ على امتداد المنطقة، لاسيما في البلدان ذات المعدلات المرتفعة من الخصوبة. إنّ التمويل الإضافيّ الذي قد تقدمه الولايات المتحدة لتدريب كادرٍ محليٍّ على الخدمة الميدانية، ولجعل وسائل منع الحمل متوفّرةً بشكلٍ أوسع، سيكون قيّماً بالفعل، تقديم دعم أكبر لتعليم الإناث بشكلٍ غير مباشر لا يقلّ قيمةً عن ذلك. نظراً لحساسية موضوع التنظيم الأسَريّ لدى بعض الفئات الدينية المحافظة في المنطقة، يجب أن تتحمّل الولايات المتحدة مشَقّة البناء على المبادرات المحلية، وبقدر الإمكان، الحرص على أن تبقى المنظمات المحلية هي "الوجه" الذي يمثّل هذه البرامج، ووسيلة التواصل الرئيسية مع هذه الفئات.

السياسات المتبعة تجاه العرب المهاجرين المقيمين، أو الذين يحاولون الإقامة في الولايات المتحدة وأوروبا، سوف تصبح عاملاً ذا أهميةٍ متزايدةٍ في التأثير على السياسات التي تنتهجها الحكومات المُضيفة باتجاه العالمَين العربيّ والإسلاميّ. السياسات في هذه المجالات المستقلة عن بعضها في الاعتبار التقليديّ، سيكون من الصعب المضيّ بها في معزلٍ عن بعضها البعض، بالرغم من الحواجز الفكرية والبيروقراطية أمام الاندماج. في الحدّ الأدنى، ينبغي أن يُقِرّ صانعو السياسات أنّ المجموعات العربية والمسلمة في الخارج أصبحت جزءاً حرجاً من المعادلة الإقليمية، وأنها ستوفّر نافذةً متصاعدة الأهمية نحو المستقبل السياسيّ في المنطقة نفسها. هم يشكّلون نقطة التحام قيّمة: من مكافحة الإرهاب إلى الإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ. إنّ الموقع البارز الذي تحظى به المجتمعات الإسلامية والشبكات السياسية في أوروبا، وعلاقتها الوثيقة بالتطورات في شمال أفريقيا وغيرها، يعني أيضاً أنّ هناك معقوليةً قويةً للتنسيق عبر الأطلسيّ في هذا الجانب والعديد من الجوانب الأخرى التي تتعلق بالاستراتيجية الإقليمية في مواجهة العالم العربيّ.

في هذا الصّدد، إنّ تطبيق إجراءات منح تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة قد يكون لها مفعولٌ كبيرٌ على النفوذ الأمريكيّ في المنطقة، سواءً كانت تأشيرة سياحةٍ أو دراسةٍ أو أعمال. العرب الذين درسوا وعاشوا وعملوا في الولايات المتحدة بأعدادٍ كبيرةٍ كانوا مصدراً مهماً للنفوذ الأمريكيّ في المنطقة. هؤلاء الأفراد يقومون بدور الجسور الطبيعية بين الولايات المتحدة والعالم العربيّ، وكثيرٌ منهم يصبحون من صانعي القرار أو قادة الرأي في بلدانهم الأصلية. إنّ التراجع الحادّ في أعداد الطلاب العرب الذين يتلقون دراستهم في الولايات المتحدة بعد عمليات 11 أيلول ضارٌّ بالمصالح الأمريكية، وهو ناتجٌ عن قوانين منح التأشيرات التي أصبحت أكثر تشدّداً. إنّ إجراءات الحصول على التأشيرات ودخول الولايات المتحدة، التي يُنظَرُ إليها على أنها تخلّ بالاحترام، مضرّةٌ أيضاً بالمصالح الأمريكية. يجب أن تُراجِع حكومة الولايات المتحدة بعنايةٍ الإجراءات السارية حالياً لضمان أمرَين: أن تكون كافيةً لمنع دخول الأفراد الساعين إلى إلحاق الأذى بالولايات المتحدة، وفي نفس الوقت، أن يتمكن العرب الراغبون في المجيء إلى الولايات المتحدة للدراسة أو الزيارة أو القيام بالأعمال من القدوم، وأن يُعامَلوا باحترامٍ عندما يقومون بذلك، وأن يتمكنوا من الحصول على التأشيرات في وقتٍ محدَّدٍ وبطريقةٍ فعّالة.

الاتجاهات الاقتصادية: الخلاصة والتداعيات

الخلاصة المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية

الأغنياء بالطاقة. خلال المستقبل المنظور، سيستمر العالم في الاعتماد على النفط الذي تضخّه المنطقة العربية، لاسيما الخليج الفارسيّ. ستبقى هذه المنطقة مسؤولةً عن ثلث الإنتاج العالميّ في عام 2020. حتى لو أصبحت معدلات النضوب أعلى مما تمّ توقّعه في السابق، ولو تضاعفت تكاليف الإنتاج في الخليج الفارسيّ مرتَين أو ثلاثاً عن مستواها الحاليّ البالغ بضعة دولاراتٍ للبرميل، فستبقى دول الخليج المنتج بأقل كلفةٍ في العالم. هي تسيطر على أكثر من نصف الاحتياطيّ العالميّ.

بالرغم من ثرواتهم النفطية، مرّت البلدان "الغنية بالطاقة" في المنطقة بأوقاتٍ عسيرةٍ بعد انقضاء فترة الرخاء النفطيّ التي شهدتها السبعينات. في معظم بلدان الخليج، ما زال متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحلي (GDP)، مُحتَسَباً بالقيمة الثابتة للدولار، أدنى من قِيَم الذروة التي بلَغَها سابقاً. السبب الرئيسيّ للأداء الاقتصاديّ المتردّي في هذه البلدان الأكبر حجماً كان التراجع في عامل الإنتاج. هذه التراجعات عائدةٌ لقراراتٍ سيئةٍ في الاستثمار وسياسات الاقتصاد الجزئيّ، لاسيما دعم الأسعار والعوائق البيروقراطية التي تحول دون ولوج الشركات الجديدة إلى الأسواق.

الناتج الاقتصاديّ للأغنياء بالطاقة، لاسيما الدول الخليجية الأصغر حجماً، سيظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإنتاج النفط وأسعاره. لكنّ صادرات النفط والغاز ستكون ركيزةً أكثر من كونها محرّكاً للنموّ. ليس من المتوقع أن تتجاوز الزيادات في إنتاج النفط معدلات النموّ السكانيّ – حتى نهاية عام 2020 – ما عدا في العراق وقطر. بالرغم من أنّ الطاقة ستظل توفّر للحكومات مصدراً جاهزاً من الإيرادات، فإنّ مفتاح زيادة المداخيل الفردية سيكون زيادة عامل الإنتاج.

من أجل زيادة عامل الإنتاج، تحتاج هذه البلدان إلى تقييد التشوهات في الأسعار، عن طريق الحدّ من الدعم السعريّ المقَدَّم للمنتجين، وبقدر الإمكانية السياسية، للمستهلكين. يجب تصغير العوائق أمام التجارة والاستثمار الأجنبيّ، خاصةً في الجزائر وليبيا. إنّ التوسّع والتكامل المستمر في مجلس التعاون الخليجيّ سيكون له تأثيرٌ كبيرٌ على زيادة المنافسة وتحسين عامل الإنتاج في هذه البلدان. لقد أدّت خصخصة الأصول غير المرتبطة بقطاع الطاقة إلى تطوير الفعالية، كما قادت إلى نموٍ أسرع في إيرادات وناتج المشاريع التي كانت تملكها الدولة في البلدان العربية التي أقدمت على هذه الخطوة. إنّ مقاربةً أكثر جرأةً لمسألة الخصخصة من شأنها إنتاج منافع إضافيةٍ من جهة تسريع النموّ في عامل الإنتاج.

ما مدى احتمال أن تتبنّى حكومات البلدان الغنية بالطاقة سياساتٍ تشجّع على استخدامٍ أكثر فعاليةً للموارد؟ بحسب توقّعنا الاستباقيّ، فإنّ بلدان مجلس التعاون الخليجيّ ستمضي قُدُماً في الدفع باتّجاه تحرير السوق، والتكامل الإقليميّ، والخصخصة. إذا بقيت أسعار النفط أكثر ارتفاعاً بشكلٍ ملموسٍ من مستوياتها المتوسطة في التسعينات، يُفتَرَض أن يستمر مواطنو البلدان الأصغر حجماً في الاستفادة من مستويات دخلٍ أعلى ونموٍّ متواصل. الجزائر والعراق وليبيا، وبدرجةٍ أقل، المملكة العربية السعودية، تطرح تحدياتٍ أكثر صعوبة، فهي أفقر، والحجم السكانيّ فيها كبير، كما إنها أضعف حالاً في مواجهة الاضطراب السياسيّ. من المتوقع أن يكون تطبيق المزيد من إجراءات تحرير السوق في هذه البلدان أمراً بطيئاً.

لا يوجد بين الأغنياء بالطاقة مَن تمكّن من التعاطي بنجاحٍ مع مسألة التوظيف الحكوميّ. على هذه الحكومات أن تبتكر حوافز لتشجيع الداخلين الجدد إلى القوة العاملة، في السعي للحصول على وظائف خارج الحكومة. حصلت تحوّلاتٌ متواضعةٌ في التوقعات بالنسبة لبعض هذه البلدان، عندما أصبح إشغال الوظائف في المجالات المالية الخاصة وحقل صناعة الخدمات أكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية، ولكنّ الحكومة تبقى ربّ العمل المفضّل. على ضوء المصاعب السياسية، لا نتوقع أن تقوم هذه الدول بوقف توظيف المواطنين في البيروقراطيات الحكومية المُتخَمة أو الشركات التي تسيطر عليها الدولة.

الفقراء بالطاقة. إنّ التحسينات التي تطبّق على السياسات الاقتصادية، والتي تتراوح من توحيد معدلات التبادل، إلى اختصار التعرفات وغيرها من العوائق أمام التجارة، إلى الخصخصة، كلها ساهمت في نموٍّ أسرع خلال العقدَين الأخيرَين في كل مكانٍ عمّا كان عليه الحال في الثمانينات، باستثناء أحد البلدان "الفقيرة بالطاقة". في معظم الأحيان، ساعدت أسعار النفط المرتفعة البلدان الفقيرة بالطاقة، إذ ارتفع الطلب على العمالة الأجنبية في الخليج، مما أدى إلى زيادة كميات التحويل النقديّ، وفي حالة مصر وسوريا، إلى رفع قيمة صادراتهما المتواضعة من النفط والغاز الطبيعيّ.

على غرار معظم الأغنياء بالطاقة، يعاني الفقراء بها من الركود العالميّ، ولكن اقتصاداتهم يُتَوَقَّع لها أن تستمر بالنموّ على الأغلب. الصادرات والتحويلات النقدية والمداخيل التي تنتجها السياحة آخذةٌ بالهبوط، ولكنّ الأسعار المتدنّية للسلع، لاسيما أسعار الغذاء والمنتجات النفطية، خففت الضغط عن الفقراء. بقليلٍ من الحظّ، قد تشهد هذه البلدان قريباً عودةً إلى معدلات النموّ التي كانت موجودةً في الماضي القريب. إذا انتعش النموّ فعاود الارتفاع إلى المعدلات التي لم تَنقضِ منذ زمنٍ طويل، سينعَم الفقراء بالطاقة بزياداتٍ ملحوظةٍ في المداخيل الفردية تستمر خلال عام 2020، مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة 3.0 في المئة سنوياً في حالة مصر، و4.5 في المئة في حالة الأردن، حيث يترافق النموّ المتماسك في إجماليّ الناتج المحليّ مع معدلاتٍ أبطأ في النموّ السكانيّ.

كم يبلغ احتمال أن تُستَأنَفَ معدلات النموّ الاقتصاديّ هذه؟ لقد قامت مصر والأردن والمغرب وتونس بتحركاتٍ هامةٍ نحو تحرير أسواقها، لاسيما التجارة، خلال العقد المنصرم. ساعدت اتفاقيات التجارة الحُرّة التي أُبرِمَت مع الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة في الحثّ على هذا التطوّر. أُنجِزَ بعض التقدم في تحرير تسعير المنتجات النفطية المكررة والغذاء، وتسديد وُجهة الدعم للغذاء وغيره من المنتجات بشكلٍ أفضل. لقد تمّت خصخصة عددٍ من الشركات التي كانت تملكها الدولة. كما حاول الفقراء بالطاقة جعل المناخ التجاريّ لديهم مضيافاً أكثر لرواد الأعمال الخاصة.

في سبيل تحقيق تقدّم أبعد في مجال التقليل من العوائق التي تحول دون دخول الأعمال التجارية الجديدة ورعاية عملية خلق وظائف في القطاع الخاص، على الحكومات أن تُجرِيَ تحسيناً ملحوظاً على فعاليتها البيروقراطية وأنظمة الرعاية الاجتماعية لديها. إنّ تحسين الفعالية البيروقراطية لا يترتّب عليه فحسب جعل الإجراءات أكثر انسياباً، وإنما يشتمل أيضاً على خفض عديد الموظفين وقَرن المكافآت بالأداء. بسبب المعارضة البيروقراطية المستحكِمة، فإنّ تطبيق هذه التغييرات سيكون صعباً. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من بعض الإصلاحات، تحافظ هذه الحكومات على أنظمةٍ مكلفةٍ من الإعانات، ذات أداءٍ مُختَلٍّ في أغلب الأحيان. من المتوقع أن يكون إجراء المزيد من التغييرات في هذه الأنظمة صعباً من الناحية السياسية.

في ظل ظروفٍ تشهد عودةً إلى معدلات نموّ الماضي القريب، فإنّ بوادر النموّ في التوظيف والأجور إيجابية. هبطت معدلات البطالة بشكلٍ حادٍّ في الجزائر والمغرب وبلدانٍ عربيةٍ قليلةٍ أخرى خلال السنوات الأخيرة. أدّت خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة إلى زيادة إنتاجية العمالة، كما أدّت إلى أمرٍ آخر غير متوقعٍ هو زيادة التوظيف، عن طريق خفض تكاليف الخدمات التجارية وجعل سوق العمل أكثر مرونة. لكنّ الحكومات في المنطقة ما زالت تفرض قيوداً على طرد الموظفين واستخدامهم، وعلى الحدّ الأدنى للأجور، وقد أوهن هذا الأمر من عملية التوظيف في الأعمال التجارية، ومن الاستثمار الذي يقوم به رواد الأعمال. إنّ اتّخاذ إجراءاتٍ إضافيةٍ لتطوير مرونة سوق العمل، وإحداث نقلةٍ في التقبّل الاجتماعيّ لمشاركة النساء في القوة العاملة، من المرجح أن يزيد نسبة التوظيف ويسرّع في النموّ. في كل مكانٍ ما عدا اليمن، يُفتَرَض أن تكون معدلات النموّ سريعةً بشكلٍ يتيح ارتفاع الأجور الفعلية مع ارتفاع التوظيف.

لن يكون الإصلاح المؤسساتيّ العامل الوحيد المُحدِّد للنموّ الاقتصاديّ. بالنسبة لأكثر الفقراء بالطاقة، يبقى الأمن – الداخليّ والخارجيّ – عاملاً محدِّداً رئيسياً في عملية النموّ. كما ظهر من الأحداث الأخيرة في المنطقة، تؤدي الصراعات إلى معاناة البلدان في اقتصاداتها، سواءً كان الصراع محلياً أو قادماً من دولٍ مجاورة. تتكبّد البلدان خسائر اقتصادية جسيمة بسبب الاضطراب والصراع، لاسيما جرّاء تضاؤل إيرادات السياحة. إذا بقيَ الأمن مشكلةً كبرى، فإنّ النموّ الاقتصاديّ سوف يعاني. على سبيل المثال، عانت كلٌّ من مصر وتونس من تضاؤل إيرادات السياحة بسبب الاضطراب الحاصل فيهما.

التداعيات التي قد تحملها الاتجاهات الاقتصادية للسياسات الأمريكية

الأغنياء بالطاقة. إذا استثنَينا العراق، لا تملك الحكومة الأمريكية ما يمكن اعتباره نفوذاً اقتصادياً في دول العالم العربيّ الغنية بالطاقة. بما أنّ هذه البلدان لا تتلقّى مساعدةً اقتصاديةً مهمةً من الولايات المتحدة، تحتاج الحكومة الأمريكية لتشجيع هذه البلدان على تقليل العوائق أمام التجارة وتشغيل الأعمال التجارية المحلية والأجنبية عن طريق الإقناع، أو بشكلٍ غير مباشر، عبر مؤسساتٍ أخرى. ينبغي أن تعمل الولايات المتحدة من خلال مجموعة العشرين (G–20) لتشجيع المملكة العربية السعودية على فتح اقتصادها بشكلٍ أوسع، والسعي لإدامة الاندماج عن طريق مجلس التعاون الخليجيّ.

إنّ ناتج وأسعار النفط وجّهَت صدمةً إلى علاقات الولايات المتحدة مع الأغنياء بالطاقة، خاصةً المملكة العربية السعودية. باستثناء النقاشات التي تجري مع حكومات البلدان الرئيسية المصدّرة للنفط بشأن دورٍ أوسع للشركات الأجنبية، ومنها الأمريكية، في صناعة الطاقة لدى هذه البلدان، نظنّ أنّ الحكومة الأمريكية يجب أن تُحيل النقاشات حول الناتج النفطيّ والأسواق، إلى المستويات الأدنى. وجهة نظرنا هي أنّ مناقشة مسائل الناتج النفطيّ والأسواق على مستوى عالٍ يشوّش الرسائل الأمريكية الأخرى المتعلقة بالسياسات الاقتصادية. كما إنّ هذه النقاشات قد تعطي الحكومات الغنية بالطاقة مفهوماً مبالغاً فيه عن أهمية النفط الأرخص ثمناً بالنسبة لسلامة وصحة الاقتصاد الأمريكيّ على المدى الطويل. إنّ التركيز على منع حصول زياداتٍ في أسعار النفط يسير بعكس تحقيق هدفٍ رئيسيٍّ آخر، هو تقليل استهلاك الولايات المتحدة للوقود الحفريّ، والتزام الحكومة الأمريكية بتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة.

الفقراء بالطاقة. تملك الولايات المتحدة نفوذاً اقتصادياً لدى الفقراء بالطاقة، أكبر نوعاً ما من نفوذها لدى الأغنياء بالطاقة. المساعدة الأجنبية الأمريكية لمصر والأردن والمغرب كبيرةٌ بالفعل. إنّ الموارد التي تملكها هذه البلدان والتي تستطيع اللجوء إليها أقل مما لدى الأغنياء بالطاقة، وهي تعتمد بشدّةٍ على الاقتراض من البنك الدوليّ، وضمنياً، من صندوق النقد الدوليّ.

يجب أن تستمر الحكومة الأمريكية بالضغط في وقتٍ واحد، بشكلٍ ثنائيٍّ، ومن خلال دورها كعضوٍ في مجلس إدارة البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، باتجاه تبنّي سياساتٍ أثبتت نجاحها في الشرق الأوسط وغيره من مناطق العالم النامي: تقليل العوائق أمام تجارة البضائع والخدمات، بما فيها الأسواق المالية؛ وخلق ظروفٍ أكثر ملائمَةً للاستثمار الأجنبيّ المباشر؛ وزيادة شفافية الحكومات المحلية من أجل تقليص الفساد. يجب أن تعمل الولايات المتحدة عن قربٍ مع هذه المؤسسات المالية الدولية لتشجيع هذه البلدان على تسديد وُجهة الدعم بصورةٍ أفضل، وخفض التكاليف والحواجز التي يواجهها القطاع الخاص. بحوزة الولايات المتحدة أيضاً بعض أدوات السياسات الثنائية. إنّ اتفاقيات التجارة الحرّة مع الأردن وغيره من البلدان العربية لم تؤدّ فقط إلى تنمية مكاسب التجارة، ولكنها ساعدت أيضاً في تقليل العوائق أمام الدخول، وتحسين المناخ المحليّ للأعمال التجارية. ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بالتفاوض حول المزيد من اتفاقيات التجارة الحرّة وتوقيعها مع البلدان الصديقة في المنطقة.

المراجع

"6 Alāf Dullar li Kul Aris fī Suria [$6,000 for Every Groom in Syria]," *Al-Arabiya.net*, June 28, 2004.

Abdallah, Khanjar Wabel, Philippe Callier, Taline Koranchelian, and Michael Lazare, *Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix*, Washington, D.C.: International Monetary Fund, country report 03.69, February 7, 2003.

Abdel-Razek, Sherine, "The Cost of Budgeting," *al-Ahram Weekly*, June 19, 2008.

Abdulla, Rasha A., "Taking the E-Train: The Development of the Internet in Egypt," *Global Media and Communication*, Vol. 1, No. 2, August 2005, pp. 149–165.

Abi-Esber, Fouad Daoud, *The Rise and Fall of Christian Minorities in Lebanon*, Sydney: Academic Research, 2005.

Abraham, Salim, "Iraqi Christians Flee to Syria Because of Pressure from Muslim Extremists," Associated Press, August 2004.

Abrahamian, Ervand, *Iran Between Two Revolutions*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982. As of October 1, 2010:
http://hdl.handle.net/2027/heb.00853

Agénor, P.-R., M. K. Nabli, T. Yousef, and H. T. Jensen, *Labor Market Reforms, Growth, and Unemployment in Labor-Exporting Countries in the Middle East and North Africa*, World Bank: Policy Research Working Paper 3328, June 2004.

Ajami, Fouad, "What the Muslim World Is Watching," *New York Times Magazine*, November 18, 2001. As of October 1, 2010:
http://www.nytimes.com/2001/11/18/magazine/what-the-muslim-world-is-watching.html

Al-Awadi, Hesham, "Mubarak and the Islamists: Why Did the 'Honeymoon' End?" *Middle East Journal*, Vol. 59, No. 1, Winter 2005, pp. 62–80.

Al-Habib, Abdul Rahman, "The Faultlines in Arab Media Analysis," *Jane's Islamic Affairs Analyst*, July 28, 2006a.

———, "Understanding Arab Media Analysis," *Jane's Islamic Affairs Analyst*, August 2, 2006b.

Ali, Ali Abdel Gadir, *Building Human Capital for Economic Development in the Arab Countries*, Cairo, Egypt: Egyptian Center for Economic Studies, working paper 76, December 2002. As of October 1, 2010:
http://www.eces.org.eg/Publications/View_Pub.asp?p_id=10&p_detail_id=137#mytop

Al-Munajjed, Mona, *Women in Saudi Arabia Today*, New York: St. Martin's Press, 1997.

"Al-Qaeda Online: Understanding Jihadist Internet Infrastructure," *Jane's Intelligence Review*, January 1, 2006.

"al-Saudia: 76 percent min al-Āilāt Jāmiīāt wa Ghālabīyat al-Ālīn min al-amlat al-Thanawiyya [Saudi Arabia: 76 Percent of Unemployed Women Are University Graduates and the Majority of Unemployed Males Are from the Ranks of High School Graduates]," *Asharq al-Awsat*, September 15, 2008.

Al-Sayyid, Mustapha Kamel, "The Concept of Civil Society and the Arab World," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. I: *Theoretical Perspectives*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1995, pp. 131–148.

Alterman, Jon B., *New Media, New Politics? From Satellite Television to the Internet in the Arab World*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1998.

Amin, Hussein, "Nilesat: Current Challenges and Future Trends," *Transnational Broadcasting Studies*, Vol. 12, Spring–Summer 2004. As of October 1, 2010:
http://www.tbsjournal.com/amin.htm

Anderson, Lisa, "Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. I: *Theoretical Perspectives*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1995, pp. 77–92.

Ansary, Abdou Filali, "The Challenge of Secularization," in Larry Jay Diamond, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East*, Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 2003, pp. 232–236.

Baaklini, Abdo I., Guilain Denoeux, and Robert Springborg, *Legislative Politics in the Arab World: The Resurgence of Democratic Institutions*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1999.

Baki, Roula, "Gender-Segregated Education in Saudi Arabia: Its Impact on Social Norms [and] the Saudi Labor Market," *Education Policy Analysis Archives*, Vol. 12, No. 28, June 17, 2004. As of October 1, 2010:
http://epaa.asu.edu/ojs/article/view/183

Baqi, Mahmoud M. Abdul, and Nansen G. Saleri, "Fifty-Year Crude Oil Supply Scenarios: Saudi Aramco's Perspective," Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, February 24, 2004. As of October 1, 2010:
http://csis.org/files/media/csis/events/040224_baqiandsaleri.pdf

Baram, Amatzia, *Who Are the Insurgents? Sunni Arab Rebels in Iraq*, Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, special report 134, April 2005. As of October 2, 2010:
http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS60512

Bedjaoui, Ahmed, "Arab and European Satellites over the Maghrib," *Transnational Broadcasting Studies*, Vol. 12, Spring–Summer 2004. As of October 1, 2010:
http://www.tbsjournal.com/maghreb.htm

Benard, Cheryl, *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-1716-CMEPP, 2004. As of October 1, 2010:
http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716.html

Benjamin, Daniel, and Steven Simon, *The Age of Sacred Terror*, New York: Random House, 2002.

Benmelech, Efraim, and Claude Berrebi, "Human Capital and the Productivity of Suicide Bombers," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 21, No. 3, Summer 2007, pp. 223–238.

Bensahel, Nora, "Political Reform in the Middle East," in Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds., *The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-1640-AF, 2004, pp. 15–56. As of October 1, 2010:
http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1640.html

Berman, Eli, "Sect, Subsidy, and Sacrifice: An Economist's View of Ultra-Orthodox Jews," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 115, No. 3, August 2000, pp. 905–953.

Bernstein, Mark, David G. Groves, and Amber Moreen, "Water," in RAND Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-146-1-DCR, 2007, pp. 163–221. As of October 14, 2010:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG146-1.html

Berrebi, Claude, "Evidence About the Link Between Education, Poverty and Terrorism Among Palestinians," *Peace Economics, Peace Science and Public Policy*, Vol. 13, No. 1, Art. 2, 2007. As of October 1, 2010:
http://www.bepress.com/peps/vol13/iss1/2/

Bilingsley, Dodge, "War on Film: The Often Fraught Relationship Between Military and Media," *Jane's Intelligence Review*, July 1, 2007.

Black, Andrew, and Shane Drennan, "Jihad Online: The Changing Role of the Internet," *Jane's Intelligence Review*, August 1, 2007.

Blanchard, Christopher M., *Al Qaeda: Statements and Evolving Ideology*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, report for Congress RL32759, July 9, 2007. As of October 1, 2010: http://www.fas.org/sgp/crs/terror/RL32759.pdf

Blandford, Nicholas, "Chaos Returns to Troubled Lebanon," *Jane's Defence Weekly*, Vol. 44, No. 22, May 30, 2007.

Blass, Asher, and Richard S. Grossman, "Assessing Damages: The 1983 Israeli Bank Shares Crisis," *Contemporary Economic Policy*, Vol. 19, No. 1, January 2001, pp. 49–58.

Blavy, Rodolphe, *Trade in the Mashreq: An Empirical Examination*, Washington, D.C.: International Monetary Fund, Middle Eastern Department, working paper 01/163, October 1, 2001. As of October 1, 2010: http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=15426.0

Bloom, Mia M., "Palestinian Suicide Bombing: Public Support, Market Share, and Outbidding," *Political Science Quarterly*, Vol. 119, No. 1, Spring 2004, pp. 61–88.

Bonanate, Luigi, "Some Unanticipated Consequences of Terrorism," *Journal of Peace Research*, Vol. 16, No. 3, September 1979, pp. 197–211.

Boyd, Douglas, "Saudi Arabia's International Media Strategy: Influence through Multinational Ownership," in Kai Hafez, ed., *Mass Media, Politics, and Society in the Middle East*, Cresskill, N.J.: Hampton Press, 2001, pp. 43–60.

BP Statistical Review of World Energy, June 2008, using data provided by the Energy Information Administration, U.S. Department of Energy, on January 8, 2008.

Brownlee, Jason M., "The Decline of Pluralism in Mubarek's Egypt," in Larry Jay Diamond, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 2003, pp. 48–57.

———, *Ruling Parties and Durable Authoritarianism*, Stanford, Calif.: Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Freeman Spogli Institute for International Studies, October 28, 2004. As of October 1, 2010: http://cddrl.stanford.edu/publications/ruling_parties_and_durable_authoritarianism/

Bruce, James, "Arab Veterans of the Afghan War," *Jane's Intelligence Review*, Vol. 7, No. 4, April 1995.

Brumberg, Daniel, "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy," *Journal of Democracy*, Vol. 13, No. 4, October 2002, pp. 56–68.

———, "The Trap of Liberalizing Autocracies," in Larry Jay Diamond, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 2003a, pp. 35–47.

———, *Liberalization Versus Democracy: Understanding Arab Political Reform*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, working paper 37, May 2003b.

Burton, Fred, and Scott Stewart, "The July 4 Al-Zawahiri Video: Protesting Too Much," *Stratfor*, July 11, 2007.

Byman, Daniel, Peter Chalk, Bruce Hoffman, William Rosenau, and David Brannan, *Trends in Outside Support for Insurgent Movements*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-1405-OTI, 2001. As of October 1, 2010: http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1405.html

Cardenas, Sonia, and Andrew Flibbert, "National Human Rights Institutions in the Middle East," *Middle East Journal*, Vol. 59, No. 3, Summer 2005, pp. 411–436.

Central Intelligence Agency, *The World Factbook*, Washington, D.C., updated weekly.

———, "Egypt," *World Factbook*, last updated January 13, 2011. As of February 7, 2011: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html

Central Organization for Statistics and Information Technology, *Unemployment Survey 2006*.

Chamlou, Nadereh, "Gender and Development in the Middle East and North Africa," World Bank, briefing prepared for the Woodrow Wilson Center, January 30, 2004.

Chaudhry, Kiren Aziz, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1997.

CIA—*See* Central Intelligence Agency.

Collier, Paul, *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy*, Washington, D.C.: World Bank, 2003.

Cook, David, "The Recovery of Radical Islam in the Wake of the Defeat of the Taliban," *Terrorism and Political Violence*, Vol. 15, No. 1, Spring 2003, pp. 31–56.

Cordesman, Anthony H., *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1993.

Coulson, Andrew, "Education and Indoctrination in the Muslim World: Is There a Problem? What Can We Do About It?" *Policy Analysis*, No. 511, March 11, 2004. As of October 1, 2010: http://www.cato.org/pubs/pas/pa511.pdf

Cronin, Audrey Kurth, *Al Qaeda After the Iraq Conflict*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, RS21529, 2003. As of October 1, 2010: http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS38560

Crumpton, Henry, "Al-Qaeda Crippled but Resilient," interview by Robert McMahon, Council on Foreign Relations, August 21, 2006. As of October 1, 2010: http://www.cfr.org/publication/11318/alqaeda_crippled_but_resilient.html

Das Gupta, Dipak, Jennifer Keller, and T. G. Srinivasan, *Reform and Elusive Growth in the Middle East: What Has Happened in the 1990s?* Washington, D.C.: World Bank, Human Development Group, Middle East and North Africa Region, working paper 25, June 2002.

DeBartolo, David M., "Jordan: Attention Turns to Electoral Law," *Arab Reform Bulletin*, Vol. 5, No. 3, April 2, 2007. As of October 1, 2010: http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21266

Denoeux, Guilain, "The Forgotten Swamp: Navigating Political Islam," *Middle East Policy*, Vol. 9, No. 2, June 2002, pp. 56–81.

Diamond, Larry, *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1993.

———, "Introduction: In Search of Consolidation," in Larry Diamond, Marc F. Plattner, Yun-han Chu, and Hung-mao Tien, eds., *Consolidating Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1997, pp. xiii–xlvii.

Diamond, Larry Jay, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 2003.

Diwan, Ishac, and Radwan `Ali Sha`ban, *Development Under Adversity: The Palestinian Economy in Transition*, Washington, D.C.: World Bank, March 1999. As of October 2, 2010: http://www.worldbank.icebox.ingenta.com/content/wb/411

Djankov, Simeon, Tatiana Nenova, Caralee McLiesh, and Andrei Shleifer, "Who Owns the Media?" *Journal of Law and Economics*, Vol. 46, No. 2, October 2003, pp. 341–381.

Dobriansky, Paula J., Under Secretary for Global Affairs, and Michael Kozak, Acting Assistant Secretary for Democracy Human Rights and Labor, U.S. Department of State, "On-the-Record Briefing on the Release of the 2004 Annual Report on Human Rights," Washington, D.C., February 28, 2005. As of October 1, 2010: http://2001-2009.state.gov/g/drl/rls/spbr/42805.htm

Dollar, David, Raymond Fisman, and Roberta Gatti, *Are Women Really the "Fairer" Sex? Corruption and Women in Government*, Washington, D.C.: World Bank, Development Research Group, Poverty Reduction and Economic Management Network, policy research report on gender and development working paper 4, October 1999.

Doran, Michael Scott, "Somebody Else's Civil War," *Foreign Affairs*, January–February 2002.

Economic Commission for Africa, "Egypt," *National Information and Communication Infrastructure (NICI) Policies and Plans (e-strategies)*, undated web page. As of October 14, 2010:
http://www.uneca.org/AISI/nici/Egypt/egypt.htm

Ehteshami, Anoushiravan, "Reform from Above: The Politics of Participation in the Oil Monarchies," *International Affairs*, Vol. 79, No. 1, January 2003, pp. 53–75.

EIA—*See* Energy Information Administration.

El-Ghobashy, Mona, "Egypt Looks Ahead to Portentous Year," *Middle East Report Online*, February 2, 2005. As of October 1, 2010:
http://www.merip.org/mero/mero020205.html

El Qorchi, Mohammed, Samuel Munzele Maimbo, and John F. Wilson, *Informal Funds Transfer Systems: An Analysis of the Informal Hawala System*, Washington, D.C.: International Monetary Fund occasional paper 222, 2003.

Energy Information Administration, "International Energy Statistics," undated web page. As of October 18, 2010:
http://tonto.eia.doe.gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm?tid=5&pid=57&aid=6

———, *International Energy Outlook 2004*, DOE/EIA-0484(2004), April 2004. As of October 18, 2010:
http://www.eia.doe.gov/oiaf/archive/ieo04/index.html

———, *Annual Energy Outlook 2007 with Projections to 2030*, DOE/EIA-0383(2007), February 2007a. As of October 1, 2010:
http://www.eia.doe.gov/oiaf/archive/aeo07/index.html

———, *International Energy Outlook 2007*, DOE/EIA-0484(2007), May 2007b. As of October 1, 2010:
http://www.eia.doe.gov/oiaf/archive/ieo07/index.html

———, "World Production of Crude Oil, NGPL, and Other Liquids, and Refinery Processing Gain, Most Recent Annual Estimates, 1980–2007," December 19, 2008. As of October 1, 2010:
http://www.eia.doe.gov/emeu/international/RecentTotalOilSupplyBarrelsperDay.xls

———, *Annual Energy Outlook 2009*, DOE/EIA-0383(2009), March 2009a. As of October 1, 2010:
http://www.eia.doe.gov/oiaf/archive/aeo09/index.html

———, *International Energy Outlook 2009*, DOE/EIA-0484(2009), May 27, 2009b. As of October 1, 2010:
http://www.eia.doe.gov/oiaf/archive/ieo09/index.html

Esposito, John L., *Islam: The Straight Path*, Oxford: Oxford University Press, 1988.

Fagen, Patricia Weiss, *Iraqi Refugees: Seeking Stability in Syria and Jordan*, Doha: Institute for the Study of International Migration, Center for International and Regional Studies, 2007.

Fair, C. Christine, Keith Crane, Christopher S. Chivvis, Samir Puri, and Michael Spirtas, *Pakistan: Can the United States Secure an Insecure State?* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-910-AF, 2010. As of February 7, 2011:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG910.html

Fandy, Mamoun, "CyberResistance: Saudi Opposition Between Globalization and Localization," *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 41, No. 1, January 1999, pp. 124–147.

———, "Information Technology, Trust, and Social Change in the Arab World," *Middle East Journal*, Vol. 54, No. 3, Summer 2000, pp. 378–394.

———, *Arab Media: Tools of the Governments, Tools for the People?* Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, Virtual Diplomacy Series 18, August 2005. As of October 1, 2010:
http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS68385

Fargues, Philippe, "The Arab Christians of the Middle East: A Demographic Perspective," in Andrea Pacini, ed., *Christian Communities in the Arab Middle East: The Challenge of the Future*, Oxford: Clarendon Press, 1998, pp. 48–66.

———, "Protracted National Conflict and Fertility Change: Palestinians and Israelis in the Twentieth Century," *Population and Development Review*, Vol. 26, No. 3, September 2000, pp. 441–482.

Fasano, Ugo, and Zubair Iqbal, "Common Currency," *Finance and Development*, Vol. 39, No. 4, December 2002. As of October 1, 2010:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2002/12/fasano.htm

Fedderke, Johannes, and Robert Klitgaard, "Economic Growth and Social Indicators: An Exploratory Analysis," *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 46, No. 3, April 1998, pp. 455–489.

Ficklin, Lisa, "The Groupes Islamistes Armées (GIA)," Islamic Institute for Human Rights, date unknown.

Fuller, Graham, "Islamists and Democracy," in Thomas Carothers and Marina Ottoway, ed., *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, Brookings Institution Press, 2005, pp. 37–56.

Fuller, Graham E., *The Youth Factor: The New Demographics of the Middle East and the Implications for U.S. Policy*, Washington, D.C.: Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, analysis paper 3, June 2003. As of October 1, 2010:
http://www.brookings.edu/papers/2003/06middleeast_fuller.aspx

Garon, Lise, "The Press and Democratic Transition in Arab Societies: The Algerian Case," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. 1, Boulder, Colo.: Lynne Reinner, 1995, pp. 149–166.

Gause, F. Gregory III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*, New York: Council on Foreign Relations, 1993.

Gentskow, Matthew A., and Jesse M. Shapiro, "Media, Education, and Anti-Americanism in the Muslim World," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 18, No. 3, Summer 2004, pp. 117–133.

Gerth, Jeff, "Forecast of Rising Oil Demand Challenges Tired Saudi Fields," *New York Times*, February 24, 2004. As of October 18, 2010:
http://www.nytimes.com/2004/02/24/business/forecast-of-rising-oil-demand-challenges-tired-saudi-fields.html

Ghareeb, Edmund, "New Media and the Information Revolution in the Arab World: An Assessment," *Middle East Journal*, Vol. 54, No. 3, Summer 2000, pp. 395–418.

Gokcekus, Omer and Ranjana Mukherjee, "Gender and Corruption in the Public Sector," World Bank, July 2002.

Gregorian, Vartan, *The Emergence of Modern Afghanistan: Politics of Reform and Modernization, 1880–1946*, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1969.

"Guide: Christians in the Middle East," *BBC News*, December 15, 2005. As of October 14, 2010:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4499668.stm

Gurr, Ted Robert, ed., *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*, Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 1993.

Gürsoy, Akile, "Child Mortality and the Changing Discourse on Childhood in Turkey," in Elizabeth Warnock Fernea, ed., *Children in the Muslim Middle East*, Austin, Texas: University of Texas Press, 1995, pp. 199–222.

Hafez, Kai, ed., *Mass Media, Politics, and Society in the Middle East*, Cresskill, N.J.: Hampton Press, 2001.

Haqqani, Husain, "Islam's Medieval Outposts," *Foreign Policy*, November 1, 2002.

Hardy, Roger, "Migrants Demand Labour Rights in Gulf," *BBC News*, February 27, 2008. As of October 19, 2010:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7266610.stm

Harff, Barbara, "Minorities, Rebellion, and Repression in North Africa and the Middle East," in Ted Robert Gurr, ed., *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*, Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 1993.

Harik, Judith Palmer, "Between Islam and the System: Sources and Implications of Popular Support for Lebanon's Hizballah," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 40, No. 1, March 1996, pp. 41–67.

Harmon, Christopher, "Five Strategies of Terrorism," *Small Wars and Insurgencies*, Vol. 12, No. 3, Autumn 2001, pp. 39–66.

Harris, William W., *Faces of Lebanon: Sects, Wars, and Global Extensions*, Princeton, N.J.: Markus Wiener Publishers, 1997.

Hassan, Najla, "Arāqīl Thaqāfiyya wa Bīiyya amam Tanīm al-Usra fī al-Yaman [Cultural and Environmental Impediments Facing Family Planning in Yemen]," *al-Hayat*, August 5, 2008.

Hatina, Meir, *Islam and Salvation in Palestine: The Islamic Jihad Movement*, Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 2001.

Hawthorne, Amy, "Is Civil Society the Answer?" in Thomas Carothers and Marina Ottoway, eds., *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, Brookings Institution Press, 2005, pp. 81–114.

Haykel, Bernard, "Radical Salafism: Osama's Ideology," *Dawn*, December 8, 2001.

Hefner, Robert, "Civic Pluralism Denied? The New Media and Jihadi Violence in Indonesia," in Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson, eds., *New Media in the Muslim World*, Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2003, pp. 158–179.

Herb, Michael, "Princes and Parliaments in the Arab World," *Middle East Journal*, Vol. 58, No. 3, July 2004, pp. 367–384.

Herbst, Jeffrey, "Prospects for Elite-Driven Democracy in South Africa," *Political Science Quarterly*, Vol. 112, No. 4, Winter 1997–1998, pp. 595–615.

Hess, Stephen, *Through Their Eyes: Foreign Correspondents in the United States*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2005.

Hoffman, Bruce, *The Use of the Internet by Islamic Extremists*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, CT-262-1, 2006. As of October 1, 2010:
http://www.rand.org/pubs/testimonies/CT262-1.html

———, "The Global Terrorist Threat: Is Al-Qaeda on the Run or on the March?" *Middle East Policy*, Vol. 14, No. 2, June 2007, pp. 44–58.

Hudson, Michael C., "The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing It Back In, Carefully," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. I: *Theoretical Perspectives*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1995, pp. 61–76.

Huntington, Samuel P., *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New York: Simon and Schuster, 1996.

Huntington, Samuel P., and Lawrence E. Harrison, eds., *Culture Matters: How Values Shape Human Progress*, New York: Basic Books, 2000.

Ibrahim, Anwar, "Universal Values and Muslim Democracies," *Journal of Democracy*, Vol. 17, No. 3, July 2006, pp. 5–12.

Ibrahim, Saad Eddin, "Anatomy of Egypt's Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 12, No. 4, December 1980, pp. 423–453.

———, "Toward Muslim Democracies," *Journal of Democracy*, Vol. 18, No. 2, April 2007, pp. 5–13.

ILO—*See* International Labour Organization.

IMF—*See* International Monetary Fund.

International Crisis Group, *Iran in Iraq: How Much Influence?* Amman, Middle East report 38, March 21, 2005.

———, *The Next Iraqi War? Sectarian and Civil Conflict*, Baghdad, Middle East report 52, February 27, 2006a.

———, *Iraq's Muqtada Al-Sadr: Spoiler or Stabiliser*, Amman, Middle East report 55, July 11, 2006b.

———, *Iraq and the Kurds: Resolving the Kirkuk Crisis*, Middle East Report 64, April 19, 2007. As of February 8, 2011:
http://www.rcusa.org/uploads/pdfs/ICG,%20Iraq%20and%20the%20Kurds,%204-18-07.pdf

International Energy Agency, *Oil Market Report*, Paris, January 16, 2008. As of October 1, 2010:
http://omrpublic.iea.org/omrarchive/16jan08full.pdf

International Labour Organization, *Key Indicators of the Labour Market, 2001–2002*, New York: Routledge, 2002.

International Monetary Fund, "Saudi Arabia," *International Financial Statistics*, undated.

———, *Tunisia: 2003 Article IV Consultation—Staff Report, Staff Supplement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Tunisia*, country report 03/259, 2003a.

———, *The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya: 2003 Article IV Consultation—Staff Report, Staff Statement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion*, country report 03/327, October 2003b. As of October 1, 2010:
http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=16952.0

———, "Egypt," *International Financial Statistics*, Washington, D.C.: April 2004a.

———, *Israel: 2003 Article IV Consultation—Staff Report, Staff Statement, and Public Information Notice on the Executive Board Discussion*, country report 2004-158, June 2004b. As of October 1, 2010:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr04158.pdf

———, *Morocco: 2004 Article IV Consultation—Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion, and Statement by the Executive Director for Morocco*, Washington, D.C., June 2004c.

———, "IMF Concludes 2004 Article IV Consultation with the Arab Republic of Egypt," public information notice 04/69, July 12, 2004d. As of October 1, 2010:
http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2004/pn0469.htm

———, *Morocco: 2007 Article IV Consultation—Staff Report, Staff Statement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion, and Statement by the Executive Director for Morocco*, Washington, D.C., country report 07/323, September 2007a. As of October 19, 2010:
http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=21346.0

———, *Arab Republic of Egypt: 2007 Article IV Consultation—Staff Report, Staff Statement, Public Information Notice on the Executive Board Discussion, and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt*, Washington, D.C., country report 07/380, December 2007b. As of October 1, 2010:
http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=21507.0

———, "International Financial Statistics: Commodity Prices," global database, 1970–2008.

———, *World Economic Outlook (WEO): Crisis and Recovery*, Washington, D.C., April 2009. As of October 19, 2010:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/01/

"Iran's Second Revolution?" *Economist*, July 19, 1999.

Ismail, Salwa, "Democracy in Contemporary Arab Intellectual Discourse," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. I: *Theoretical Perspectives*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1995, pp. 93–112.

Israeli Central Bureau of Statistics, *Projections of Israel's Population Until 2020*, c. 1997. As of October 14, 2010:
http://www.cbs.gov.il/mifkad/popul00_00_e.htm

Johnson, Mark, "Libyan Arab Jamahiriya," *New Internationalist*, No. 177, November 1987. As of February 7, 2011:
http://www.newint.org/features/1987/11/05/profile/

Jones, Jeremy, and Nicholas Ridout, "Democratic Development in Oman," *Middle East Journal*, Vol. 59, No. 3, Summer 2005, pp. 376–392.

Kakel, Kamaran, "Who Are the Kurds?" undated web page. As of October 14, 2010:
http://www.cool.mb.ca/~kakel/kurds.html

Kaplan, Eben, "Terrorism's Net War," analysis brief, New York: Council on Foreign Relations, March 2, 2006a.

———, "Al-Qaeda's Media Campaign," New York: Council on Foreign Relations, May 12, 2006b. As of October 1, 2010:
http://www.cfr.org/publication/10678/alqaedas_media_campaign.html

———, "Terrorists and the Internet," backgrounder, New York: Council on Foreign Relations, May 12, 2006c. As of October 1, 2010:
http://www.cfr.org/publication/10005/terrorists_and_the_internet.html

Karl, Terry Lynn, "Dilemmas of Democratization in Latin America," *Comparative Politics*, Vol. 23, No. 1, October 1990, pp. 1–21.

Katzman, Kenneth, *Al Qaeda: Profile and Threat Assessment*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, report for Congress RL33038, August 17, 2005.

Kaufmann, Daniel, and Aart Kraay, "Governance and Growth: Causality Which Way? Evidence for the World, in Brief," Washington, D.C.: World Bank, February 2003. As of October 1, 2010:
http://info.worldbank.org/etools/library/view_p.asp?lprogram=5&objectid=18033

Keating, Benjamin, "In the Spotlight: Moroccan Combatant Group (GICM)," Center for Defense Information, May 21, 2004.

Kéchichian, Joseph A., "Democratization in Gulf Monarchies: A New Challenge to the GCC," *Middle East Policy*, Vol. 11, No. 4, December 2004, pp. 37–57.

Khairi, Amina, "al-Tiliviziyūn Laab Dawrān Kabīrān . . . al-Tamwīl al-Ajanabī Yansaib min Tanīm al-Nasl fi Misr [The Television Played a Major Role: Foreign Funding Is Falling Back in Family Planning in Egypt]," *al-Hayat*, October 17, 2006.

Kjeilen, Tore, "Berbers," *LookLex Encyclopaedia*, undated web page. As of October 14, 2010:
http://lexicorient.com/e.o/berbers.htm

Kramer, Karen, "Arab Political Pacts: An Unlikely Scenario," *Journal of Democracy*, Vol. 17, No. 4, October 2006, pp. 160–165.

Lambsdorff, Johann Graf, "Corruption Perceptions Index 2006," Transparency International, November 6, 2006. As of October 1, 2010:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2006

———, "Corruption Perceptions Index 2007," Transparency International, September 26, 2007. As of October 2, 2010:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2007

———, "Corruption Perceptions Index 2008," Transparency International, September 22, 2008. As of October 18, 2010:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008

Landes, David S., *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor*, New York: W. W. Norton, 1998.

Larrabee, F. Stephen, *Troubled Partnership: U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-899-AF, 2010. As of February 7, 2011:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG899.html

Laskier, Michael M., "A Difficult Inheritance: Moroccan Society Under King Muhammad VI," *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 7, No. 3, September 2003. As of October 1, 2010: http://www.muslimpersonallaw.co.za/A%20Difficult%20Inheritance1.pdf

Lazare, Michel, Philippe Callier, Khanjar Wabel Abdallah, and Taline Koranchelian, *Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix*, International Monetary Fund, January 29, 2003. As of January 24, 2011: http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=16414.0

Levine, Mark, "National Elections in the Middle East and Arab World Since 1980," *Middle East Report*, Winter 1998.

Lewis, Bernard, "The West and the Middle East," *Foreign Affairs*, January–February 1997.

———, *What Went Wrong? The Clash Between Islam and Modernity in the Middle East*, New York: Perennial, 2002.

Maluf, Ramez, "Review Article: Al Jazeera: The Enfant Terrible of Arab Media," *European Journal of Communication*, Vol. 20, No. 4, 2005, pp. 531–537. As of October 1, 2010: http://ejc.sagepub.com/content/20/4/531.full.pdf+html

Martin, Vanessa, *Islam and Modernism: The Iranian Revolution of 1906*, Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1989.

McCarthy, Kevin F., *The Palestine Refugee Issue: One Perspective*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, DRU-1358-GMSEC, 1996. As of January 24, 2011: http://www.rand.org/pubs/drafts/DRU1358.html

McCarthy, Kevin F., and Brian Nichiporuk, "Demography," in RAND Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-146-1-DCR, 2004, pp. 73–106. As of October 1, 2010: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG146-1.html

Mehlis, Detlev, *Report of the International Independent Investigation Commission Established Pursuant to Security Council Resolution 1595 (2005)*, Beirut, October 19, 2005. As of October 2, 2010: http://media.washingtonpost.com/wp-srv/world/pdfs/mehlisReport.pdf

Miles, Hugh, *Al-Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel That Is Challenging the West*, New York: Grove Press, 2005.

Milton-Edwards, Beverly, "Façade Democracy and Jordan," *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 20, No. 2, 1993, pp. 191–203.

Moreland, Scott, *Egypt's Population Program: Assessing 25 Years of Family Planning*, Washington, D.C.: U.S. Agency for International Development, March 2006. As of October 14, 2010: http://www.policyproject.com/pubs/countryreports/Egypt%2025%20yr%20retro%20Final.pdf

Mouawad, Ray J., "Syria and Iraq—Repression: Disappearing Christians of the Middle East," *Middle East Quarterly*, Vol. VIII, No. 1, Winter 2001, pp. 51–50. As of October 14, 2010: http://www.meforum.org/17/syria-and-iraq-repression

Murasilu al-Jazira [Al Jazeera's correspondents], "al-Shabāb al-Suri wa āhirat al-Azūf an al-Zawāj [Syrian Youth and the Aversion to Marriage Phenomenon]," *Al-Jazeera.net*, October 28, 2006.

Nashashibi, Karim A., *Fiscal Revenues in South Mediterranean Arab Countries: Vulnerabilities and Growth Potential*, Washington, D.C.: International Monetary Fund, working paper 02/67, April 2002. As of October 1, 2010: http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=15587.0

Nasrallah, al-Sayyid Hassan, "al-Sīra al-Dhātiya [Autobiography]," *al-Mustaqbal al-Arabi*, September 2006.

National Counterterrorism Center, *2007 Report on Terrorism*, Washington, D.C., April 30, 2008. As of October 14, 2010: http://www.nctc.gov/witsbanner/docs/2007_report_on_terrorism.pdf

Noland, Marcus, and Howard Pack, *The Arab Economies in a Changing World*, Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics, April 2007.

Norton, Augustus Richard, "Introduction," in Augustus R. Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, Vol. I, Leiden: Brill, 1995, pp. 1–26.

Office of the Director of National Intelligence, National Intelligence Council, *The Terrorist Threat to the U.S. Homeland*, Washington, D.C., July 2007. As of October 1, 2010: http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS83984

"OPEC Members' Cheating on Quotas Increases," *Bloomberg News*, January 19, 2010. As of February 7, 2011: http://www.chron.com/disp/story.mpl/business/6825432.html

Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD), *Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration*, Paris, 2001.

Ottaway, Marina, *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.

———, "The Limits of Women's Rights," in Thomas Carothers and Marina Ottoway, eds., *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005, pp. 115–130.

Ottaway, Marina S., Jillian Schwedler, Shibley Telhami, and Saad Eddin Ibrahim, "Democracy: Rising Tide or Mirage?" *Middle East Policy*, Vol. 12, No. 2, Summer 2005, pp. 1–27.

Pan, Esther, "Iraq's Media Takes Its First Steps," New York: Council on Foreign Relations, December 13, 2005. As of October 1, 2010: http://www.cfr.org/publication/9409/iraqs_media_takes_its_first_steps.html

Perl, Raphael, *Trends in Terrorism: 2006*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, report for Congress RL33555, March 12, 2007.

Peters, Rudolph, *Islam and Colonialism: The Doctrine of Jihad in Modern History*, The Hague: Mouton, 1979.

Pew Global Attitudes Project, *Views of a Changing World, June 2003: How Global Publics View War in Iraq, Democracy, Islam and Governance, Globalization*, Washington, D.C.: Pew Research Center for the People and the Press, June 3, 2003.

Pew Research Center, *The Great Divide: How Westerners and Muslims View Each Other*, Washington, D.C., June 22, 2006. As of October 2, 2010: http://pewglobal.org/reports/display.php?ReportID=253

Przeworski, Adam, "Some Problems in the Study of the Transition to Democracy," in Guillermo A. O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1986, pp. 47–63.

"Principal Deserts of the World," *infoplease*, 2007. As of October 14, 2010: http://www.infoplease.com/ipa/A0778851.html

Qaddafi, Muammar, *Green Book*, unauthorized ed., Henry M. Christman, ed., Buffalo, N.Y.: Prometheus Books, 1988.

Rabasa, Angel, *Radical Islam in East Africa*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-782-AF, 2009. As of February 7, 2011: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG782.html

Rai, Mugdha, and Simon Cottle, "Global Mediations: On the Changing Ecology of Satellite Television News," *Global Media and Communication*, Vol. 3, No. 1, April 2007, pp. 51–78.

Raphaeli, Nimrod, "Ayman Muhammad Rabi' Al-Zawahiri: The Making of an Arch-Terrorist," *Terrorism and Political Violence*, Vol. 14, No. 4, Winter 2002, pp. 1–22.

Ratha, Dilip, "Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance," *Global Development Finance 2003*, World Bank, 2003, pp. 157–176.

Richards, Alan, and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East*, 2nd ed., Boulder, Colo.: Westview Press, 1996.

Riedel, Bruce, "The Return of the Knights: al-Qaeda and the Fruits of Middle East Disorder," *Survival*, Vol. 49, No. 3, September 2007, pp. 107–120.

Robinson, Glenn E., "Defensive Democratization in Jordan," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 30, No. 3, August 1998, pp. 387–410.

Rosegrant, Mark W., Ximing Cai, and Sarah A. Cline, "The Future of Water and Food in the Middle East and North Africa: Outlook to 2025," Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute and Institute and International Water Management Institute, 2002.

Rosenblum, Mort, "Kuwait After the Gulf War: A Painful Insecurity," CBS News, January 14, 2001. As of October 18, 2010:
http://www.cbsnews.com/stories/2001/01/11/gulfwar/main263479.shtml

Ross, Michael Lewin, "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics*, Vol. 53, No. 3, April 2001, pp. 325–361.

Roudi-Fahimi, Farzaneh, "Iran's Family Planning Program: Responding to a Nation's Needs," Washington, D.C.: Population Reference Bureau, June 2002. As of October 14, 2010:
http://www.prb.org/Publications/PolicyBriefs/IransFamilyPlanningProgram.aspx

Roudi-Fahimi, Farzaneh, and Mary Mederios Kent, "Challenges and Opportunities: The Population of the Middle East and North Africa," *Population Bulletin*, Vol. 62, No. 2, June 2007. As of October 14, 2010:
http://www.prb.org/Publications/PopulationBulletins/2007/ChallengesOpportunitiesinMENA.aspx

Rugh, William A., *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics*, Westport, Conn.: Praeger, 2004.

Rustow, Dankwart A., "Transitions to Democracy: Toward a Democratic Model," *Comparative Politics*, Vol. 2, No. 3, April 1970, pp. 337–363.

Ryan, Curtis R., and Jillian Schwedler, "Return to Democratization or New Hybrid Regime? The 2003 Elections in Jordan," *Middle East Policy*, Vol. XI, No. 2, Summer 2004, pp. 138–151.

Sachs, Jeffrey D., and Andrew M. Warner, "The Big Push, Natural Resource Booms and Growth," *Journal of Development Economics*, Vol. 59, No. 1, June 1999, pp. 43–76.

Sageman, Marc, *Understanding Terror Networks*, Philadelphia, Pa.: University of Pennsylvania Press, 2004.

Saghir, Jamal, "Strategic Provision of Water Sector Services in MENA," presentation, Mediterranean Development Forum, Washington, D.C., March 6–8, 2000.

Sakr, Naomi, *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization and the Middle East*, London: I. B. Tauris, 2001.

"Saudi Scraps Wheat Growing to Save Water," *Middle East Online*, January 8, 2008.

Saxena, Prem C., Andrzej Kulczycki, and Rozzet Jurdi, "Nuptiality Transition and Marriage Squeeze in Lebanon: Consequences of Sixteen Years of Civil War," *Journal of Comparative Marriage Studies*, Vol. 35, Spring 2004.

Scham, Paul L., and Russell E. Lucas, "'Normalization' and 'Anti-Normalization' in Jordan: The Public Debate," *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 5, No. 3, September 2001. As of October 2, 2010:
http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue3/jv5n3a5.html

Schbley, Ayla, "Religious Terrorism, the Media, and International Islamization Terrorism: Justifying the Unjustifiable," *Studies in Conflict and Terrorism*, Vol. 27, No. 3, May 2004, pp. 207–233.

Seib, M., ed., *Media and Conflict in the Twenty-First Century*, New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Seib, Philip, "The News Media and the 'Clash of Civilizations,'" *Parameters*, Winter 2004–2005, pp. 71–85. As of October 2, 2010:
http://www.carlisle.army.mil/USAWC/parameters/Articles/04winter/seib.htm

Shah, Nasra M., "Women's Socioeconomic Characteristics and Marital Patterns in a Rapidly Developing Muslim Society, Kuwait," *Journal of Comparative Family Studies*, Vol. 35, Spring 2004.

Sharp, Jeremy M., *The Al-Jazeera News Network: Opportunity or Challenge for U.S. Foreign Policy in the Middle East?* Washington, D.C.: Congressional Research Service, report for Congress RL31889, July 23, 2003.

Sharp, Jeremy, "The Middle East Television Network: An Overview," CRS Report for Congress, February 9, 2005.

Sheffer, Gabriel, "Ethno-National Diasporas and Security," *Survival*, Vol. 36, No. 1, Spring 1994, pp. 60–79.

Sheikhani, Shirzad, "Iraqi Kurdish Satellite Channels: From Media Obscurity to the Dream of International Broadcasting," *Asharq Al-Awsat*, No. 9068, September 26, 2003, p. 13.

Sivan, Emmanuel, "Illusions of Change," *Journal of Democracy*, Vol. 11, No. 3, July 2000, pp. 69–83.

———, "The Clash Within Islam," *Survival*, Vol. 45, No. 1, January 2003, pp. 25–44.

Sobelman, Daniel, *New Rules of the Game: Israel and Hizbollah After the Withdrawal from Lebanon*, Tel Aviv: Jaffe Center for Strategic Studies, memorandum 69, January 2004.

Stalinsky, Steven, "Inside the Saudi Classroom," *National Review*, February 7, 2003. As of October 2, 2010: http://www.nationalreview.com/articles/205833/inside-saudi-classroom/steven-stalinsky

Swamy, Anand V., Stephen Knack, Young Lee, and Omar Azfar, "Gender and Corruption," *Journal of Development Economics*, Vol. 64, No. 1, 2001, pp. 25–55.

Tehranian, Majid, "Disenchanted Worlds: Secularization and Democratization in the Middle East," in Amin Saikal and Albrecht Schnabel, eds., *Democratization in the Middle East: Experiences, Struggles, Challenges*, Tokyo: United Nations University Press, 2003, pp. 79–102.

Teitelbaum, Joshua, "Dueling for Da'wa: State vs. Society on the Saudi Internet," *Middle East Journal*, Vol. 56, No. 2, 2002, pp. 222–239.

Telhami, Shibley, *Anwar Sadat Chair for Peace and Development University of Maryland/Zogby International 2006 Annual Arab Public Opinion Survey: A Six Country Study—Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Saudi Arabia (KSA) and UAE*, Washington, D.C.: Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, February 8, 2007a. As of October 2, 2010: http://www.brookings.edu/views/speeches/telhami20070208.pdf

———, "In the Shadow of the Iraq War: America in Arab Eyes," *Survival*, Vol. 49, No. 1, Spring 2007b. As of October 2, 2010: http://www.brookings.edu/articles/2007/spring_islamicworld_telhami.aspx

Thaler, David E., Theodore W. Karasik, Dalia Dassa Kaye, Jennifer D. P. Moroney, Frederic Wehrey, Obaid Younossi, Farhana Ali, and Robert A. Guffey, *Future U.S. Security Relationships with Iraq and Afghanistan: U.S. Air Force Roles*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-681-AF, 2008. As of February 7, 2011: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG681.html

Tilly, Charles, "Cities and States in Europe: 1000–1800," *Theory and Society*, Vol. 18, No. 5, September 1989, pp. 563–584.

"Top Algerian Terrorist Killed," *People's Daily On-Line*, February 10, 2002.

"Top Islamist Militant 'Killed' in Algeria," *BBC News*, February 9, 2002. As of October 14, 2010: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/1810839.stm

Tripp, Charles, *A History of Iraq*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2002.

Tumelty, Paul, "An In-Depth Look at the London Bombers," *Terrorism Monitor*, Vol. 3, No. 15, July 28, 2005. As of October 2, 2010: http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=535

"UAE Population to Grow 6% in 2009," *Emirates Business*, May 19, 2009.

"Ulama Surīa Yahatajūn ila al-Asad ala Qarar bi Waqf al-Qabūl bi al-Maāhid al-Sharia [Syrian Ulama Protest to al-Asad over Decision to Stop the Admissions of the Islamic Law Academies]," *Al-Arabiya.net*, July 3, 2006.

UNHCR—*See* United Nations High Commissioner for Refugees.

United Nations Commodity Trade Statistics Database, *UN Comtrade*, undated website. As of October 14, 2010: http://comtrade.un.org/

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Urbanization Prospects: The 1999 Revision*, New York, ST/ESA/SER. A/194, 2001.

———, *World Urbanization Prospects: The 2005 Revision*, New York, POP/DB/WUP/Rev. 2005, October 2006. As of October 14, 2010:
http://www.un.org/esa/population/publications/WUP2005/2005WUPHighlights_Final_Report.pdf

United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002*, New York: United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, 2002.

———, *The Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World*, New York: United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States, 2005.

United Nations High Commissioner for Refugees, "Statistics on Displaced Iraqis Around the World," April 1, 2007. As of October 14, 2010:
http://www.unhcr.org/461f7cb92.html

United Nations Secretary-General, *Letter Dated 2005/03/24 from the Secretary-General Addressed to the President of the Security Council*, New York: United Nations, S/2005/203, March 24, 2005. As of October 2, 2010:
http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/79CD8AAA858FDD2D85256FD500536047

U.S. Census Bureau, *International Data Base*, Washington, D.C., accessed February 8, 2008.

U.S. Department of State, *Country Reports on Terrorism*, Washington, D.C., 2005. As of October 2, 2010:
http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/index.htm

Viviano, Frank, "Kingdom on Edge: Saudi Arabia," *National Geographic*, October 2003. As of October 2, 2010:
http://ngm.nationalgeographic.com/features/world/asia/saudi-arabia/saudi-arabia-text.html

Weber, Max, "Politics as a Vocation," in Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology*, Hans H. Gerth and C. Wright Mills, trans./eds., New York: Oxford University Press, 1958, pp. 77–128.

Wehrey, Frederic, Dalia Dassa Kaye, Jessica Watkins, Jeffrey Martini, and Robert A. Guffey, *The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-892-AF, 2010. As of February 7, 2011:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG892.html

Weimann, Gabriel, *www.terror.net: How Modern Terrorism Uses the Internet*, Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, special report 116, March 2004. As of October 1, 2010:
http://purl.access.gpo.gov/GPO/LPS47607

———, *Terror on the Internet: The New Arena, the New Challenges*, Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press, 2006.

Wiktorowicz, Quintan, *The Management of Islamic Activism: Salafis, the Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan*, Albany, N.Y.: State University of New York Press, 2001.

———, ed., *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*, Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2004.

Wiktorowicz, Quintan, and John Kaltner, "Killing in the Name of Islam: Al-Qaeda's Justification for September 11," *Middle East Policy*, Vol. 10, No. 2, June 2003, pp. 76–92.

World Bank, *Education in the Middle East and North Africa: A Strategy Towards Learning for Development*, Washington, D.C.: World Bank, Human Development, Middle East and North Africa, 1998.

———, *Consumer Food Subsidy Programs in the MENA Region*, Washington, D.C., report 19561-MNA, November 12, 1999.

———, "Memorandum of the International Bank for Reconstruction and Development and the International Financial Corporation to the Executive Directors on a Country Strategy for the Arab Republic of Egypt," Report Number 22163-EGT, Washington, D.C.: World Bank, June 5, 2001.

———, "Middle East and North Africa Face Unprecedented Challenge," Development News Media Center, September 26, 2003.

———, *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*, Washington, D.C., 2004. As of October 14, 2010: http://www.worldbank.icebox.ingenta.com/content/wb/1385

———, *The Palestinian Economy and the Prospects for Its Recovery: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, No. 1, December 2005. As of October 2, 2010: http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Data/20751555/EMR.pdf

———, *Global Development Finance 2009: Charting a Global Recovery*, Washington, D.C., 2009.

Wright, Robin, "Two Visions of Reformation," in Larry Jay Diamond, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 2003.

Zoepf, Katherine, "Many Christians Flee Iraq with Syria the Haven of Choice," *New York Times*, August 5, 2004.

منشورات مؤسسة RAND متوفّرة في موقعنا الإلكتروني:
www.rand.org

OBJECTIVE ANALYSIS.
EFFECTIVE SOLUTIONS.

RAND
CORPORATION

هذه الدراسة هي جزءٌ من سلسلة تقارير مؤسسة RAND. تقارير مؤسسة RAND تُستَخدَم لنقل نتائج الأبحاث والتوصيات في السياسات حول موضوعٍ محدَّد إلى جمهورٍ مُستَهدَف. جميع وثائق مؤسسة RAND تخضع لمراجعة الأقران الدقيقة، لضمان استيفائها للمعايير العالية لجودة البحث والموضوعية.

RAND

HEADQUARTERS CAMPUS
1776 MAIN STREET, P.O. BOX 2138
SANTA MONICA, CA 90407-2138

OFFICES
SANTA MONICA, CA
WASHINGTON, DC
PITTSBURGH, PA
NEW ORLEANS, LA/JACKSON, MS
BOSTON, MA

DOHA, QA
ABU DHABI, AE

CAMBRIDGE, UK
BRUSSELS, BE

REPRESENTATIVE OFFICE
MEXICO CITY, MX

www.rand.org

$25.00

ISBN 978-0-8330-5100-4
52500
9 780833 051004

Arabic Translation
"Future Challenges for the Arab World
The Implications of Demographic and Economic Trends"
TR-912/1-AF

CHILDREN AND FAMILIES

EDUCATION AND THE ARTS

ENERGY AND ENVIRONMENT

HEALTH AND HEALTH CARE

INFRASTRUCTURE AND TRANSPORTATION

INTERNATIONAL AFFAIRS

LAW AND BUSINESS

NATIONAL SECURITY

POPULATION AND AGING

PUBLIC SAFETY

SCIENCE AND TECHNOLOGY

TERRORISM AND HOMELAND SECURITY

The RAND Corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decisionmaking through research and analysis.

This electronic document was made available from www.rand.org as a public service of the RAND Corporation.

Support RAND

Browse Reports & Bookstore

Make a charitable contribution

For More Information

Visit RAND at www.rand.org

Explore the RAND Corporation

View document details

Limited Electronic Distribution Rights

This document and trademark(s) contained herein are protected by law as indicated in a notice appearing later in this work. This electronic representation of RAND intellectual property is provided for non-commercial use only. Unauthorized posting of RAND electronic documents to a non-RAND website is prohibited. RAND electronic documents are protected under copyright law. Permission is required from RAND to reproduce, or reuse in another form, any of our research documents for commercial use. For information on reprint and linking permissions, please see RAND Permissions.